الوُصَلُ النَّحْوِيَّةُ
خصائصُها ووظائفُها التَّركيبيَّةُ

الدكتور

عبدالحي محمد عبدالحي محمود

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بالزقازيق

الوصل النحوية
خصائصُها ووظائفُها التَّركيبيَّةُ

دكتور
عبدالحي محمود
قسم اللغويات، كلية اللغة العربية بالزقازيق،
جامعة الأزهر جمهورية مصر العربية
abdalhi2020@yahoo.com

الملخص:

حرَصَ العربُ على أن تمتازَ تراكيبُهم اللغويةُ بجودةِ السَّبْكِ، وحُسْنِ التأليفِ، وقوةِ العلاقةِ بين أجزائها، والترابطِ بين ألفاظِها، مما يترتب عليه أثرٌ كبيرٌ في سلاسة العبارات، وسلامة المقاصد، ووضوح المعاني.

وبعضُ التراكيب لا تَتلاءمُ أجزاؤُها، ولا تَتناسَق ألفاظُها إلا عن طريق واسطةٍ أو وسيلةٍ – سَمَّاها أغلبُ النحاةِ" وُصْلَةً " – تقومُ بدورِ المُصلِحِ للعلاقة النحوية بينها، والمِعْبَرِ الذي من خلاله تتآلفُ وتَتلاقَى، كما في بعض تراكيب النداء، والنعت، والتعجب، والتفضيل، والتعدية، والحال، والشرط، والقسم، والنواسخ الحرفية، وغيرها.

وقد كثر الوَصْلُ، وتعددت الوُصَلُ في كلام العرب؛ نظرًا لهذا الدورِ المهمِّ، وتلك الوظيفةِ التركيبيةِ الدقيقةِ التي نِيطَتْ بها؛ إصلاحًا للَّفظِ، وتصحيحًا للتركيب.

وتَنوعتْ هذه الوصلُ بين اسميةٍ وحَرفيةٍ، واختُصَّتْ كلٌّ وُصْلةٍ منها بخصائصَ وأحكامٍ، ووظائفَ مهمةٍ، ومؤثِّرةٍ في التركيب لفظًا ومعنًى، لا تتحقَّقُ فيه بدونها، وهو ما حاولت هذه الدراسة الكشف عنه تحت عنوان:(**الوُصَلِ النَّحْويَّةِ: خصائصِها ووظائفِها التَّركيبيَّةِ**)، مقسَّمةً إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

الكلمات المفتاحية: الوصل –المعانى –التراكيب – النحوية– النواسخ الحرفية.

Grammatical focal
Its structural properties and functions

Abdalhi mahmud
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Zagazig, Al-Azhar University, Egypt.
E-mail: abdalhi2020@yahoo.com

Abstract

The Arabs made sure that their linguistic structures are characterized by the quality of the foundry, the good composition, the strength of the relationship between its parts, and the interdependence of its words, which has a great impact on the smoothness of the phrases, the integrity of the purposes, and the clarity of meanings.

Some of the compositions do not fit in their parts, and their words are not harmonized except through a medium or a means - which most of the grammarians called a “link” - which plays the role of the reformer of the grammatical relationship between them, the passage through which they combine, converge, converge, and converge, , Case, condition, section, craft reproducers, and others.

There has been a lot of connection, and there are many links in the words of the Arabs; because of this important role, and that the fine structural function that has been entrusted to it;

This link varied between nominal and literal, and each link was concerned with characteristics and provisions, and important functions, and influential in the composition of the word and meaning, which would not be achieved without it, which is what this study tried to reveal under the title: Introduction, Preface, Researchers, and Conclusion.

Keywords : focal- meanings- compositions- Grammatical- craft reproducers.

المقدمة

الحمدُ للهِ الذي جَعلَ الحمدَ وُصْلةً إلى مَزيدِ إنعامِه، والصلاةُ والسلامُ على سيدِنا محمدٍ واسِطَةِ عِقْدِ النُّبُوَّةِ وتَمامِه، وعلى آله وأصحابه المُصطَفَيْنَ مِنْ أنامِه، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،،

فإن علم النحو هو ميزان الألفاظ، وقانون تأليف الكلام، ومعيار ما يجب أن تكون عليه الكلمةُ في الجُملةِ، والجُملةُ في الجُمَلِ، حتى تَتَّسِقَ العبارةُ، وتَتِمَّ الفائدةُ، وتُؤدَّى المعاني تأديةً صحيحةً، فلأجْلِ معنًى جَلِيٍّ لابد من ألفاظٍ مترابطةٍ، آخذٍ بعضُها بحُجَزِ بعضٍ في نَسَقٍ مُحْكَمٍ، وصورة بديعة.

ولذا فقد حرَصَ العربُ على أن تمتازَ تراكيبُهم اللغويةُ بجودةِ السَّبْكِ، وحُسْنِ التأليفِ، وقوةِ العلاقةِ بين أجزائها، والترابطِ بين ألفاظِها، وهذا- لا شك- يَنبنِي عليه أثرٌ كبيرٌ في سلاسة العبارات، وسلامة المقاصد، ووضوح المعاني(١).

وبعض التراكيب لا تَتلاءمُ أجزاؤُها، ولا تَتناسَقُ ألفاظُها، إلا عن طريق واسطة أو وسيلة تقوم بدورِ المُصلِحِ للعلاقة النحوية بينها، والمِعْبَرِ الذي من خلاله تتآلف وتَتلاقَى، كما في بعض تراكيب النداء، والنعت، والتعجب، والتفضيل، والتعدية، والحال، والشرط، والقسم، والنواسخ الحرفية، وغيرها.

---

(١) قال ابن جني:" اعلمْ أنه لمَّا كانت الألفاظ للمعاني أَزِمَّةً، وعليها أَدلَّةً، وإليها مُوَصِّلَةً، وعلى المراد منها مُحَصِّلةً، عُنيت العربُ بها فأولتها قدرًا صالحًا من تثقيفها وإصلاحها ". - الخصائص(١/٣١٢).

وهذه الواسطة سمَّاها أغلب النحاة" **وُصْلَةً** "[1]، وسماها ابن جني" **مَعُونَةً** "[2]، وسماها المراديُّ[3] " **دِعَامَةً** "[4]، وسماها ابن الخشاب[5]" **ذَرِيعَةً** "[6]، وبهذه فُسِّرتْ في معاجم اللغة[7].

وقد كثر الوَصْلُ، وتعددت الوُصَلُ في كلام العرب؛ نظرًا لهذا الدورِ المهمِّ، وتلك الوظيفةِ التركيبيةِ الدقيقةِ التي نِيطَتْ بها؛ إصلاحًا للَّفظِ، وتصحيحًا للتركيبِ. **قال ابن الخشاب (ت٥٦٧ه)** في غضون حديثه عن (أَيٍّ) الوُصْلَةِ إلى نداء المُعَرَّفِ بـ" أل " بعد أن أشار إلى بعض نظيراتها من الوُصَلِ:"

---

(١) المراد بالوُصْلةِ هنا" الوُصْلةُ النحويةُ "التي تؤثِّرُ في بناء الجملة أو التركيب، وليس الوصلة الصوتية" أو الصرفية " التي تؤثِّرُ في بناء الكلمة في الابتداء(همزة الوصل) أو في الوقف(هاء السكت).

ومصطلح " الوُصْلةِ " هنا يختلف معناه عن مصطلح" الصِّلَةِ " المرادف للزيادة عند الكوفيين ومن وافقهم.

- ينظر: حروف المعاني للزجاجي(٣١)، والمفصل(٣١٢)، وشرح المفصل لابن يعيش(١٢٨/٨)، ومصطلحات النحو الكوفي(٣٨-٤٤).

(٢) ينظر: الخصائص(٣٤١/١).

(٣) ينظر: الجنى الداني(٥٣٧).

(٤) الدِّعامةُ(بكسر الدال): ما يُسندُ به الشيءُ إذا مال. والمَدعومُ: الذي يَميلُ فتدعَمُه ليستقيم. ودِعامةُ البيت: عماده الذي يقوم عليه. ودِعامةُ الضيفِ: مُعينُه. وتُجمع على دعائم. يقال: هذا من دعائم الأمور، أي: مما تَتَماسكُ به.

- ينظر: لسان العرب(د ع م/ج٢- ص١٣٨٤)، والمعجم الوسيط(دع م - ص٢٨٦).

(٥) ينظر: المرتجل(٥٩).

(٦) الذَّرِيعةُ(بفتح الذال وكسر الراء): الوسيلةُ، والسبب إلى الشيء. وتُجمع على ذَرَائع.

- ينظر: لسان العرب(ذ ر ع/ج٣- ص١٤٩٨)، والمعجم الوسيط(ذرع - ص٣١١).

(٧) ينظر: الصحاح(و ص ل/ ص١٢٥٠)، ولسان العرب(و ص ل/ج٦ - ص٤٨٥١).

والوُصَل في كلامِهم كثيرةٌ "[1]. **وقال أبو الفداء** (ت٧٣٢هـ) أيضا في غضون حديثه عن(ذو) الوُصْلةِ إلى وصفِ الأسماءِ بالأجناس، وإشارته أيضا إلى بعض نظيراتها من الوُصَلِ: "والوَصْلُ في كلامِهم كثيرٌ "[2].

ولكل وُصْلةٍ من هذه الوُصَلِ خصائصُ وأحكامٌ، ووظائفُ مهمةٌ، ومؤثِّرةٌ في التركيب لفظًا ومعنًى، لا تَتحقَّقُ فيه بدونها، وهو ما سَيَتَبَدَّى في هذه الدراسة إن شاء الله تعالى.

والنحاةُ متقدمُهم ومتأخروهم أشاروا إلى هذه الوُصَلِ في مصنفاتهم إشاراتٍ متناثرةً كلٌّ في بابها النحوي الذي تندرج تحته. وحصر الشيخ أبو علي الفارسي في " الإغفال "[3] بعضًا منها في معرض حديثه عن" أيٍّ "، مستدلًّا على كونها وُصْلَةً بوجود نظيرات لها في لغة العرب. وخصَّها أيضا العلامة السيوطي في الأشباه والنظائر[4] بإلماحةٍ مستقلةٍ، موجزةٍ، تحت عنوانٍ خاصٍّ بها سَمَّاه(الوُصْلَةَ)، جَمعَ فيه بعضًا منها، من غير تحليل أو تفصيل.

وتُعَدُّ" أَيٌّ " أشهرَ الوُصَلِ، وأكثرَها حظًّا من حيث تناولُ النحاةِ لها بالشرح والتحليل في باب النداء، أو في أبحاث خاصة عن" أيٍّ " وأنواعها، أو في أبحاث أكثر خصوصية عن" أيٍّ " الوُصْلةِ لا غير، ومن هذه الأبحاث:

١- " أيٌّ المشددة واستعمالُها في لغة العرب "للدكتور/محمد عبد الله سعادة(بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها- ج٣ – ١٤١٣ه).

---

(١) المرتجل(١٩٥). وينظر:(٢١٨).

(٢) الكناش(١٥٧/١).

(٣) ينظر: الإغفال(٦/٢-١٣).

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر(٤١٨/٢، ٤١٩).

٢- " استعمالات " أيٍّ " وأحوالها. دراسة نحوية " للدكتور/صالح هندي صالح(مجلة الجامعة الإسلامية ببغداد- العدد٣/٢٦ - ٢٠٠١م).

٣- " رسالة" أيٍّ " المشددة " لعثمان بن أحمد بن قائد النجدي الحنبلي(ت١٠٩٧ه) تحقيق الدكتور/عبدالفتاح الحموز(دار عمار، ودار الفيحاء - الأردن- ط: الأولى ١٤٠٦=١٩٨٦م).

٤- " شفاءُ الغُلَّة في تحقيق مسألة" أَيٍّ "المجعولةِ وُصلَةً " لأحمد بن محمد مكي الحموي (ت١٠٩٨ه) تحقيق الدكتور/حازم سعيد يونس البياتي(آفاق الثقافة والتراث - بدون).

٥- " الوُصْلَةُ في النداء " للدكتور محمد بن نجم بن عوض السيَّالي(مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها - العدد١٥- ٢٠١٥م).

ولم أقف على دراسة استقصائية، وافية للخصائص اللغوية، والوظائف التركيبية للوُصَلِ النحوية: الاسميةِ والحرفيةِ؛ وكان هذا من أهم دوافعي إلى القيام بدراسة هذا الموضوع؛ إتمامًا للدراسات الجزئية السابقة، وجمعًا لأشتاته المتناثرةِ، وضمًّا لعناصره ومسائله المتفرقةِ بعضِها إلى بعضٍ في دراسة واحدة، تَكشِفُ غُموضَها، وتُذَلِّلُ صَعبَها، وتُحدِّدُ وظائفَها، وتُعيِّنُ مقاصدَها، وتُبرِزُ أثرَها في الجمل والتراكيب العربية، مستعينًا بالله تعالى، وراجيَه التوفيقَ والتسديدَ.

وكان مُعتمَدي في الجمع، والتوثيق، والدراسة أمَّاتِ المصادر والمراجع النحوية الأصيلة[1]، حيث قمت أولًا بجمع مسائل البحث، ثم عنونتها، ورتبتها

(١) اكتفيت في هذا البحث بتوثيق المصادر والمراجع في فهرس المصادر والمراجع في نهاية البحث، ولم أوثقها في الحاشية عند أولِ ذكرٍ؛ تجنبا للإطالة، مع لزوم طبعة واحدة، وتحقيق واحد لكل مصدر أو مرجع.

هجائيًّا أسماءً ثم حروفًا، ثم تناولتها بالتحليل والدراسة، مع مناقشة أقوال النحويين، وآرائهم، ومذاهبهم في كلٍّ منها، مع التعقيب والترجيح.

وجعلت عنوان هذا البحث:(**الوُصَلَ النَّحْوِيَّةَ، خصائصَها ووظائفَها التَّركيبيَّةَ**).

وبنيت هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وثبت بالمصادر والمراجع.

المقدمة: وتشتمل على أهمية البحث، والدافع إلى اختياره، والمنهج الذي سار عليه، والخطة التي قام عليها.

التمهيد: ويشتمل على ما يلي: مفهومِ الوُصْلةِ – خصائصِ الوُصْلةِ – أهميةِ الوُصْلةِ.

المبحث الأول: الوُصَلُ الاسميةُ. ويشتمل على سبعِ وُصَلٍ:

- الوُصْلةُ الأولى: اسمُ الإشارةِ.
- الوُصْلةُ الثانيةُ: الاسمُ الموصولُ" الذي " وفروعُه.
- الوُصْلةُ الثالثةُ: " أَشَدّ " و" أَشْدِدْ " ونحوُهما.
- الوُصْلةُ الرابعةُ: " أَيٌّ " المفتوحةُ الهمزةِ، المشدَّدَةُ الياء.
- الوُصْلةُ الخامسةُ: " إِيَّا " المتصلةُ بالياءِ، أو الكافِ، أو الهاءِ.
- الوُصْلةُ السادسةُ: " ذو " الصَّاحِبِيَّةُ.
- الوُصْلةُ السابعةُ: " ذو " الطائيةُ.

- **المبحث الثاني**: الوُصَلُ الحَرْفِيَّةُ. ويشتمل على ستِّ وُصَلٍ:
  - الوُصْلةُ الأولى: باءُ التَّعْدِيَةِ(النقلِ).
  - الوُصْلةُ الثانيةُ: فاءُ الجوابِ.
  - الوُصْلةُ الثالثةُ: " قد " الحَرْفِيَّةُ.

- الوُصْلَةُ الرابعةُ: لامُ الجواب.
- الوُصْلَةُ الخامسةُ: " ما " الكافَّةُ.
- الوُصْلَةُ السادسةُ: نونُ الوِقايَةِ.

- **الخاتمة**: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

هذا،، وأسأل الله تعالى أن يكتب له النفع والقبول، إنه أكرم مسؤول، وأعظم مأمول.

التمهيد

مفهومُ الوصلةِ:

في اللغة: كلُّ ما يقع بين شيئين يَصِلُ أحدَهما بالآخر، وتُجمعُ على: وُصَلٍ، ووُصُلاتٍ، كـ " غُرْفَةٍ " تُجمَعُ على: غُرَفٍ وغُرُفَاتٍ.

جاء في الصحاح: " وبينهما وُصْلةٌ، أي: اتصالٌ وذَرِيعةٌ. وكلُّ شيءٍ اتصلَ بشيءٍ فما بينهما وُصْلةٌ، والجمعُ: وُصَلٌ "(١).

وجاء في اللسان:" والوُصْلةُ: الاتصالُ. والوُصْلةُ: ما اتصلَ بالشيء. قال الليث: كلُّ شيءٍ اتصلَ بشيءٍ فما بينهما وُصْلةٌ، الجمعُ: وُصَلٌ. ويقال: وَصَلَ فلانٌ رحمَه يَصِلُها صِلَةً. وبينهما وُصْلَةٌ أي: اتصالٌ وذَرِيعةٌ "(٢).

وجاء في القاموس:" وكلُّ شيءٍ اتصلَ بشيءٍ فما بينهما وُصْلةٌ، ج كـ صُرَدٍ(٣)"(٤).

في اصطلاح النحويين:

على الرغم من أن مصطلحَ" الوُصْلةِ " مصطلحٌ تراثيٌّ، قديمٌ أشارَ إليه سيبويه(٥)، وصرَّحَ به المبرد(٦)، والزجاج(٧)، وابن السراج(٨)، والسيرافي(٩)،

---

(١) الصحاح(و ص ل/ ص١٢٥٠).
(٢) لسان العرب(و ص ل/ج٦ – ص٤٨٥١).
(٣) أي: جمعُه: وُصَلٌ كـ صُرَدٍ، وغُرَفٍ، ونحوهما.
(٤) القاموس المحيط(و ص ل/ص١٧٥٨). وينظر: تاج العروس(وص ل/ج٣١ – ص٨٠).
(٥) ينظر: الكتاب(١٨٩/١)، و(١٠٦/٢).
(٦) ينظر: المقتضب(٣٣٣/٢)، و(٢١٦/٤، ٢١٧).
(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه(٩٩/١). ونقله أبو علي الفارسي في الإغفال(٦/٢).
(٨) ينظر: الأصول في النحو(٣٣٧/١).
(٩) ينظر: شرح كتاب سيبويه(١٧٧/٢، ٣٣٩)، و(١١٩/٣، ١٢٠).

وأبو علي الفارسي[١]، والإمام عبد القاهر[٢]، والزمخشري[٣]، وابن الخشاب[٤]، والسهيلي[٥]، وابن يعيش[٦]، وغيرهم، إلا أنني لم أقف على من حَدَّ" الوُصْلةَ " بحَدٍّ جامعٍ مانعٍ، فيما اطلعتُ عليه من كتب النحو أو الحدود والتعريفات.

ومن خلال الربط بين المعنى اللغوي للوُصْلَةِ وكلامِ النحاةِ عنها، وإشاراتِهم إلى فائدتها، ووظيفتها اللغوية في التركيب يمكن أن نحدها بما يلي:(ما وُضِعَ في اللغة من ألفاظٍ تعملُ كواسطة أو دِعامةٍ للوصل بين جزءين من أجزاء التركيب مَنَعَتْ قوانينُ النحوِ من الوصل بينهما، حيث تُعِينُ ما قبلها على مباشرة ما بعدها، وتُهيِّئُ ما بعدها للاتصال بما قبلها، وتُنشِئُ بينهما علاقةً تركيبيةً صحيحةً، على أُسُسٍ قاعِدِيَّةٍ سليمةٍ، ولولاها لما وُجِدَتْ هذه العلاقةُ، ولاستحال الوصلُ بينهما[٧].

(١) ينظر: الإغفال(٢/٦، ١١، ١٢، ١٣).
(٢) ينظر: دلائل الإعجاز(١٩٩).
(٣) ينظر: المفصل(١٤٣).
(٤) ينظر: المرتجل(٥٩، ١٩٥، ٢١٧).
(٥) ينظر: نتائج الفكر(١٣٦).
(٦) ينظر: شرح المفصل(٥٣/١)، و(٧/٢، ٨، ١٣٠)، و(٥٧/٣، ١٠٠، ١٠١، ١٤١).
(٧) قال أبو علي الفارسي بعد أن ذكر" أيًّا " وبعض الوُصَلِ الأخرى التي تُشبهها:" فكلُّ هذه المواضع جُعِلَتْ ليُتوصَّلَ بها إلى أشياء لولا التوصُّلُ بها لم يوصَلْ إليها ".
– الإغفال(١٣/٢).

خصائصُ الوُصْلةِ:

للوْصْلةِ خصائصُ عامةٌ تميزها عن شبيهاتها من القرائن اللفظية، لا سيما الرابطة، إضافةً إلى سمات أخرى خاصة بكلِّ وُصْلةٍ منفردةً، والتي ستُذكَرُ في موضعها من هذه الدراسة إن شاء الله تعالى.

فالوُصْلةُ والرابطةُ بينهما شبه كبير في أن كلتيهما تعمل على سلامة التركيب، وتماسك بنائه عن طريق توثيق العلاقةِ اللفظيةِ والمعنويةِ بين أجزائه؛ ولهذا وقع خلطٌ أحيانا بينهما؛ فأَدخَلَ بعضُ النحاةِ[1] بعضَ الروابط في الوُصَلِ عند حديثه عنها، والحق أن هناك فروقًا واضحةً، وحدودًا فاصلةً بين الوُصْلةِ والرابطةِ يحتاج تَلَمُّسُها إلى بعض التدقيق في ظل معرفة أن الرابطةَ أعمُّ من الوُصْلةِ، فكلُّ وُصْلةٍ رابطةٌ، وليس العكس، وأهمُّ خصائصِ الوُصْلةِ التي تميزها عن الرابطة ما يلي:

أن الوُصْلةَ تقوم بوظيفة لغوية خاصَّةٍ لا يتأتى للرابطة أن تقوم بها، فهي تصل بين جزءين تقضى القوانينُ النحويةُ باستحالة اتصالهما أو ضَعْفِه، وتُنشِيءُ بينهما علاقةً تستحيل بدونها، بخلاف الرابطة فهي تربط بين جزءين ليس ثمة ما يمنع اتصالهما، فالعلاقة بينهما قائمة بسببٍ ما، إلا أن الرابطة تقوي هذه العلاقةَ وتَدعَمُها، وتُزيلُ التباسًا في المعنى قد يقع بدونها، سواء أكانت هذه الرابطة مذكورة أم ملحوظة، لفظية أم معنوية، تقول: محمدٌ أكرمتُه، وفاطمةُ أكرمتُها، ومحمدٌ قامَ، وفاطمةُ قامتْ....إلخ، بخلاف الوُصْلةِ فإنها ليست إلا لفظية، لازمة الذكر في التركيب المستدعِي لها، الذي لا يستقيم

(١) ذكر ابن القيم أن الوُصُلاتِ خمسًا، وأدخلَ فيها الضميرَ الرابطَ للجملة الواقعة خبرا، وحالا، وصفة، وصلة. ونقله عنه السيوطي من غير تعقيب.

– ينظر: بدائع الفوائد لابن القيم(٢/٢٢٥، ٢٢٦)، والأشباه والنظائر(٢/٤٢١).

لفظًا أو معنى بدونها، ولندقق مثلا في نحو هذه التراكيب: " حضرَ الرجلُ الذي كان مسافرًا "، و" هذا رجلٌ ذو مالٍ "، فكلمة" الذي" في التركيب الأول، وكلمة" ذو " في التركيب الثاني هما سرُّ سلامةِ هذين التركيبين، وسببُ تماسكِ بنائِهما، ووضوحِ معناهما؛ فلا يمكن الاستغناء عنهما، أو تأدية المعنى بدونهما؛ إذ لا يصح أن يقال: " حضرَ الرجلُ كان مسافرًا "، ولا: هذا رجلٌ مالٌ؛ لفاسدهما لفظًا ومعنًى.

وهذا ما أكده الشيخ عبد القاهر في حديثه عن أسرار وخفايا(الذي)، حيث قال:"....فمن ذلك قولهم: إن" الذي" اجتُلِبَ ليكون وُصْلةً إلى وصف المعارف بالجمل، كما اجتُلِبَ " ذو" ليُتَوَصَّلَ به إلى الوصف بأسماء الأجناس؛ يعنون بذلك أنك تقول: مررت بزيد الذي أبوه منطلقٌ، وبالرجل الذي كان عندنا أمس، فتجدك قد توصلت بـ" الذي " إلى أن أبَنْتَ " زيدًا " من غيره بالجملة التي هي قولك:" أبوه منطلقٌ"، ولولا " الذي" لم تَصِلْ إلى ذلك. كما أنك تقول: مررت برجلٍ ذي مالٍ؛ فتتوصل بـ" ذي " إلى أن تُبَيِّنَ الرجلَ من غيره بالمال، ولولا " ذو" لم يتأتَّ لك ذلك؛ إذ لا تستطيع أن تقول: برجلٍ مالٍ "[1].

أهميةُ الوُصْلةِ:

للوُصْلةِ أهميةٌ كُبرَى، وقيمةٌ عُظمَى في بناء التراكيب وإصلاحها، وهو ما ستحاول هذه الدراسةُ تسليطَ الضوءِ عليه، وإبرازَ أسرارِه عند دراسةِ كلِّ وُصْلةٍ على حدة، وبيانِ خصائصها، ووظيفتِها، ومدى تأثيرِها في التركيب لفظًا، وأسلوبًا، ومعنًى. وإجمالًا فإن أهمية الوُصْلةِ تتمثل في العديد من النقاط، أهمها ما يلي:

(١) دلائل الإعجاز(١٩٩).

١- الوصل بين جزءين في التركيب لا يمكن لهما أن يتصلا بدونها.

٢- إصلاحُ اللفظِ، وتزيينُ التركيبِ، وتصحيحُ العلاقةِ النحويةِ بين أجزائه.

٣- إكسابُ الأسلوبِ بلاغةً، وجزالةً، وبُعدًا عن الرَّكَاكَةِ والابتذالِ.

٤- إكسابُ المعنى وضوحًا، وبُعدًا عن اللبس والغموض.

المبحث الأول
الوُصَلُ الاسمية

ويشتمل على سبعِ وُصَلٍ:

- **الوُصْلةُ الأولى:** اسمُ الإشارةِ.
- **الوُصْلةُ الثانيةُ:** الاسمُ الموصولُ" الذي " وفروعُه.
- **الوُصْلةُ الثالثةُ:** " أَشَدّ " و" أَشْدِدْ " ونحوُهما.
- **الوُصْلةُ الرابعةُ:** " أَيٌّ " المفتوحةُ الهمزةِ، المشدَّدَةُ الياء.
- **الوُصْلةُ الخامسةُ:** " إِيَّا " المتصلةُ بالياءِ، أو الكافِ، أو الهاءِ.
- **الوُصْلةُ السادسةُ:** " ذو " الصَّاحِبِيَّةُ.
- **الوُصْلةُ السابعةُ:** " ذو " الطائيةُ.

الوصلة الأولى

اسم الإشارة

وفيه مسألتان:

الأولى: مجيءُ اسمِ الإشارةِ وُصْلَةً إلى نداء ما فيه " أل":

الجمعُ بين النداء و" أل " المُعَرِّفةِ من غير واسطة بينهما ضَرْبٌ من التراكيب الفاسدة في اللغة؛ ولذا لم يُجزْه **البصريون** إلا في ضرورة الشعر(١)؛ فلا تقول: يا الرجلُ، ولا يا القائمُ؛ لأن النداءَ يُفيد التخصيصَ(وهو نوعٌ من التعريف)(٢)، و" وأل " تُفيد التعريفَ، ولا يَجتمع مُعرِّفَانِ على اسم واحد؛ لأن

---

(١) استثنوا عدة مواضع أجازوا فيها نداء ما فيه" أل "، أجمعوا على اثنين منها، وهما: اسم الله تعالى، نحو: يا أللهُ(بقطع الهمزة ووصلها، وقطعها أرجح)، وما سُمِّيَ به من الجُمل، نحو: يا ألرجلُ كريمٌ أقبل(بقطع الهمزة في ألرجلُ). واختلفوا في موضعين آخرين، الأول: نداء الاسم الموصول المحلى بـ" أل "، المسمَّى به مع صلته، نحو: يا ألذي أكرمته(بقطع الهمزة ووصلها). والآخر: نداء اسمِ الجنسِ المُشَبَّهِ به، نحو: يا الأسدُ قوةً أقبلْ، ويا البلبلُ تغريدًا أطربْنا؛ لأنه في تقدير: يا مثلَ الأسدِ، ويا مثلَ البلبلِ.

– ينظر: شرح التسهيل(٣/٣٩٨)، وارتشاف الضرب(٤/٢١٩١-٢١٩٣)، وأوضح المسالك(٤/٣١، ٣٢)، والتصريح(٢/١٧٢، ١٧٣)، وهمع الهوامع(٢/٣٦، ٣٧)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٣/١٤٦).

(٢) يفيد النداءُ التخصيصَ إذا قُصِدَ منادى بعينه، وصار كالمشار إليه، نحو:" يا رجلُ اتقِ الله ". سموا هذا النوع من المنادى " النكرةَ المقصودةَ "، وعَدُّوه من المعارف، وجعلوه في حكمَ المنادى المفرد المعرفة، نحو" يا زيدُ ". واختُلفوا في مُعرِّفِه: فقيل: القصد والتخصيص. وهو الأرجح. وقيل: تَوجُّهُ الخطابِ إليه، وصيرورتُه كالمشار إليه. وهو قريب من القول السابق. وقيل:" أل " مقدَّرة، ناب حرف النداء منابها.

– ينظر: الكتاب(٢/١٩٧)، والمقتضب(٤/٢٠٥، ٢٠٦، ٢٣٩)، وشرح المفصل لابن يعيش(٢/٨)، وشرح الكافية الشافية(١/٢٢٢، ٢٢٣)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١/١٠٦، ١٠٧).

أحدَهما كافٍ؛ ولذا يصير حرف النداءِ بدلًا من الألف واللام في المنادَى، ويُستغنَى به عنهما[1].

وأجاز الكوفيون[2] دخول حرف النداء على المعرَّف بـ " أل" في الاختيار مطلقا، نحو: يا الرجلُ أَقبِلْ، و يا الغلامُ تَعالَ. **واحتجوا** بسماعه عن العرب، وقاسوه أيضا على قولهم في الدعاء: يا أللهُ اغفرْ لنا.

ورَدَّه البصريون، وحملوا ما سُمعَ منه على الضرورة، وأبطلوا قياسَهم على نداء اسم الله تعالى بأن الألف واللام فيه لازمة لا تباينه، فهي كأحد حروفه، وأوجبوا مجيءَ وُصْلةٍ إلى نداء ما فيه" أل "، وهي" أيٌّ "[3] المبهمة،

---

(١) ينظر: الكتاب(١٩٥/٢، ١٩٧، ١٩٨)، وعلل النحو للوراق(٣٤١)، والتبصرة والتذكرة(٣٤١/١- ٣٤٣)، وأسرار العربية(٢٢٩)، وشرح المفصل لابن يعيش(٨/٢)، وحاشية الصبان على الأشموني(١٤٥/٣).

(٢) ينظر الخلاف في هذه المسألة في: الإنصاف(٢٧٤/١-٢٧٨)، والتبيين عن مذاهب النحويين(٤٤٤-٤٤٨)، وشرح التسهيل(٣٩٨/٣، ٣٩٩)، وارتشاف الضرب(٢١٩٣/٤)[ونسب الجواز مطلقا للكوفيين والبغداديين]، والمساعد(٥٠٣/٢)، وأوضح المسالك(٣١/٤، ٣٢)[ونسب الجواز مطلقا للبغداديين فقط]، والتصريح(١٧٢/٢، ١٧٣)[ونسب الجواز مطلقا للكوفيين والبغداديين]، وهمع الهوامع (٣٦/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٤٥/٣))[ونسب الجواز مطلقا للبغداديين فقط].

(٣) كان حقُّ "أيٍّ" أن تتقدم في الدراسة على اسم الإشارة؛ لأنه محمولٌ عليها، ولكنها أُخِّرَتْ مراعاةً للترتيب الهجائي لمسائل البحث، وستأتي قريبا دراسة تفصيلية لها(الوُصْلةُ الرابعةُ).

المبنية على الضم، أو اسم الإشارة الخالي من كاف الخطاب[1]؛ لأنه مثلها في الإبهام[2]، والاحتياج إلى صفة بعده تُوضِّحُه، وتُزِيلُ إبهامَه.

فـ" أيٌّ "، واسمُ الإشارةِ كلاهما يُصلِحُ التركيبَ، ويَربِطُ بين حرف النداء والمُعرَّفِ بـ" أل "، ويُنشئُ بينهما علاقةً تركيبةً لولا وجوده لاستحالتْ.

ومعنى جَعْلِهما وُصْلةً إلى النداء أن يكون كلٌّ منهما غيرَ مقصودٍ بالنداء، وإنما المقصودُ به حقيقةً هو الاسمُ المحلَّى بـ " أل " الواقعُ نعتًا لهما؛ ولهذا لا يُكْتَفَى بندائه، ولا يَحسُنُ الوقفُ عليه، بل يلزم إتباعه بالنعت، ويصيران بمنزلة اسم واحد، كقولك لقائمٍ بين قومٍ جلوسٍ: يا هذا القائمُ، أو لرجل بين نساءٍ: يا هذا الرجلُ، وفي هذه الحالة يجب رفع النعت.

ويجوز ألَّا يُجعلَ اسمُ الإشارةِ وُصْلةً، إن دلت القرائن عليه، وعرَفَه المخاطَبُ بغير نعت، وكان هو المقصود بالنداء، وهنا يَحسُنُ الوقفُ عليه،

---

(١) خلافا لابن كيسان، فإنه أجاز نحو: يا ذاك الرجلُ، يا ذلك الرجلُ، يا ذانكما الرجلان، يا أولئكم الرجالُ، يا أولئك الرجالُ. وهو ظاهر كلام سيبويه؛ حيث عد(أولئك) من أسماء الإشارة المبهمة التي تُنادَى، وتُوصَفُ بما فيه الألف واللام كـ أيٍّ. وحُمِلَ كلامُه على أنه عدها في المبهمات فقط كـ هذا وهؤلاء، ولم يُرِدْ أنها تُنادَى كـ أيٍّ؛ لأن الكاف فيها للخطاب، وما فيه كاف الخطاب لا يُنادَى.

– ينظر: ارتشاف الضرب(٢١٩٧/٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك(١٠٧٨/٣، ١٠٨٠)، والتصريح(١٧٥/٢)، وهمع الهوامع(٣٦/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٥٢/٣).

(٢) " أيٌّ " واسم الإشارة يشتركان في الإبهام، وفي النعت بما فيه " أل "، وهو المقصود بالنداء، إلا أن أيًّا أشدُّ إبهامًا من اسم الإشارة؛ فهي لازمة الإفراد لا تُثنى ولا تُجمع مثله.

– ينظر: الكتاب(١٨٩/٢)، والأصول في النحو(٣٦٨/١)، وشرح المفصل لابن يعيش(٧/٢، ٨).

ويكون بمنزلة الاسم المفرد، فتقول:" يا هذا "، كما تقول:" يا زيدُ "، ولا يلزم في هذه الحالة نعته، وإن نُعِتَ فلا يلزم رفع نعته كنعت" أيٍّ "، بل يكون كنعت " زيد" في نحو" يا زيدُ الظريفُ " برفع " الظريف" ونصبه(١).

فنحن إذًا أمام تركيبين، أحدهما: لم يُقصد فيه اسمُ الإشارة بالنداء، وإنما المقصودُ الاسمُ المعرَّفُ بـ" أل " بعده، فهو المنادَى معنًى، و اسمُ الإشارة جاء وُصْلَةً إليه؛ فلا يجوز الوقف عليه، ولا يجوز في الاسم بعده إلا الرفع؛ لأنه هو المقصود بالنداء، ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص:

يا ذا المُخَوِّفُنا بمَقْتَلِ شَيْخِه حُجْرٍ تَمنّيَ صاحبِ الأحلامِ(٢)

---

(١) ينظر: الكتاب(١٨٨/٢-١٩٠)، والأصول في النحو(٣٣٧/١، ٣٦٨)، وشرح التسهيل(٤٠٠/٣)، وارتشاف الضرب(٢١٩٧/٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك(١٠٧٩/٣)، وأوضح المسالك(٣٤/٤، ٣٥)، والتصريح (٢/
١٧٤، ١٧٥)، وهمع الهوامع(٣٨/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٥٣/٣).

(٢) البيت من الكامل، وهو لعبيد في ديوانه(١١٣)، والكتاب(١٩١/٢)، والمفصل(٤١)، وأمالي ابن الشجري (٨١/٣)، وشرح المفصل لابن يعيش(٧/٢)، وخزانة الأدب(٢١٢/٢).

- يخاطب امرأ القيسِ وكان قد توعد بني أسد الذين قتلوا أباه حُجْرًا بالثأر له، فيقول له: ما وعيدك إلا هراء، وما أمانيك إلا أضغاث أحلام.

والشاهد فيه: قوله:" يا ذا المخوِّفُنا " حيث جاء اسم الإشارة المبهم" ذا " وُصلةً إلى نداء الاسم المحلى بـ أل "المخوفنا" وهو صفةٌ لاسم الإشارة، واجب رفعها. وجعل أبوسعيد السيرافي والرضي" المخوِّف" من المضاف إضافة لفظية إلى الضمير" نا "؛ فأجازا فيه الرفع والنصب، ورده ابن الشجري محتجًّا بأن الضمير في"المُخوِّفنا" في موضع نصب، لا جر.

- ينظر: أمالي ابن الشجري(٨٤/٣)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي(٣٦٢/١)، وخزانة الأدب(٢١٢/٢).

والآخر: أن يُقصَدَ اسمُ الإشارة بالنداء، بدلالة القرائن، ولا يكون مجردَ وُصْلَةٍ إلى الاسم بعده؛ فيُوقَفُ عليه، ولا يَلزمُ نعتُه، وإن نُعِت جاز في نعته الرفع والنصب.

قال سيبويه:" واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصَفُ بالأسماء التي فيها الألف واللام تُنزَّلُ بمنزلة" أيٍّ "، وهي: هذا، وهؤلاء، وأولئك[1]، وما أشبَهَهما، وتوصَفُ بالأسماء، وذلك قولك: يا هذا الرجلُ، ويا هذان الرجلان، صار المبهم وما بعده بمنزلة اسمٍ واحدٍ... وإذا قلت: يا هذا الرجلُ، فأنت لم تُرِدْ أن تقف على" هذا " ثم تصفه بعدما تظن أنه لم يُعرَفْ، فمن ثم وُصِفَتْ بالأسماء التي فيها الألف واللام؛ لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجلُ. فهذه الأسماء المبهمة إذا فسَّرتَها تصير بمنزلة" أيٍّ "، كأنك إذا أردت أن تُفسِّرها لم يجز لك أن تقف عليها... "[2].

وزاده ابن السراج وضوحًا، حيث قال:" فإذا قلت: يا أيُّها الرجلُ، لم يصلح في " الرجل" إلا الرفع؛ لأنه المنادَى في الحقيقة، و" أيٌّ " مبهَمٌ متوصَّلٌ إليه به. وكذلك" **يا هذا الرجلُ** " إذا جعلتَ " هذا " سببًا إلى نداء "الرجل"...فإذا قَدَّرتَ الوقفَ على" هذا "، ولم تجعله وُصْلةً إلى الصفة، وكان

---

(١) سبقت الإشارة إلى أن ابن كيسان أجاز نداء اسم الإشارة المقترن بكاف الخطاب، وظاهر كلام سيبويه هنا أن(أولئك) يجوز أن تُنادى وتوصف بما فيه الألف واللام كغيرها من أسماء الإشارة المبهمة، وحُمِلَ على أنه أراد عدَّها في المبهمات فحسب، وليس فيما يُنادَى لأن" أولئك " لا تُنادَى.

– ينظر: الكتاب(١٨٩/٢ – الحاشية رقم١).

(٢) الكتاب(١٨٩/٢). وينظر: المقتضب(٢١٧/٤).

مستغنيا بإفراده كنت في صفته بالخيار: إن شئت رَفَعت، وإن شئت نصَبت، كما كان ذلك في نعت" زيد " فقلت: يا هذا الطويلُ والطويلَ"(١).

وقال ابن يعيش:" وقد يستغنون باسم الإشارة عن" أيٍّ " فيوقعونها(٢) موقعَها، فيقولون: يا ذا الرجلُ، ويا هذا الرجلُ، **فيكون**" **ذا** " **وُصلةً كما كانت**" **أيٌّ** "، وتَلزَمُها الصفة كما تَلزَمُ " أيًّا "، ولا يجوز في صفتها إلا الرفع كما كانت" أيٌّ " كذلك؛ لأنه لا يتم بـ " يا ذا " النداءُ ههنا؛ لأنه في معنى " يا أيُّها ". ولا بد من " الرجل " إذ هو المنادَى في الحكم والتقدير، ولا يَلزمُها " ها " التنبيه كما لَزِمَ " أيًّا "؛ لأنه لم يُحذَفْ من اسم المشار إليه شيءٌ كما حُذِفَ من " أيٍّ "، فأما " هذا " فلها مذهبان، أحدهما: أن تكون وُصلةً لنداء الرجل، فيكون حكمها حكم يا أيُّها الرجلُ. والآخر: أن تكون مكتفِيةً؛ لأنه يجوز أن تقول: يا هذا أقبِلْ، ولا تَصِفُ، فعلى هذا المذهب يجوز أن تقول: يا هذا الرجلُ والرجلَ بالرفع والنصب، ويا هذا الظريفُ والظريفَ...."(٣).

وإلى ما سبق أشار ابن مالك بقوله:

وذو إشارةٍ كأيٍّ في الصفة إن كان تركُها يُفِيتُ المَعْرِفة(٤)

الثانية: مجيءُ اسمِ الإشارةِ وُصلَةً إلى نَقْلِ الاسمِ من تعريفِ العهدِ إلى تعريفِ الحُضورِ أو الإشارةِ.

---

(١) الأصول في النحو(٣٣٧/١). وينظر أيضا:(٣٦٨/١).

(٢) أي: أسماء الإشارة.

(٣) شرح المفصل(٧/٢، ٨).

(٤) الخلاصة(٤٣).

الألف واللام تكسِبانِ الاسمَ تعريفاتٍ متعددةً[١]، وفقًا لسِيَاقاتٍ مختلفةٍ، وحالاتٍ خِطَابيةٍ متنوعةٍ، وإدراكاتٍ لدَى المخاطَبِ متباينةٍ، وهذه التعريفات هي:

تعريف العهد: وهو ضربان، **أولهما: العهد الذِّهْني(العِلْمِيُّ)**، نحو: أكرمتُ الرجلَ، وركبتُ الفرسَ، تُخاطِبُ من بينك وبينه عهدٌ سابقٌ عن هذه الأشخاص المعيَّنة التي تشير إليها، ولولا ذلك لقلت: أكرمت رجلًا، وركبتُ فرسًا. ومنه قوله تعالى:﴿**إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ**﴾[٢]، وقوله جل شأنه:﴿ **إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ**﴾[٣]. **وثانيهما: العهدُ الذِّكْرِي (الخارجيُّ)**، نحو: اشتريت فرسًا ثم بعتُ الفرسَ، ومنه قوله تعالى:﴿**كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولا ١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ**﴾[٤].

وتعريف الجنس: ويُقصدُ به أحد ثلاثة أشياء، أولها: بيان الحقيقة، نحو: "الرجلُ أقوى من المرأةِ"، ومنه قوله تعالى:﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**﴾[٥]. **وثانيها: شمول أفراد الجنس حقيقةً**، نحو قولك: "المَلَكُ أفضلُ

(١) ينظر: اللامات للزجاجي(٢١، ٢٢)، وشرح المفصل لابن يعيش(١٩/٩، ٢٠)، وشرح الجمل لابن عصفور (١١١/١)، والجنى الداني(١٩٣-١٩٥)، ومغني اللبيب(٦١/١، ٦٢)، والتصريح(١٤٩/١، ١٥٠)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٧٩/١، ١٩٠)، والألف واللام في كلام العرب(٦٤ – ٧٧).

(٢) التوبة/٤٠.

(٣) الفتح/١٨.

(٤) المزمل/١٥، ١٦.

(٥) الأنبياء/٣٠.

من الإنسانِ"[١]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [٢]. فالألف واللام لتعريف الجنس كلِّه، وليس لواحد بعينه. **وثالثها: شمول خصائص الجنس مبالغةً**، نحو: أنت الرجلُ عِلمًا.

وتعريف الحضور[٣]: ويقع بعد أسماءِ الإشارةِ، نحو: " أحببتُ هذا الرجلَ " أي: الحاضرَ، أو المُشارَ إليه؛ إذ لا يُشارُ إلا إلى حاضرٍ، متوجَّهٍ إليه بالخطاب، ومنه قوله تعالى:﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾[٤]. والمنادَى، نحو قولك لمن لا تعرفُه، ولا ذكرتَه سابقًا في حديثك:" يا أيُّها الرجلُ أقْبِلْ "، واسمِ الزمانِ الحاضرِ، نحو قولك: سأسافر الساعةَ أو اليومَ[٥]، ومنه قوله تعالى:﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[٦].

---

(١) قال ابن يعيش معلقا على هذا المثال:" " هذا التعريف لا يكون عن إحاطةٍ به؛ لأن ذلك متعذَّرٌ؛ لأنّه لا يمكن أحدًا أن يُشاهِد جميعَ هذه الأجناسِ، وإنّما معناه أن كل واحد من هذا الجنس المعروف بالعقول دون حاسّة المشاهدة أفضلُ من كل واحد من الجنس الآخر".

– شرح المفصل لابن يعيش(٩/١٩، ٢٠).

(٢) النساء/٢٨.

(٣) جعل ابن يعيش وابن هشام وكثير من المتأخرين هذا القسم ضربًا ثالثا من أضرب تعريف العهد، وسمَّوه(العهد الحُضوري" أو الحِسِّي")، وجعله ابن عصفور قسما برأسه، واعترض ابن هشام في المغني على ابن عصفور لجعله من هذا القسم اسم الزمان(الآنَ)، وما وقع بعد إذا الفجائية، نحو: خرجن فإذا الأسدُ.

– ينظر: شرح المفصل لابن يعيش(٩/١٩، ٢٠)، وشرح الجمل لابن عصفور(١/١١١)، ومغني اللبيب (١/٦١)، وأوضح المسالك(١/١٧٩)، والتصريح(١/١٥٠).

(٤) البلد/١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب(١/٦١)، والمقاصد الشافية(١/٥٥٤).

(٦) المائدة/٣.

ولكون اسمِ الإشارةِ في معنى: الحاضر أو المشار إليه أجاز النحاة نعته والنعتَ بـــه[1]، فنعتوه باسمِ الجنسِ، نحو: أحببتُ هذا الرجـــلَ، ومنـــه قولـــه تعالى:﴿**لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ**﴾[2]. ونَعَتوا به المعرفةَ، نحو: مررت بزيـــدٍ هـــذا، ومنه قوله تعالى:﴿**قَالَ بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا**﴾[3]، وقوله تعالى:﴿**قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ**﴾[4]

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وانعتْ بمشتقٍّ كصَعبٍ وذَرِبْ وشِبْهِه كذا، وذِي، والمنتسِبْ[5]

وجاء اسمُ الإشارةِ وُصْلَةً إلى نَقْلِ الاسمِ من تعريفِ العهدِ إلى تعريـــفِ الحُضورِ أو الإشارةِ، كأن يكون بحضرتك أنت وشخصٍ آخرَ شيءٌ ما، فتريدُ

---

(١) الذي يُنعَتُ، ويُنعَتُ به هو أسماء الإشارة غير المكانية (هذا) وفروعه، وهو مختلـــف فيه بين النحاة: أجازه البصريون، ووافقهم ابن مالك وأكثر المتأخرين. ومنعـــه الكوفيـــون، ووافقهم الزجاج، وابن جني، وابن السيد، والسهيلي، وابن هشام(في المغني). وخرَّجوا مـــا ظاهره ذلك على البدل أو عطف البيان.

- ينظر: الكتاب(١٨٩/١)، والمقتضب(٢١٧/٤)، والأصول في النحـــو (٣٣٧/١، ٣٦٨)، وشرح المفصل لابـــن يعـــيش(٥٧/٣)، وشـــرح التســـهيل(٣١٣/٣، ٣١٤)، و(٤٠٠/٣)، وارتشـــاف الضـــرب(١٩١٨/٤)، وتوضـــيح المقاصـــد والمســـالك(٩٥٢/٣)، ومغنـــي اللبيـــب(٦٥٤/٢)، وأوضـــح المســـالك (٣٠٤/٣-٣٠٦)، و(٣٤/٤، ٣٥)، والتصـــريح (١١١/٢)، و(١٧٥/٢)، وهمع الهوامـــع(١٢١/٣)، وشـــرح الأشـــموني ومعـــه حاشـــية الصبان(٦٢/٣).

(٢) البلد/١.

(٣) الأنبياء/٦٣.

(٤) القصص/٢٧.

(٥) الخلاصة(٣٨).

الإخبارَ عن هذا الشيءِ مُعرِّفًا به، ولا يتأتَّى لك ذلك لأنك ليس بينك وبين مخاطَبِك فيه عهدٌ سابقٌ؛ فلا يسوغُ أن تُدخِلَ عليه الألفَ واللامَ اللتين لتَعريفِ العهدِ، كقولك لمن لا عهد له بثوبٍ أو غلامٍ: البَس الثوبَ، واشْتَرِ الغلامَ، فلا يَعقِلُ المخاطبُ كلامَك حتى تُزيل غموضه، وتَزيد وضوحَه؛ فتأتِيَ باسمِ الإشارةِ وُصْلةً وواسطةً إلى نَقْلِه من تعريفِ العهدِ إلى تعريفِ الحضورِ والإشارةِ، فتقول: البَسْ هذا الثوبَ، واشترِ هذا الغلامَ.

ويلاحظ أن الوصلة هنا(اسم الإشارة) يبرز أثرها الدلالي(المعنوي) في هذين التركيبين، أكثر من أثرها اللفظي، وذلك بنقلها دلالة(أل) من تعريفِ العهدِ إلى تعريفِ الحُضورِ أو الإشارةِ، فالتركيبان قبل دخول الوصلة وبعده صحيحان، وليس ثمة ما يمنع منه نحويًّا، تقول: البَس الثوبَ، واشْتَرِ الغلامَ، والبَسْ هذا الثوبَ، واشترِ هذا الغلامَ، لكن التركيب الأول لا يُخاطَبُ به إلا من كان ذا عهد بالثوب والغلام، والثاني يُخاطَبُ به من لا عهد له بهما، وإنما تَعَرَّفا لديه بمشاهدتِهما، والإشارةِ إليهما.

وأوضح السيرافي ما سبق في باب مجرى نعت النكرة عليها، حيث قال:" وهذه المعارفُ كلُّها قد توصَفُ كلُّها إلا الإضمار وحده، ولا يُوصَفُ إلا بمعارف، كما أن النكرات لا تُوصَفُ إلا بالنكرات، وقد جرت مجرى النعت على المنعوت في بابه إلا نعت المبهم، فإن نعته يخالف نعتَ غيرِه، وذلك أنه يُنعَتُ بأسماء الأجناس، كقولك: مررتُ بهذا الرجلِ، ودخلتُ هذا البستانَ، وجاءني ذلك الرجلُ، وأولئك القومُ، ونحو ذلك؛ وإنما نُعِتَ المبهَمُ بأسماء الأجناس لأن طريقَ نَعتِه على غير طريق نَعتِ غيرِه، وذلك أن غير المبهم يحتاج إلى النعت إذا شاركه غيرُه في لفظه فبانَ من غيره بذكر شيءٍ يكون فيه تحلَّى به دون غيره مما يُحَلَّى به، **والمُبْهَمُ إنما دَخَلَ وُصْلَةً لخروج ما فيه**

الألف واللامُ عن العهد إلى الحضور، وذلك أن الألف واللام يدخلان للعهد، كرجل وغلام عَهِداه أو لابساه في بعض الأمر، فقال أحدهما: ما فعل الرجل أو الثوب أو الفرس. وقد يكون الشيء بحضرة اثنين لم يكن بينهما فيه عهدٌ، فيُريدُ أحدُهما الإخبارَ عنه مُعَرِّفًا له، فلا يمكنه الإخبار عنه لعدم العهد بينه وبين مخاطَبِه فيه، **فيأتي بأسماء الإشارة فيتوصل بها وينتقل من تعريف العهد إلى تعريف الإشارة**....أما أن تقول ابتداء من غير تقدم: البَسْ هذا الثوبَ، واشترِ هذا الغلامَ، فلا يَحتاجُ المخاطَبُ إلى عهدٍ يعرف به الرجل كاحتياجه إليه في قوله: ما فعل الرجلُ؟ واشترِ الغلامَ، والبَس الثوبَ"(١).

وقال ابن يعيش:" وأما أسماءُ الإشارةِ، فتوصَفُ ويُوصَفُ بها، فتوصَفُ لِما فيها من الإبهام. ألا ترى أنك إذا قلت: "هَذَا"، وأشرتَ إلى حاضرٍ، وكان هناك أنواعٌ من الأشخاص التي يجوز أن تقع الإشارةُ إلى كل واحد منها، فيُبهم على المخاطب إلى أي الأنواع وقعت الإشارةُ، فتفتقر حينئذ إلى الصفة للبيان. ويوصَفُ بها؛ لأنّها في مذهب ما يوصَفُ به من المشتقَّات، نحو: الحاضر، والشاهد، والقريب، والبعيد، فإذا قلت: "ذَاكَ"، فتقديره: البعيدُ، أو المُتَنَحِّي، ونحو ذلك. ولا توصَفُ إلَّا باسمِ جنسٍ؛ لأن الغرض من وَصْفها بيانُ نوعِ المشارِ إليه، لا فصلُ المشارِ إليه من مشارِكٍ له بحالٍ من أحواله؛ لأن اسمَ الإشارةِ ثابتٌ لما وقع عليه، ثم شارَكَه في ذلك الاسمِ غيرُه، فاحتاج إلى فصلٍ بينهما بالصفة. **وإنّما أُتِيَ به وُصْلَةً إلى نَقْلِ الاسمِ من تعريفِ العَهْد إلى تعريفِ الحضورِ والإشارةِ.** مثالُ ذلك أن يكون بحَضْرتك شخصان، فتُريد الإخبارَ عن أحدهما، ولا بد من تعريفه، وليس بينك وبين المخاطب فيه عَهْدٌ،

(١) شرح كتاب سيبويه(٢/٣٣٩، ٣٤٠).

فيَدخل فيه الألف واللامُ[1]، **فأُتِيَ باسم الإشارة وُصْلةً إلى تعريفِه ونَقْلِه من تعريفِ العهدِ إلى تعريفِ الحضورِ**، فتقول: "هذا الرجلُ فَعَلَ، أو يفعلُ"، ونظيرُه دخولُ "أيّ" في النداء وُصْلةً إلى نداء ما فيه الألفُ واللام "[2].

تعقيب:

اسم الإشارة يأتي وصلةً إلى نداء ما فيه" أل " حَمْلًا على" أَيٍّ "؛ لمشابهته لها في الإبهام والاحتياج إلى ما يوضِّحُه، فكلٌّ منهما يُنشئُ علاقةً تركيبيةً بين طرفي النداء لم تكن لتوجَدَ بدونه. ويؤدي اسمُ الإشارةِ وظيفةً تركيبيةً أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، وهي مجيئُه وُصْلَةً إلى نقل الاسم من تعريف العهد إلى تعريف الحضور أو الإشارة، نحو: البَسْ هذا الثوبَ، واشترِ هذا الغلامَ، ووظيفته هذه يبرز أثرها الدلالي في التركيب أكثر من اللفظي، حيث يعمل على نقل دلالة(أل) من تعريفِ العهدِ إلى تعريفِ الحُضورِ أو الإشارةِ، فالتركيب صحيح على كل حال قبل دخول الوصلة وبعده، لكنه قبل دخولها لا يُخاطَبُ به إلا من كان ذا عهد بمدخولها، وبعد دخولها يُخاطَبُ به من لا عهد له به، وإنما تَعَرَّف لديه بمشاهدتِه، والإشارةِ إليه، نحو: البَسْ هذا الثوبَ، واشترِ هذا الغلامَ.

(١) اللتان للعهد.

(٢) شرح المفصل(٣/٥٧).

الوصلة الثانية

الاسمُ الموصولُ "الذي" وفروعُه

الاسمُ الموصولُ نوعٌ من المبهمات[1] التي لا تدل على معنًى في نفسها؛ ولذلك احتاج إلى جملة تزيل إبهامه، تتصل به، وتكون معه كالكلمة الواحدة المركبة[2].

ولمَّا كانت الجمل لا يُوصَفُ بها إلا النكراتُ[3]، نحو: سرَّني رجلٌ يقولُ الحقَّ، وقابلتُ رجلًا خُلُقُه كريمٌ، وإذا وقعَتْ بعد المعارف كانت حالا منها،

---

(١) قال ابن يعيش:" واعلم أن الموصولات ضرْبٌ من المبهَمات، وإنما كانت مبهَمةً لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرهما، كوقوع هذا وهؤلاء ونحوهما من أسماء الإشارة على كل شيء ".

– شرح المفصل(١٣٩/٣).

(٢) الاسم الموصول لا يتم معناه بنفسه، وإنما يفتقر إلى كلام يُوصَلُ به ليتمَّ اسمًا، ويصلح لأن يقع مبتدأ، وخبرا، وفاعلا، ومفعولا، ومضافا إليه، ويكون مع صلته صفة للمعرفة، إلا أن إعرابه لا يتوقف على تمام صلته، كما لا يتوقف إعراب الموصوف على تمام صفته.

– ينظر: الأصول في النحو(٢٦١/٢، ٢٦٢)، وشرح المفصل لابن يعيش(١٣٨/٣، ١٣٩، ١٤١، ١٥٠).

(٣) جمهور النحاة على أن الجمل نكراتٌ؛ لأنها حُكْمٌ مستفادٌ، وإنما يُستفادُ المجهول، فالأحكام المستفادةُ مجهولة عند المخاطب، إذ لو كانت معلومة لكان الكلام لغوا؛ ولهذا كانت الجملُ وَفقَ النكرات، وجاز أن تقع صفة للنكرة، ولم يَجُزْ أن تقع صفة للمعرفة.

وخالف الرضي في ذلك، فذهب إلى أن الجمل ليست نكرة ولا معرفة؛ لأن التعريف والتنكير من عوارض الذات، والجملة ليست ذاتا، وموافقة النعت للمنعوت في التعريف والتنكير إنما هي في النعت المفرد. وعلل لجواز نعت النكرة بالجملة بمناسبة الجملة للنكرة من حيث إنها يصح تأويلها بالنكرة، فقولنا: "قام رجلٌ ذهبَ أبوه" في تأويل: قام رجلٌ ذاهبٌ أبوه.

– ينظر: الأصول في النحو(٢٦١/٢، ٢٦٢)، وشرح المقدمة النحوية(٣٨٤/٢)، والمفصل(١١٥)، ونتائج الفكر(١٣٦، ١٣٧)، واللباب في علل البناء والإعراب(١١٣/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش(٥٢/٣– ٥٤، ١٤١)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي (٢٩٨/٢، ٢٩٩) و(٨/٣)، وارتشاف الضرب (١٩١٥/٤).

نحو: جاء محمدٌ يُسرع الخطى، أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة[١]، ولمّا لم يَسْلَمْ لهم ذلك لمخالفته قواعد اللغة، جاؤوا بالاسم الموصول المبهم المُحلَّى بـ" أل "(الذي) وفروعه؛ ليكون وُصْلَةً إلى وصف المعارف بالجمل، فيصح التركيب، ويتضح المعنى. وأوقعوا الإعراب على الاسم الموصول، وجعلوه صفةً للمعرفة التي قبله[٢]؛ لشَبَهِهِ بالمشتق[٣]، وإنما النعت حقيقةً جملة الصلة التي بعده، وذلك نحو: سرَّني الرجلُ الذي يقولُ الحقَّ، ورأيت الرجلَ الذي خُلُقُه كريمٌ، فتوصلوا بـ" الذي" إلى وصف الرجل بأنه يقولُ الحقَّ، وبأن خُلُقه كريمٌ[٤].

واسم الموصول في هذا يقوم مقام" أل " التي في المفرد الواقع نعتًا، نحو: أقبل الرجلُ التَّقِيُّ، فكما دخلت" أل" على المفرد وأثرت فيه التعريف، وأجازته نعتا للمعرفة، دخل الاسم الموصول على الجملة وهيَّأها لنعت المعرفة بها.

---

(١) قال أبو البقاء:" ينبغي أن يُتوصَّلَ إلى وصف المعرفة بالجملة؛ لئلا يكون للنكرة ما ليس للمعرفة".

– اللباب في علل البناء والإعراب(١١٣/٢).

(٢) يجب أن يُلاحظ أن الإعراب يقع على الاسم الموصول وحده، وإن كانت جملة الصلة هي الصفة في المعنى، وجاز الوصفُ به لشبَهِهِ بالمشتق، ولما كان الموصول ناقصا لا يتم معناه إلا بتمام صلته، وكان هو وصلته بمنزلة كلمة واحدة مركبة صارا معًا بمنزلة الصفة في المعنى، فقولنا: جاء الرجلُ الذي قام، في معنى: جاء الرجلُ القائمُ، وقولنا: جاء الرجلُ الذي أُكرِمَ، في معنى: جاء الرجلُ المُكرَمُ.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك(٩٥٢/٣)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(٦٢/٣).

(٤) ينظر: شرح المقدمة النحوية(٣٨٤/٢)، وأسرار العربية(٣٨٢)، ونتائج الفكر(١٣٦، ١٣٧)، واللباب في علل البناء والإعراب (١١٣/٢)، وارتشاف الضرب(١٩١٥/٤)، والمقاصد الشافية(٦٣١/٤، ٦٣٢).

وقد ورد في القرآن الكريم كثيرا، ومنه قوله تعالى:﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْس وٰحِدَة**﴾(١)، وقوله تعالى:﴿**وَٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَٰقَهُ ٱلَّذِي وَاثَقَكُم بِهِۦٓ**﴾(٢)، وقوله تعالى:﴿**وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِيٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤْمِنُونَ**﴾(٣).

وعلل أبو البركات الأنباري لمجيء الاسم الموصول وُصْلَةً إلى وصف المعارف بالجمل، فقال:" فإن قيل: فَلِمَ أُدخِلَت "الذي والتي" في الكلام؟ قيل: تَوصُّلا إلى وصف المعارف بالجمل؛ لأنَّهم لَمَّا رأوا النكرات تُوصَف بالمفردات والجمل، نحو: "مررت برجل ذاهبٍ، ومررت برجلٍ أبوه ذاهبٌ، وذَهبَ أبوه، وما أشبه ذلك، ولم يحسنوا أن يجعلوا النكرة أقوى من المعرفة، وآثروا التسويةَ بينهما، **جاءوا باسم ناقص لا يتم إلا بجملة، فجعلوه وصفًا للمعرفة؛ توصُّلاً إلى وصف المعارف بالجمل**، كما أتوا بـ" ذي" التي بمعنى "صاحب" توصُّلًا إلى الوصف بأسماء الأجناس؛ نحو قولك: "مررت برجلٍ ذي مالٍ"، وأتوا بـ" أيٍّ " توصُّلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام؛ نحو: "يا أيُّها الرجلُ"، ونحو ذلك "(٤).

فعلة تسمية" الذي " وأخواته أسماء موصولة: احتياجها دائما إلى جملة أو شبهها تُوصَلُ بها، تُوضِّحُها، وتُزيلُ إبهامَها(٥).

---

(١) النساء/١.

(٢) المائدة/٧.

(٣) المائدة/٨٨.

(٤) أسرار العربية(٣٨٠، ٣٨١).

(٥) ينظر: أسرار العربية(٣٧٩)، واللباب في علل البناء والإعراب(١١٣/٢)، ولسان العرب(ل ذا ٤٠٢٤/٥).

وأما الغرض من إدخالها في الكلام فهو: التوصُّل بها إلى وصف المعارف بالجمل(١).

قال ابنُ السراجِ:" وموضع" الذي " من الكلام أن يكون مع صلته صفةً لشيءٍ، وإنما اضطُرَّ إلى الصفة بـ" الذي " للمعرفة لأن وصف النكرة على ضربين: مفرد، وجملة، فالمفرد نحو قولك" مررت برجل عاقلٍ وقائمٍ، وما أشبه ذلك. والجملة التي توصَفُ بها النكرةُ تنقسم قسمين: مبتدأ وخبر، نحو قولهم: مررت برجلٍ أبوه منطلِقٌ، وفعل وفاعل، نحو قولك: مررت برجل قام أبوه، فلما كانت النكرات قد توصف بالحديث والكلام التام احتيج في المعرفة إلى مثل ذلك، فلم يَجُزْ أن توصَفَ المعرفةُ بما توصَفُ به النكرةُ؛ لأن صفةَ النكرةِ نكرةٌ مثلها، وصفةَ المعرفةِ معرفةٌ مثلها؛ فجاز وصف النكرة بالجمل لأن كل جملة فهي نكرة، ولولا أنها نكرة ما كان للمخاطَبِ فيها فائدةٌ؛ لأن ما يُعرَفُ لا يُستفادُ، **فلما كان الأمرُ كذلك وأُريدَ مثلُه في المعرفة جاؤوا باسم مبهَمٍ معرفة لا يصلح معناه إلا بصلته، وهو" الذي " فوصلوه بالجمل التي أرادوا أن يصفوا المعرفة بها**؛ لتكون صفةُ المعرفةِ معرفةً كما أن صفة النكرة نكرة "(٢).

---

(١) ينظر: الإغفال(١٢/٢)، وأسرار العربية(٣٨٠)، واللباب في علل البناء والإعراب(١١٣/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش(١٤١/٣، ١٥٣، ١٥٤)، ولسان العرب(ل ذا ٤٠٢٤/٥)، والقاموس المحيط(ل ذ ي- ١٣٣٠)، وتاج العروس(ل ذ ي ٤٥٠/٣٩).

(٢) الأصول في النحو(٢٦١/٢، ٢٦٢).

وعَدَّ ابنُ جنيٍّ مجيءَ الاسمِ الموصولِ وُصْلةً إلى وصف المعرفة بالجملة من مُصلِحاتِ الألفاظِ التي عُنِيَتْ بها العربُ، فقال في باب إصلاح اللفظ[١]: " ومن ذلك أنهم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة ولم يَجُزْ أن يُجْروها لكونها نكرةً، **أصلحوا اللفظ بإدخال" الـذي " لتباشِـرَ بلفـظِ حرفِ التعريفِ المعرفةَ**، فقالوا: مررت بزيد الذي قام أخوه، ونحوه"[٢].

وعقد الإمام عبد القاهر الجرجاني فصلا في الـدلائل لإظهـار أسـرار وخفايا الاسم الموصول" الذي"[٣]، جاء فيه:" فمن ذلك قولهم: **إن" الذي" اجتُلِبَ ليكون وُصْلةً إلى وصف المعارف بالجمل**، كما اجتلب " ذو " ليُتَوَصَّلَ به إلى الوصف بأسماء الأجناس؛ يعنون بذلك أنك تقول: مررت بزيد الـذي أبـوه منطلقٌ، وبالرجل الذي كان عندنا أمسِ، فتجدك قد توصلت بـ" الذي " إلى أن أبَنْتَ " زيدا " من غيره بالجملة التي هي قولك:" أبوه منطلـق"، ولـولا " الذي" لم تصل إلى ذلك. كما أنك تقول: مررت برجلٍ ذي مالٍ؛ فتَتَوصلَ بـ" ذي " إلى أن تُبَيِّنَ الرجلَ من غيره بالمال، ولولا " ذو" لم يتأتَّ لك ذلك؛ إذ لا تستطيع أن تقول: برجلٍ مالٍ"[٤].

---

(١) الخصائص(٣١٢/١). ونقل السيوطي عنه كثيرا من مسائل هذا البـاب فـي الأشـباه والنظائر(١٥٥/١-١٦٦).

(٢) الخصائص(٣٢١/١).

(٣) جاء هذا الفصل تحت عنوان:(هذا فصلٌ في" الذي " خصوصًا)، وقال في مقدمته:" اعلم أن لك في " الذي " عِلْمًا كثيرًا، وأسرارًا جمة، وخفايا إذا بحثتَ عنها وتصوَّرتَها اطَّلعـتَ على فوائدَ تُؤنِسُ النفْسَ، وتُثلِجُ الصدرَ، بما يُفضي بك إليه اليقينُ، ويُؤَدِّيه إليك من حُسْـنِ التبيين ".

- دلائل الإعجاز(١٩٩).

(٤) المصدر السابق.

ثم كَشفَ الإمامُ عمَّا تحت هذه القاعدة من الخبايا، ومنها: أن الجملة التي تُوصَلُ بـــ" الذي " ينبغي أن يكون لدى السامع معرفةٌ مقدمةٌ، وعِلمٌ مُسبَقٌ بها، كأن ترى من يُنشِدُ شعرًا عند رجل في يومك، فتقول له في الغد: مـــا فعـــلَ الرجلُ الذي كان عندك بالأمس يُنشِدُك الشعر؟[1]

وهذا ما أشار إليه الزمخشري بقوله:" و" الذي " وُضِعَ وُصْلَةً إلى وصف المعارف بالجمل، وحق الجملة التي يوصل بها أن تكون معلومةً للمخاطـــب، كقولك: هذا الذي قَدِمَ من الحَضْرةِ، لِمَن بَلَغَه ذلك"[2].

تعقيب:

لمَّا كانت الجملُ في حكم النكرات، لم يُوصَفُ بها إلا النكرات، وقد أرادوا مساواة المعرفة بالنكرة؛ لئلَّا يكون للنكرة ما ليس للمعرفة؛ فجـــاؤوا بالاســـم الموصول المبهم، المُحَلَّى بـــ" أل " ليكون وُصْلَةً إلى وصف المعرفة بالجملة؛ تثقيفًا للَّفظِ، وإصلاحًا للتركيب، وتسويةً للمعرفة بالنكرة في النعت بالجملـــة، فكما أن" أل " تكون في نعت المعرفة إذا كان مفردا، نحو: أقبل الرجلُ الكريمُ، يكون" الذي " في نعت المعرفة إذا كان جملة، نحو: أقبل الرجلُ الـــذي أبـــوه كريمٌ.

(١) المصدر نفسه(٢٠٠).

(٢) المفصل(١٤٣). وينظر: شرح المفصل لابن يعيش(١٤١/٣، ١٥٣، ١٥٤).

الوُصْلة الثالثة

"أَشَدّ" و"أَشْدِدْ" ونحوُهما

التعجب هو: استعظام زيادة في وصف الفاعل خَفِيَ سببُها، وخَرَجَ بها المتعجَّبُ منه عن نظائره، أو قَلَّ نظيره(١).

وللتعجب صيغٌ كثيرة سماعية(٢)، وأخرى قياسية، والمتفق عليه منها صيغتان: " ما أَفعَلَه "، و" أَفْعِلْ به "، نحو: ما أحسنَ محمدًا، وأحسِنْ بمحمدٍ.

واشترط النحاة فيما يُصاغُ منه هاتان الصيغتان ثمانية شروط، وهي: أن يكون فعلًا، ثلاثيا(٣)، تامًّا(٤)، مثبَتًا، مبنيًّا للمعلوم(٥)، تامَّ التصرف، قابلا

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور(٥٧٦/١)، والمقاصد الشافية(٤٣٢/٤)، والتصريح(٨٦/٢).

(٢) منها: سبحان الله، ولله درُّه فارسًا، وكفى به عالمًا، وحسبُك به فقيهًا، وويحَه رجلًا.

(٣) اختلف النحاة في الثلاثي المزيد بالهمزة، حيث أجازه قياسا بعض النحاة مطلقا، ومنعه بعضهم مطلقا، إلا ما ورد شاذا، وأجازه بعضهم إن كانت الهمزة لغير النقل، وإن كانت للنقل منعه. وظاهر كلام سيبويه الجواز مطلقًا، نحو: ما أعطاه للصدقة، وما أولاه للمعروف، ونُسب إليه الجواز إن كانت الهمزة لغير النقل، واختاره ابن مالك؛ لظهور المعنى، وعدم اللبس، ولشبه" أفعلَ " بـ " فَعَلَ " في كون مضارع كلٍّ منهما رباعيا، ولكثرة ما ورد منه عن العرب نحو: ما أظلمَ الليلَ، وما أقفرَ المكانَ.

- ينظر: الكتاب(٧٣/١) و(٩٧/٤، ٩٨)، والمقتضب(١٨١/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش(١٤٥/٧)، وأوضح المسالك(٢٦٦/٣)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٨٩٤/٣)، والتصريح(٩١/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢١/٣، ٢٢)، وأساليب التعجب في اللغة العربية(٥٠-٥٢).

(٤) لهذا منع البصريون نحو: ما أَكْوَنَ زيدًا قائمًا؛ لعدم الفائدة؛ وللزوم نصبه شيئين مع امتناع حذف ثانيهما، أو جرِّه. وأجازه الكوفيون؛ بناء على قولهم: إن المنصوبَ بعد" كان " حالٌ.

- ينظر: المساعد(١٦٠/٢)، والمقاصد الشافية(٤٧٤/٤)، والتصريح(٩٢/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢٢/٣).

(٥) الجمهور على منع التعجب من الفعل الملازم للبناء للمجهول مطلقا، وأجازه ابن مالك وابنه بدر الدين قليلا إن أمن اللبس. وقيل: يجوز إن كان ملازما للبناء للمجهول، نحو: ما أَشغَلَه، وما أعناه بحاجتك، وما أزهاه علينا، من شُغِلَ، وعُنِيَ، وزُهِيَ.=

للتفاضل(الزيادة والنقصان)، ليس الوصف منه على" أَفعَل " الذي مؤنثه " فَعْلَاء"[1].

ومثال ما استكمل هذه الشروط: ما أكرمَ زيدًا، وأَكرِمْ به، وما أجملَ الزهورَ، وأجمِلْ بها.

وإليها أشار ابن مالك بقوله:

وصُغهما من ذي ثلاثٍ صُرِّفا قابلِ فضلٍ، تَمَّ، غيرِ ذي انتِفا
وغيرِ ذي وصفٍ يُضاهِي أَشْهَلَا وغيرِ سالكٍ سبيل فُعِلَا

وذهب جمهور النحاة إلى أن صيغتي التعجبِ لا تُصاغان مباشرةً مما افتقدَ أحدَ هذه الشروط، وحتى يتمكنوا من التعجب منه في صورةٍ تركيبيةٍ سليمةٍ، منضبطةٍ وقواعدَ العربيةِ، أوجبوا وجودَ وُصْلَةٍ(أو واسطة) إلى التعجب

=- ينظر: التسهيل(١٣١)، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ(٧٤٤، ٧٤٥)، وشرح ابن الناظم(٣٣٠)، وأوضح المسالك(٢٦٧/٣)، والتصريح (٩٢/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢٢/٣).

(١) أجاز الفراء وابن مالك ومن وافقهما التعجب المباشر مما كان على" أَفعَل فَعْلَاء" إذا كان من فعلٍ ثلاثيٍّ، وكان معناه قابلا للتفاوت، ويغلب في العيوب الباطنة، نحو: ما أحمقَه، وما أهوجَه. وأجاز الأخفش والكسائي وهشام التعجب منه إن كان عاهة، نحو: ما أعورَه، وما أحولَه. ونُسِبَ إلى الكسائي وهشام جوازه أيضا مما كان لونًا، نحو: ما أسودَ شَعرَه. ونسب أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين جواز التعجب من البياض والسواد خاصة دون غيرهما من الألوان.

- ينظر: الإنصاف(١٢٠/١)، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ(٧٤٦، ٧٤٧)، والمساعد(١٦٢/٢).

منه، تصاغُ من فعلٍ مناسبٍ، مستوفٍ للشروط، كـ" أشدَّ، وأَشْدِدْ "[1] ونحوِهما، مع بعض التغييرات اللازمة الأخرى في التركيب، فيُؤتَى بالوُصْلةِ، ثم يُؤتَى بعدها بالمصدرِ الصريحِ أو المؤوَّلِ للفعل المرادِ التعجبُ منه، منصوبًا بعد" ما أفعلَ "، ومجرورا بالباء بعد" أفعِلْ به "، ومثاله مما الوصف منه على" أفعَل فَعْلاء "، ومن الزائد على ثلاثة أحرف: ما أشدَّ حُمرةَ الوردِ، وأشدِدْ بحمرةِ الوردِ، وما أشدَّ استكبارَه، أو أن يستكبر، وأشدِدْ باستكبارِه، أو بأن يستكبر[2].

قال سيبويه:" هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعلَه: وذلك ما كان " أَفعَلَ "[3] وكان لونًا أو خِلقة، ألا ترى انك لا تقول: ما أحمَرَه، ولا ما أبيضَه. ولا تقول في الأعرج: ما أَعرجَه، ولا في الأعشى: ما أَعشاه. إنما تقول: ما أشَدَّ حُمرَتَه، وما أَشَدَّ عَشَاه.... وزعم الخليل أنهم إنما منعهم من أن يقولوا في هذه" ما أَفعلَه " لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليدِ والرِّجْلِ وما ليس فيه فِعْلٌ من

---

(١) الصحيح أن" أشدَّ، وأَشدِدْ " مصوغان من الفعل الثلاثي" شَدَدَ "، وليس من " اشتَدَّ " كما قال بعض النحاة؛ لأنهما يلزم فيهما أن يستكملا الشروط في أنفسهما كي يُتوصَّلَ بهما إلى غيرهما مما لم يستوف الشروط.

– ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية(٣/٢٣).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم(٣٣٠)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٣/٨٩٨)، وشرح ابن عقيل(٢/١٤٦)، والمقاصد الشافية(٤/٤٨١، ٤٨٢)، والتصريح(٢/٩٣)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٣/٢٣).

(٣) أي: على وزن" أفعلَ " الذي مؤنثه " فَعْلاء ".

هذا النحو[1]. ألا ترى أنك لا تقول: ما أيْداه، ولا ما أرجَلَه، إنما تقول: ما أشَدَّ يدَه، وما أشَدَّ رِجلَه، ونحو ذلك "[2].

وإلى ما سبق أشار ابن مالك بقوله:

وأَشْدِدا وأَشَدَّ أو شِبْهُهما يَخلُفُ ما بعضَ الشروطِ عَدِما

ومصدرُ العادمِ بعدُ يَنتصب وبعدَ أَفْعِلْ جرُّه بالباءِ يَجِب

وشرحه الشاطبي قائلا:" يريد أن ما عَدِم من المتعجَّب منه شرطًا من تلك الشروط، أو أكثر من شرط واحد، ولم يَستوفِ جميعَها فلا يجوز أن يُتَعجبَ منه بالصّوغ من لفظه، فإذا أُريد التعجُّب منه **فيُتَوَصَّلُ إلى ذلك بَصوْغ (أَفْعَلَ، وأَفْعِلْ) من (الشدَّة)**، أعني من فِعله الثلاثي المقدَّر الاستعمال، وما ضارعَ ذلك وأَشبَهَه، فتقول: ما أَشَدَ كذا، وأَشْدِدْ بكذا. والذي يُشْبِهُهما في المعنى (أَكْثَرَ وأكْثِرْ، وأَقَلَّ وأَقْلِلْ، وأَضْعَفَ وأَضْعِفْ، وأَعْظَمَ وأَعْظِمْ، وأصْغَرَ وأَصْغِرْ، وأَحْسَنَ وأَحْسِنْ، وأَقْبَحَ وأَقْبِحْ) وما أشبه ذلك. وإذا بَنَيْتَ الفعلَ من ذلك أتيتَ بمصدر الفعل الذي أردتَ التعجُّبَ منه، إن كان له مصدرٌ، أو ما يقوم مَقامه، وذلك (ما) المصدريَّةُ مع فِعْلها، أو الاسم إن لم يكن له مصدر، فَينْتَصِب بعد (أَفْعَلَ) ويَنْجَرُّ بالباء بعد (أَفْعِلْ) على حَدِّ ما كان المتعجَّب منه..."[3].

ثم أَتبعَ ما سبق قائلا:" التعجُّب بـ (أَشَدَّ) ونحوه يأتي في مَعْهود الاصطلاح على وجهين، أحدهما: أن يُقْصَد إليه أولًا في التعجب، فهذا يجري

---

(١) أي: إن الألوان صارت بمنزلة الخِلقة، فهي ثابتة في الشخص كأعضائه، لا تكاد تتغير؛ فلا يجوز التعجب منهما مباشرة، وإنما بواسطة فعلٍ مستوفٍ للشروط. ينظر: أسرار العربية(١٢١).

(٢) الكتاب(٤/٩٧، ٩٨).

(٣) المقاصد الشافية(٤/٤٨١).

مجرى سائر أفعال التعجب، كأَحْسَنَ وأَفْضَلَ وأَكْرَمَ. فقولك: "ما أَكْثَرَ مَالَــه، وما أَشَدَّ وَلَدَه" كقولك: ما أَحْسَنَهُ، وما أَفْضَلَ أَبَاهُ، وما أَكْرَمَ وَلَــدَهُ. وهــذا لا اعتراضَ به؛ لأنه غيرُ واقع خَلَفًا من غيره، ليُتوَصَّل به إلى التعجب ممــا لا يَتَأَتَّى البناء منه. والثاني: **أن يكون التعجُّــبُ بـــ (أَشَــدَّ) ونحــوه تَوصُّــلًا واستِخْلافًا**، حيث لا يتأَتَّى بناءُ التعجُّب من الفعل المذكر، وهذا لا يُؤْتَى فيه إلا بالمصدر"[(١)].

فإن كان المتعجَّب منه اسمًا، فقيل: لا يتعجب منه، وقيل: يتعجب منــه، ويؤتى بعد الفعل المناسب بالاسم عِوضًا عن المصدر، نحو: ما اكثرَ إِبلَ زيدٍ، أو بمصدره الصناعي، نحو: ما أشدَّ حماريته[(٢)].

وإن كان الفعل جامدًا مثل: نِعمَ، وبئس، فلا يُتعجب منه مطلقًا؛ لأنــه لا مصدر له ولا اسم[(٣)]. وكذلك **إذا كان غير قابل للتفاضل** مثل: مات، وفني، فلا يُتعجب منه مطلقًا[(٤)].

وإن كان الفعل منفيا، سواء أكان ملازما للنفي، نحو: ما نَبَسَ بكلمة، وما عاجَ بالدواء، أم غير ملازم له، نحو: ما أَدَّى العمالُ واجــبَهم، يُــؤتَى بفعــلٍ مناسبٍ، ثم يُؤتَى بعده بالمصدر المؤول من" أنْ " والفعل المرادِ التعجبُ منــه

(١) ينظر: المصدر السابق(٤/٤٨٨، ٤٨٩).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية(٤/٤٨١)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(٣/٢٣، ٢٤).

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك(٣/٨٩٨)، و المقاصد الشافية(٤/٤٨٢).

(٤) يجوز التعجب من الفعل الذي لا يقبل التفاوت كــ مات، وفَنِيَ إذا أُريد وصــفٌ زائــدٌ عليه، نحو: ما أفجــعَ موتَــه، وأفجِــعْ بموتــه. ينظــر: أوضــح المســالك(٣/٢٧٠)، والتصريح(٢/٩٣).

مع قلب الفعل من المضي إلى المضارعة[1]، تقول: ما أقبَحَ ألَّا يُؤديَ العمالُ واجبَهم. ويجوز أن يؤتَى بالمصدر الصريح مسبوقًا بكلمةٍ تفيدُ النفيَ مثل كلمة" عدم "، فيُقال: ما أقبَحَ عدمَ تأديةِ العمالِ واجبَهم.

وإن كان مبنيًّا للمجهول، سواء أكان ملازما للبناء للمجهول نحو: عُنِيَ، وزُهِيَ، أم غير ملازم له، نحو: قُضِيَ، وشُغِلَ، يُجعلُ الفعلُ المرادُ التعجب منه صلةً لـ" ما " المصدرية، تقول: ما أجملَ ما قُضِيَ الأمرُ، وما أكثر ما شُغِلَ زيدٌ. ويجوز الإتيان بالمصدر الصريح إذا لم يحدث لبس، نحو: ما أكثرَ شُغُلَ زيدٍ، وأكثِرْ به.

وإن كان الفعل ناقصا، فعند من قال له مصدرٌ يُؤتى به صريحًا بعد فعلٍ مناسبٍ، مستوفٍ للشروط، نحو: ما أجملَ كونَه صادقًا، وعند من قال ليس له مصدر يؤتى بمصدره المؤوَّل، نحو: ما أكثرَ ما كان مُحسِنًا[2].

والتعجب والتفضيل يجريان من باب واحد[3]؛ لأن المقصود منهما الزيادة والمبالغة في الوصف؛ ولهذا فإن أفعلَ التفضيل يُصاغُ مما يُصاغُ منه فعلا

---

(١) صيغة التعجب تفيد إنشاء التعجب دون اعتداد بالزمن.

(٢) ينظر: أوضح المسالك(٢٦٩/٣، ٢٧٠)، والمساعد(١٦٥/٢)، والتصريح(٩٣/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢٣/٣).

(٣) قال سيبويه:" وما لم يكن فيه" ما أَفعَلَه " لم يكن فيه: أفعِلْ به رَجُلًا، ولا: هو أَفْعَلُ منه؛ لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه، كما أنك إذا قلت: ما أفعَلَه، فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا. والمعنى في" أفعِلْ به " و" ما أفْعَلَه " واحدٌ، وكذلك" أفعَلُ منه ". "

– الكتاب(٩٧/٤).

التعجب، فيقال: محمدٌ أكرمُ من خالدٍ، كما قيل: ما أكرمَ خالدًا. ويُتوَصَّل إلى التفضيل مما لم يستوف الشروط بما تُوُصِّلَ به إلى التعجب(١).

قال ابن هشام:" إنما يُصاغُ أفعلُ التفضيل مما يُصاغُ منه فِعلا التعجب، فيُقال: هو أضرَبُ، وأعلمُ، وأفضلُ، كما يُقال: ما أَضرَبَه، وأعلَمَه، وأفضلَه.....**وما تُوُصِّلَ به إلى التعجب مما لا يُتَعَجَّبُ منه بلفظه يُتوصَّلُ به إلى التفضيل**، ويُجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزًا، فيُقالُ: هو أَشَدُّ استخراجًا وحُمرةً "(٢).

وإليه أشار ابن مالك بقوله:

وما بِهِ إلى تَعجُّبٍ وُصِل لمانعٍ، بِهِ إلى التفضيلِ صِلْ(٣)

تعقيب:

وصولًا إلى التعجب والتفضيل من معانٍ كثيرةٍ لم تَستوفِ مادتُها الشروطَ التي يجب توفرها فيما تُصاغُ منه صيغُ التعجب والتفضيل، اتفق النحاة على أن يتم ذلك عن طريق وُصْلةٍ، أو(واسطةٍ) تستوفي هذه الشروط، ويصطحبُها بعض التغييرات الأخرى اللازمة في التركيب.

---

(١) ينظر: أوضح المسالك(٣/٢٨٦، ٢٨٧)، وشرح ابن عقيل(٧٦٩)، والتصريح(٥/٩٠٥) وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٣/٤٣، ٤٤).

(٢) أوضح المسالك(٣/٢٨٦، ٢٨٧).

(٣) الخلاصة(٣٧).

الوُصْلَةُ الرابعةُ

"أَيٌّ" المفتوحةُ الهمزةِ المشدَّدةُ الياء

" أَيٌّ "(المفتوحة الهمزة، المشددة الياء) تأتي على أوجه عدة: استفهاميةً، وشرطيةً، وموصولةً، وصفةً للنكرة، وحالًا من المعرفة، ووُصْلةً إلى نداء ما فيه(أل)، وهي موضوع حديثنا.

" أيٌّ " **أشدُّ إبهامًا من اسم الإشارة**(١)؛ إذ لا دلالة فيها على ماهيَّةٍ معيَّنةٍ، بل تصلح لكل شيءٍ، ولأنها لا معنى لها في نفسها، وإنما يتضح معناها بما تُضاف إليه، أو تُوصَفُ به؛ فكانت أَوْلَى بالزيادةِ، وبجَعْلِها وُصْلةً مما له معنًى في نفسه من المبهمات كأسماء الإشارة(٢).

وبعيدا عن هذه الأولوية فمن الثابت في لغة العرب أن كليهما زِيدَ في بعض تراكيب النداء؛ ربطًا بين رُكْنَيْها(أداة النداء + المنادى)، حيث يكون معونةً لأداة النداء على مباشرة المنادى، وتَهْيئةً للمنادى لاستقبال أداة النداء.

فالمعرَّف بالألف واللام مُكتَفٍ بهذا التعريف، وليس بحاجة إلى مُعرِّفٍ آخرَ، ومباشرةُ أداةِ النداءِ له مع تعريفه بالألف واللام اجتماعٌ لمُعرِّفَيْنِ على

---

(١) سبق التوضيحُ عند الحديث عن اسم الإشارة الواقع وُصْلةً إلى نداء ما فيه" أل " أنهم اختاروه وصلةً في النداء لإبهامه، واحتياجه إلى وصف يوضحه، ويزيل إبهامه، وأن" أيًّا " أشد إبهامًا منه.

(٢) ينظر: علل النحو للوراق(٣٤٥)، اللباب في علل البناء والإعراب(٣٣٧/١)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي (٣٧٤/١-٣٧٦).

مُعرَّفٍ واحدٍ، وحَذف الألفِ واللامِ منه، وتغييرُ لفظِه لأجل النداء مُستكرَهٌ؛ لذا جاؤوا باسم الإشارة، أو"أيٍّ" وُصلةً إلى ندائه وهو على لفظه(١).

فـ" أيٌّ " يباشرها حرف النداء، فتُبنَى على الضم، ثم تُزادُ بعدها" ها "(٢)التنبيه لزومًا(٣)، بقياس مطَّردٍ(٤)، ثم يُؤتى بعدها بالاسم المقصود بالنداء المقترن بـ"أل"، وتصير معه كالكلمة الواحدة المركبة، نحو: يا أيُّها الرجلُ، وتلحقها التاء مع المؤنث، فيقال: يا أيَّتُها المرأةُ(٥).

---

(١) ينظر: الكتاب(١٠٦/٢، ١٨٨، ١٩٥)، والمقتضب(٢٣٩/٤، ٢٤٠)، وشرح المفصل لابن يعيش(٧/٢)، و(١٤١/٣)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي(٣٧٤/١)، وشفاء الغلة في تحقيق مسألة" أيٍّ " المجعولة وصلة (١٩٠، ١٩١).

(٢) يجوز في لغة بني أسد حذف ألف" ها " وضم الهاء إتباعا لضم الياء، وعليه قراءة ابن عامر﴿**أَيُّهُ المُؤْمِنُونَ**﴾[النور/٣١] و﴿**يا أَيُّهُ السَّاحِرُ**﴾[الزخرف/٤٩]﴿**أَيُّهُ الثَّقَلَانِ**﴾[الرحمن/٣١] بضم الهاء في الوصل.

– ينظر: السبعة في القراءات(٤٥٥)، ومغني اللبيب(٤٠٣/٢)، وهاء التنبيه في القرآن الكريم(٦٣) مجلة القادسية للعلوم الإنسانية – المجلد١٣ – العدد ٣/٢٠١٠م).

(٣) ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن " ها " في نحو" يا أيُّها الرجلُ " دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة " ذا "، ثم حُذِفَ اسم الإشارة واكتُفيَ بالهاء، والأصل: يا أيُّهذا الرجلُ.

– ينظر: ارتشاف الضرب(٢١٩٥/٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك(١٠٧٨/٣)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٥١/٣).

(٤) ينظر: رصف المباني(٤٠٥)، والجنى الداني(٣٤٧)، ومغني اللبيب(٤٠٣/٢).

(٥) " أل " في " الرجل " و" المرأة "هي " أل " الجنسية التي صارت بعد دخول " أي " للحضور، ونبهوا بجنسيتها على عدم جواز نحو: يا أيُّها العباس؛ لأنه عَلَمٌ.

– ينظر: شرح التسهيل(٣٩٩/٣)، والجنى الداني(١٩٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك(١٠٧٨/٣)، وهمع الهوامع(٣٨/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٥١/٣).

وعللوا لزيادة " ها " التنبيه بعدها بما يلي[١]:

١-توكيد النداء، لأنها للتنبيه، والنداء أيضا تنبيه[٢].

٢-أنها ستكون عوضًا عمَّا فات" أيًّا " من الإضافة، فهي صِلَةٌ وتنبيهٌ.

٣-أن في لزومها دليلًا على أن" أيًّا " وُصْلةٌ إلى نداء الصفة بعدها، فلزومها " كالإيزان باستئناف نداء العَلَمِ؛ لئلَّا يجوز الاقتصار على المنادى قبله "[٣].

٤-أنها ستقوم مقام حرف النداء الذي يستحقه الاسم المحلَّى بـ" أل"، المقصود بالنداء.

وقد ورد نداء ما فيه" أل " بواسطة" أيٍّ " في الذكر الحكيم كثيرا[٤]، ومنه قوله تعالى:**﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ﴾**[٥]، وقوله تعالى:**﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾**[٦]

---

(١) ينظر: الكتاب(١٩٧/٢)، وعلل النحو للوراق(٣٤٥، ٣٤٦)، والجنى الداني(٣٤٧)، ومغني اللبيب(٤٠٣/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٥٠/٣).

(٢) قال سيبويه:" وأما الألف والهاء اللتان لحقتا" أيًّا " توكيدًا فكأنك كرَّرْت" يا " مرتين إذا قلت: يا أيُّها...".

- الكتاب(١٩٧/٢).

(٣) ينظر: الإغفال(١١/٢).

(٤) ورد أسلوب النداء(يا أيُّها) في ثلاثة وأربعين ومئة موضع في القرآن الكريم، وورد بحذف " يا " لفظا لدلالة(أيُّها) عليها في عشرة مواضع، منها قوله تعالى::**﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُم ايُّها النَاسُ ويَأْتِ بِآخَرِينَ﴾**[النساء/١٣٣]، وورد بالتأنيث(يا أيَّتُها) في موضع واحد، وهو قوله تعالى:**﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفسُ المُطْمَئِنَّةُ﴾**[الفجر/٢٧]، وحذفت "يا " مع المؤنث في موضع واحد، وهو قوله تعالى:**﴿ أَيَّتُهَا العِيرُ إِنَّكم لَسَارِقُونَ﴾**[يوسف/٧٠].

- ينظر: هاء التنبيه في القرآن الكريم(٦٣، ٦٤).

(٥) المزمل/١.

(٦) الانفطار/٦.

فـ"أيٌّ" **منادَى نكرةٌ مقصودةٌ**(١)، مبنيٌّ على الضم في محل نصب، جاء وُصْلةً إلى نداء الاسم المقترن بـ"أل"(٢)، وهذا الاسم صفةٌ ملازِمةٌ لـ" أيٍّ "، مبيِّنةٌ لها(ولذا قيل: إنها عطف بيان)، ويجب رفعُه على اللفظ عند الجمهور،

(١) وقيل: " أيٌّ "مفرد معرفة. وهو صحيحٌ معنًى على أن النكرة المقصودة، المخصَّصَة بالنداء نوعٌ من المعارف.

– ينظر: شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٥٠/٣)، وشفاء الغلة في تحقيق مسألة" أيٍّ " المجعولة وُصْلَةً (١٨٩، ١٩٠).

(٢) أجاز الأخفش (في أحد رأييه)أن تكون " أيٌّ " في نحو" يا أيُّها الرجلُ " موصولةً حُذِفَ صدرُ صلتِها وهو العائد، ويكون " الرجلُ " خبرًا لمبتدأ محذوف، والمعنى: يا مَنْ هو الرجلُ. **ورُدَّ** بعدم وجود عائدٍ واجبٍ حذفُه، ولا موصولٍ التُزِمَ كونُ صلتِه جملةً اسمية. **وقوَّى الرضيُّ** مذهبَ الأخفشِ بكثرة وقوع" أيٍّ " موصولةً في غير هذا الموضع، ونُدور كونِها موصوفةً[شرح كافية ابن الحاجب:٣٧٦/١]. **والراجح:** ما عليه جمهور النحاة من أن" أيًّا " هنا وُصْلةٌ إلى نداء ما فيه الألف واللام، وليست موصولة؛ لأن الموصولة ملازمة للإضافة إلى معرفة لفظا أو تقديرا، نحو: يعجبني أيُّهم قائمٌ. ومنه قوله تعالى:﴿**ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا**﴾[مريم/٦٩] أي: الذي هو أشدُّ، والله أعلم.

– ينظر: شرح التسهيل(٤٠٠/٣)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي(٣٧٦/١)، وارتشاف الضرب (٢١٩٦/٤)، ومغني اللبيب(٩١/١– ٩٣)، وأي المشددة واستعمالها في لغة العرب(٩٨)(بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها– ج٣ – ١٤١٣هـ)، وأيٌّ الموصولةُ في الدرس النحوي(٦٢٩، ٦٥٢–٦٥٤)(مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها – ج١٥ – ع٢٧ – ١٤٢٤هـ).

وأجاز المازنيُّ[١] نصبه على المحل؛ قياسا على صفة غيره من المنادَيَاتِ المبنيةِ على الضم في نحو:" يا زيدُ الظريفُ " بالرفع والنصب[٢].

قال سيبويه:"...يا أيُّها الرجلُ "الرجلُ" وصفٌ لقوله: "يا أيُّها"، ولا يجوز أن يُسكَتَ على" يا أيُّها ". فربَّ اسمٍ لا يَحسُنُ عليه عندهم السكوتُ حتى يصفوه، وحتى يصير وصفُه عندهم كأنه به يَتِمُّ الاسمُ؛ **لأنهم إنما جاؤوا بـ:" يا أيُّها " ليصلوا إلى نداء الذي فيه الألف واللام....**"[٣].

وقال المبرد:" وإذا كانت الصفةُ لازمةً تَحلُّ محلَّ الصلةِ في أنه لا يُستغنَى عنها لإبهام الموصوف لم يكن إلا رفعًا؛ لأنها وما قبلها بمنزلة الشيء الواحد؛ لأنك **إنما ذكرتَ ما قبلها لتَصِلَ به إلى ندائها**، فهو المَدعُوُّ في المعنى. وذلك قولك: يا أيُّها الرجلُ أقبلْ،(أيٌّ) مدعُوٌّ، و" الرجلُ " نعتٌ لها، و" ها " للتنبيه؛ لأن الأسماء التي فيها الألف واللام صفاتٌ للمبهَمةِ، مبيِّنَةٌ عنها.....فإذا قلت: يا أيُّها الرجلُ، لم يصلح في "الرجل" إلا الرفع؛ لأنه المنادَى في الحقيقة، و" أيٌّ " مبهَمٌ متوصَّلٌ به إليه "[٤].

---

(١) ينظر مذهبه في: أسرار العربية(٢٢٩)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي(٣٧٥/١)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١٠٧٧/٣)، وشرح ابن عقيل(٢٤٥/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٥٠/٣).

(٢) ينظر: الكتاب(١٩٥/٢)، والمقتضب(٢١٦/٤)، وأسرار العربية(٢٢٨، ٢٢٩، ٣٨١)، وتوضيح المقاصد والمسالك(١٠٧٥/٣– ١٠٧٧)، ومغني اللبيب(٩٢/١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٥٠/٣، ١٥١).

(٣) الكتاب(١٠٦/٢). وينظر(١٨٨/٢).

(٤) المقتضب(٢١٦/٤). وينظر: الأصول في النحو(٣٣٧/١)، وشرح الكافية الشافية(١٣١٧/٣، ١٣١٨).

***ومِثل المعرَّفِ بـ" أل " الاسمُ الموصول المُحلّى بـ" أل "(الذي) وفروعه**؛ إذ إنه لا يجوز دخول حرف النداء عليه، وإن كانت الألف واللام فيه زائدة، لازمة لا تفارقه[١]، إلا أنه لم يَكثُر استعمالُها كاستعمال لفظ الجلالة[٢]. فإذا أريد نداؤه تُوُصِّلَ إليه بـ" أيٍّ " أيضا، فتقول: يا أيُّها الذي فعل كذا[٣]. ومنه قوله تعالى:﴿ **وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ**﴾[٤].

قال الوراق:" فأما " الذي والتي " فلا يجوز دخول " يا " عليهما وإن كانت الألف واللام لا يفارقانها؛ لأنهما صفتان، ولم يكثر استعمالهما؛ ففارقتا اسم الله تعالى"[٥].

وأجاز الكوفيون نداء الاسم الموصول المُحلَّى بـ" أل " مطلقا؛ قياسا على اسم الجلالة، واحتجاجا بقول الشاعر:

مِنَ اجلِكِ يا التي تَيَّمتْ قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالوُدِّ عنّي[٦]

---

(١) قال ابن منظور:" الذي: اسم مبهم ، وهو مبني، معرفة ، ولا يتم إلا بصلة ، وأصله " لَذِي" فأُدخل عليه الألفُ واللامُ ، قال: ولا يجوز أن يُنزَعا منه ". لسان العرب(ل ذا- ٤٠٢٤/٥).

(٢) ينظر: علل النحو للوراق(٣٤٢، ٣٤٣).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب(٢١٩٣/٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك(١٠٧٦/٣، ١٠٧٩)، وشرح ابن عقيل (٢٤٦/٢)، وهمع الهوامع(٣٨/٢)، وشفاء الغلة في تحقيق مسألة" أيٍّ " المجعولة وصلة(١٨٩).

(٤) الحجر/٦.

(٥) علل النحو(٣٤٢، ٣٤٣).

(٦) البيت من الوافر، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: الكتاب(١٩٧/٢)، والمقتضب(٢٤١/٤)، والتبصرة والتذكرة(٣٥٦/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨/٢)،= =وشرح التسهيل(٣٩٩/٣)، وشرح عمدة الحافظ(٢٩٩/١)، وهمع الهوامع (٣٦/٢)، وخزانة الأدب (٢٩٣/٢).=

و هو من قبيل الضرورة عند البصريين(١)، إلا أن الضرورة في هذا البيت أخفُّ، وأسهلُ منها في قوله:" **فيَا الغُلامانِ** " لأن الألف واللام في الاسم الموصول وإن كانتا زائدتين لغير التعريف(٢)، إلا أنهما لازمتان؛ فنُزِّلتْ الألفُ واللامُ منزلةَ بعضِ حروفِه الأصليةِ؛ فسهل دخول حرف النداء عليه. ويجوز أيضا أن يكون في البيت حذفٌ، والتقدير: يا أيتُها التي تَيَّمَتْ قلبي، فحذف الموصوف" أيّ " وأقام صفتها مقامها؛ لضرورة الشعر(٣).

قال المبرد:" وقد اضطر الشاعر فنادى بـ" التي "؛ إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها. وشبه ذلك بقولك:" يا أللهُ اغفرْ لي "، فقال:

مِنَ اجْلِكِ يا التي تَيَّمَتْ قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالوُدِّ عنّي"(٤).

وحمله الزمخشري(٥) **وابن مالك على الشذوذ**، وعَقَّبَ ابن مالك قائلا:" والكلام الصحيح أن يُتوصَّل إلى نداء ما فيه الألف واللام الجنسيتان بجعله صفةً لـ" أيٍّ " متلوَّةً بهاء التنبيه، نحو: يا أيُّها الرجلُ..."(٦).

=والشاهد فيه: قوله:" يا التي " حيث أدخل حرف النداء" يا " على الاسم الموصول المحلى بـ " أل " من غير وُصْلةٍ؛ شبَّهه باسم الجلالة في نحو" يا أللهُ " للزوم" أل " في كليهما. وهذا جائز مطلقا عند الكوفيين. وخاص بالضرورة عند البصريين ومن وافقهم. وقيل: في البيت حذفٌ، والتقدير: يا أيَّتُها التي تيَّمت، أو يا حبيبتي التي تيَّمت، فحذف الموصوف(المنادى)، وأقام الصفة مقامه.

(١) ينظر: الكتاب(١٩٧/٢)، والمقتضب(٢٤١/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش(٩/٢)، وشرح عمدة الحافظ (٢٩٨/١، ٢٩٩).

(٢) الاسم الموصول يتعرَّفُ بصلته لا بالألف واللام.

(٣) ينظر: أسرار العربية(٢٣٠)، والإنصاف(٢٧٦/١)، وشرح المفصل لابن يعيش(٩/٢).

(٤) المقتضب(٢٤١/٤).

(٥) ينظر: المفصل(٤١، ٤٢).

(٦) شرح التسهيل(٣٩٩/٣).

وأشار إليه بقوله:

وأيُّهـا وَصْـلُ نِـدَا مـا فيـه أَلْ والتَّاءُ في التَّأنيث زِدْ تُكفَى العَذَلْ[1]

و"هـا "لتَنبيـهٍ ومـا بعـدُ صـفة يَلزمُهـا الرفـعُ لَـدى ذي المعرِفـة

تعقيب:

مجيء" أيٍّ " وُصلَةً إلى نداء الاسمِ المعرَّفِ بـ"أل"، والموصولِ المُحلَّى بـ"أل" أساسٌ بُنِيَ عليه هذان التركيبان الندائيَّان؛ فلا يستقيمان بدونه، وهو ما كثر سماعه عن العرب نثرا وشعرا، وكثر وروده في الذكر الحكيم، وما ورد عن العرب مما ظاهره نداؤهما بغير" أيٍّ "، فالصواب أنها فيه مُقدَّرةٌ بعد حرف النداء، وأُقيمت صفتها مقامها؛ فما ذهب إليه البصريون ومن وافقهم هو الراجحُ المؤيَّدُ بالسماع نثرًا وشعرًا، المعوَّلُ عليه في بناء هذين التركيبين.

(١) شرح الكافية الشافية(٣/١٣١٦).

الوُصْلةُ الخامسةُ

"إيَّا" المتصلُ بالياء، أو الكاف، أو الهاء

اختلف النحاة في (إيَّا) المتصل بالياء، أو الكاف، أو الهاء(إيـــايَ، إيـــاكَ، وإياهُ) وفروعهم، وكثرت في المسألة آراؤهم، وتباين النقل عنهم، وأشهر هذه الأراء ما يلي[1]:

الأول:(رأي بعض الكوفيين)[2] أن(إياي، وإياك، وإيـــاه) بكمالهـــا هـــي الضمائر.

الثاني: (رأي بعض النحاة)[3]أن(إياي، وإياك، وإياه) بكمالها أسماء ظاهرة مبهمة.

الثالث: رأي الخليل[4]**(ونُسِبَ للمبرد والزجاج):** أن(إيَّا) اسم ظاهرٌ، مبهمٌ، مضافٌ إلى ما بعده، والياء والكاف والهاء ضمائر في موضع جر بالإضـــافة إليه.

وصححه السيرافي محتجا بأن الياء والكاف والهاء ضمائر، كان حقها أن تتصل بالفعل، فلما قُدِّمَتْ جاؤوا بـــ (إيَّا) تَوصُّلًا إليها، وأضافوه إليها، وأوقعوا

---

(١) يراجع: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي(١٧٧/٢، ١٧٨)، و(١١٩/٣، ١٢٠)، والإنصاف(المسألة رقم٩٨ج٥٧٠/٢-٥٧٥)، وشرح المفصل لابن يعـيش(٩٨/٣-١٠٠)، والتسهيل(٢٦)، وشـــرح التســـهيل(١٤٤/١)، وارتشـــاف الضـــرب(٩٣٠/٢)، والجنـــى الداني(٥٣٦، ٥٣٧)، وتمهيد القواعد(٥٠٦/١، ٥٠٧)، وتعليق الفرائد (٧٧/٢-٨٠)، وهمع الهوامع(٢٠٥/١، ٢٠٦)، ونتائج التحصيل(ج١ مجلد٢ ص٥٨٩ - ٥٩٣).

(٢) ينظر: الإنصاف(المسألة رقم٩٨ ج٥٧٠/٢).

(٣) قال المرادي: حكاه بعضهم، وهو غريب. الجنى الداني(٥٣٦).

(٤) ينظر: التسهيل(٢٦)، وشرح التسهيل(١٤٤/١).

الفعل على(إيَّا) وحدها. فـ(إيَّا) هنا مثل(أيٍّ) في النداء، فكما توصلوا بـ أيٍّ إلى نداء ما فيه الألف واللام، وأوقعوا النداء عليها، كذلك توصلوا بـ(إيَّا) إلى الضمير، وأوقعوا الفعل عليها. بل ذهب السيرافي إلى ما هو أبعد من هذا، حيث لم يستبعد أن يكون(إيَّا) مأخوذا من(أيٍّ) الوُصْلةِ. ويقويه أن (إيَّاك) سُمِعَ فيه لغاتٌ، منها:(أيَّاك)[1] بفتح الهمزة والياء، مع تشديد الياء.

قال في شرحه للكتاب:"والصحيح عندي ما قاله الخليل رحمه الله، وذلك أني رأيت ما يقع بعد(إيَّا) من الضمير هو الضمير الذي كان يقع للمنصوب لو كان متصلا بالفعل؛ لأنك تقول: ضربتُك، ثم تقول: إياك ضربتُ، وضربتُكما، وإياكما ضربتُ، وضربتُكم، وإياكم ضربتُ، وضربتُكُنَّ، وإياكُنَّ ضربتُ، وضربته، وإياه ضربتُ، وضربتُهما، وإياهما ضربتُ، وكان حق هذا الضمير أن يكون متصلا بفعل، فلما قدموه لما يستحقه المفعول به من التقديم والتأخير، **أتوا بـ(إيَّا) فتوصلوا بها إلى الضمير المتصل**، و(إيَّا) هو اسم ظاهر، واتصال الأسماء بالأسماء يوجب للثاني منهما الخفض، وجعلوا(إيَّا) هو الذي يقع عليه الفعل، وقد رأيناهم فعلوا شبيها بهذا حيث قالوا: يا أيُّها الرجلُ، لأنهم أرادوا نداء الرجل، فلم يمكن نداؤه من أجل الألف واللام، فأتوا بأيٍّ فجعلوه وُصْلةً إلى الألف واللام، وأوقفوا حرفَ النداءِ عليه، وأعطوه حقَّه من لفظ المنادى، وجعلوا المقصودَ بالنداء نعتًا له، كما قالوا: يا زيد العاقل، ولا أُبْعِدُ

(١) قرأ بها الفضلُ بن عيسى الرّقاشيُّ في موضعَيْ سورة الفاتحة. ينظر: شرح التسهيل(١٤٤/١)، والمساعد (١٠٢/١)، وتعليق الفرائد(٨١/٢)، وهمع الهوامع(٢٠٦/١، ٢٠٧). وتنظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن (٩)، والمحتسب(٣٩/١).

أن يكون لفظ " إيَّا " هو فِعْلَى من أيٍّ، وأُخِذَ أحدُهما من الآخر لاشتراكهما في الوُصْلَة..."[١].

الرابع: رأي الأخفش والمازني[٢] (ونُسبَ أيضا للخليل): أن(إيَّا) ضمير، والياء والكاف والهاء ضمائر أيضا في موضع جر بالإضافة إليه، واستدلوا على ذلك بوقوع الظاهر بعد(إيَّا) مضافا إليه فيما سُمع عن العرب من قولهم:" **إذا بلغ الرجلُ الستينَ فإيَّاه، وإيَّا الشَّواب**[٣]؛" "لأنه لا يفيد معنى بانفراده، ولا يقع معرفةً، بخلاف غيره من المضمرات؛ فخُصَّ بالإضافة عوضًا عمَّا مُنِعَه "[٤]، **قال المرادي**" ولا يُعلَمُ ضميرٌ أُضيفَ غيرَه "[٥]. **وصححه ابن مالك**[٦]، وعلل لذلك بسلامته من وجوه متعددة.

---

(١) (١٧٧/٢). وينظر:(١١٩/٣، ١٢٠).

(٢) ينظر رأيهما في: شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي(١٧٧/٢)، و(١١٩/٣)، والإنصاف(المسألة رقم٩٨ ج٢/ ٥٧٠)، والتسهيل(٢٦)، وشرح التسهيل(١٤٤/١)، والمساعد(١٠٢/١)، وتمهيد القواعد(٥٠٧/١)، وهمع الهوامع (٢٠٦/١)، ونتائج التحصيل(ج١ مجلد٢ ص٥٩٠).

(٣) ينظر هذا القول في: الكتاب(٢٧٩/١)، والمفصل(١٢٧)، وشرح المفصل لابن يعيش(٩٨/٣)، وشرح التسهيل (١٤٧/١)، والمساعد(١٠٢/١)، وهمع الهوامع(٢٠٦/١).

(٤) الإنصاف(المسألة رقم٩٨ ج٢/٥٧٠).

(٥) الجنى الداني(٥٣٦).

(٦) ينظر: التسهيل(٢٦)، وشرح التسهيل(١٤٤/١-١٤٦)، والجنى الداني(٥٣٦)، وتمهيد القواعد(٥٠٨/١، ٥٠٩)، وتعليق الفرائد(٧٧/٢، ٧٨)، وهمع الهوامع(٢٠٦/١).

الخامس: رأي سيبويه وأكثر البصريين[1]**(ونسب أيضا إلى الأخفش)، واختاره الفارسي، وابن جني:** أن(إيَّا) وحدها هي الضمير، والياء والكاف والهاء حروف لا موضع لها من الإعراب، جاءت لتُبيِّنَ أعدادَ المضمَرين وأحوالَهم، فهنَّ علاماتٌ كتاء التأنيث. وعللوا لذلك بأن الضمائر المنفصلة لا تكون على حرف واحد، ولا سبيل إلى إضافتها إلى الياء والكاف والهاء؛ لأن المضمرات لا تُضاف إلى ما بعدها.

واكتفى به الزمخشري في المفصل[2]، ولم يذكر غيره من الآراء، **وحكم ابنُ يعيشٍ** عليه بأنه أسدُّ الآراءِ في هذه المسألة[3].

السادس: رأي الفراء[4] **وأكثر الكوفيين، ووافقهم ابن كيسان**[5]**:** أن الياء والكاف والهاء هي الضمائر وحدها، وهي في محل نصب، و(إيَّا) اسم ظاهرٌ جاء عمادًا، ووُصْلَةً إلى اللفظ بهذه الضمائر، فهو على حدِّ قول المرادي:" **دِعَامَةٌ تَعتمِدُ عليه اللواحقُ لتُفصَلَ من المتصل** "[6]. وعللوا لذلك بأن الياء والكاف والهاء هي التي تكون ضمائر وحدها في حال الاتصال، كما كانت في

---

(١) ينظر: الكتاب(٣٥٥/٢-٣٥٩)، وشرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي(١١٩/٣)، والإنصاف (المسألة رقم٩٨ ج٢ /٥٧١)، وشرح المفصل لابن يعيش(٩٨/٣)، وشرح التسهيل(١٤٤/١)، والجنى الداني(٥٣٦)، والمساعد (١٠١/١، ١٠٢)، وتمهيد القواعد(٥٠٧/١)، وتعليق الفرائد(٨٠/٢)، وهمع الهوامع(٢٠٥/١، ٢٠٦)، ونتائج التحصيل(ج١ مجلد٢ ص٥٨٩).

(٢) ينظر: المفصل(١٢٧).

(٣) ينظر: شرح المفصل(٩٨/٣).

(٤) ينظر: الجنى الداني(٥٣٧)، وتمهيد القواعد(٥٠٧/١)، وهمع الهوامع(٢٠٦/١).

(٥) ينظر: الإنصاف(المسألة رقم٩٨ ج٥٧٠/٢).

(٦) الجنى الداني(٥٣٧).

نحو: أكرمتني، وأكرمتك، وأكرمته؛ فكذلك هي وحدها الضمائر في حال الانفصال، فلا فرق بينهما، إلا أنها لمَّا انفصلت عن العامل لم تقم بنفسها فأُتِيَ بـ(إيَّا) لتَعتمِدَ عليها، وصارت(إيَّا) بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل ومعموله(١).

وضَعَّفَ ابن يعيش هذا الرأي، موافقا الزمخشري في تأييد رأي سيبويه، ومن ثم قال:" وقال بعضهم: الياء والكاف والهاء هي الأسماء، و(إيَّا) عِمادٌ لها، وذلك لأنها هي الضمائرُ في "أكرمتَني"، و"أكرمتُك"، و"أكرمتُه"، فلمّا أُريدَ ذلك، فَصلَها عن العامل، إما بالتقديم، وإما بتأخيرها عنه، ولم تكن مما يقوم بنفسه لضعفها وقِلّتها، **فدُعِمَتْ بـ (إيَّا)، وجُعِلَتْ وُصْلةً إلى اللفظ بها. فـ(إيَّا)عندهم اسمٌ ظاهرٌ يُتوصَّلُ به إلى المضمر**، كما أنّ "كِلا" اسم ظاهرٌ يُتوصَّلُ به إلى المضمر في قولك: "كِلاهما". **وهذا القولُ واهٍ**، وذلك لأن(**إيَّا**)اسمٌ مضمرٌ منفصلٌ بمنزلة "أَنَا"، و"أَنْتَ"، و"نَحْنُ"، و"هُوَ" في أنها مضمراتٌ منفصلةٌ، فكما أنّ "أنا" و"نحن" و"أنت" مخالفٌ لفظَ المرفوعِ المتصلِ، نحو التاء في "قمتُ"، والنون والألِف في "قُمْنَا"، وهي ألفاظٌ أُخَرُ غيرُ ألفاظِ المضمرِ المتصلِ، وليس شيءٌ منها معمودًا، بل هو قائم بنفسه، فكذلك(**إيَّا**)اسمٌ مضمرٌ منفصلٌ ليس معمودًا به غيرُه. وكما أن التاء في "أَنْتَ"، وإن كان لفظُها لفظَ التاءِ في "قُمْتَ"، ليست إيَّاها معمودةً بما قبلها، وإنما الاسمُ ما قبلها، وهي حرفُ معنًى، وافقَ لفظَ الاسمِ، كذلك ما قبل الكاف في "إيَّاك" هو الاسمُ، وهي حرفُ خطاب. وأما تشبيهُهم (**إيَّا**)بـ"كِلَا" فليس بصحيح. والفرقُ بينهما ظاهرٌ، وذلك أنّ "كِلَا" اسمٌ ظاهرٌ مفردٌ متصرِّفٌ، يدلُّ على الاثنين كما أن "كُلًّ" اسمُ

(١) ينظر: الإنصاف(المسألة رقم٩٨ج٢/٥٧٠)، والأشباه والنظائر(٢/٤١٨، ٤١٩).

مفردٌ ظاهرٌ يدلُّ على الجمع، و"كِلَا" ليس بوُصلَةٍ إلى المضمر؛ لأنه قد اطردت إضافتُه إلى الظاهر اطرادَها إلى المضمر، نحو قولـــه تعـــالى:﴿**كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا**﴾[1]...ولو كانت "كِلَا" وُصلَةً إلى الضمير، لم تُضَفْ إلى غيره "[2].

تعقيب:

الذي أميل إليه في(إيَّا) المركبة مع الياء، و" نا "، والكاف، والهاء(إيَّـــايَ، وإيَّانا، وإيَّاكَ(وفروعها)، وإيَّاهُ(وفروعها) هو ما ذهب إليه الفراء ومن وافقـــه من أن الياء، و" نا "، والكاف، والهاء هي الضمائر وحدها، كما كانت في حال الاتصال، فلما انفصلت عن العامل، وتقدمت عليه لم تَقُمْ بنفسها، واحتاجت إلى ما تعتمد عليه؛ فأُتِيَ بـــ(إيَّا) عمادًا لها، ووُصلَةً إلى اللفظ بها، فـــ(إيَّا) دِعامةٌ تَعتمدُ عليها هذه اللواحقُ، وبها تَقوَى، وتَسْتَكثِرُ.

(١) الكهف/٣٣.

(٢) شرح المفصل(٣/١٠٠، ١٠١). وينظر: الأشباه والنظائر(٢/٤١٨، ٤١٩).

الوُصْلةُ السادسةُ

"ذو" الصاحبيَّةُ

اسمُ الجنسِ[1]لا يصلح أن يكون وصفًا؛ لجموده، وعدم تَأوُّلِه بالمشتق، وعدم جريانه على الموصوف مباشرة، فلا يستقيم تركيبٌ على هذا النحو: هذا رجلٌ مالٌ، ولا جاء رجلٌ ذَهبٌ، ولا مررت برجلٍ عَقْلٍ. ولما كانت اللغة بحاجة إلى تراكيبَ صحيحةٍ، تؤدي هذه المعاني، اختاروا (ذو) التي بمعنى: صاحب[2] لتقوم بوظيفة المُصلِحِ لهذه التراكيب، والمُوثِّق للأَواصرِ بين عناصرها، في سياقات تتفقُ وقواعدَ العربيةِ، وتنضبطُ وأصولَها.

وإنما اختاروا(ذو)[3] لتكون وُصْلَةً إلى وصفِ الأسماءِ بالأجناس؛ لتأوُّلِها بالمشتق، وصلاحية جريانها على الموصوف الذي قبلها في الإعراب،

---

(١) اسم الجنس: هو ما أُطلِقَ على شيء وعلى كل من أشبهه من أفراد جنسه. وينقسم إلى اسم عين، واسم معنى، وكلاهما ينقسم إلى اسمٍ غير صفة، واسمٍ هو صفة. فاسم العين غير الصفة نحو: رجل، وامرأة، وليل، ونهار، وفرس، وجَمَل، وماء. واسم العين الصفة نحو: راكب، وجالس. واسم المعنى غير الصفة نحو: علم، وجهل، وفضل، وعقل، ومال. واسم المعنى الصفة نحو: مفهوم، ومعلوم. والذي تضاف إليه" ذو "، وتكون وُصْلَةً إلى الوصف به هو" اسم المعنى غير الصفة "؛ لأنه لو كان صفةً لما احتيج في الوصف به إلى وُصْلةٍ.

– ينظر: الأصول في النحو(١١١/٢، ١١٢)، وشرح المفصل لابن يعيش(٢٦/١)، والجنى الداني(١٩٥).

(٢) جاء في القاموس(ذو/ ١٣٥١):"(ذو) معناها: صاحب، كلمةٌ صِيغتْ ليُتَوصَّلَ بها إلى الوصف بالأجناس ".

– وينظر: لسان العرب(ذو وذوات– ١٤٧٦/٣)، وتاج العروس(ذو–٤٢٦/٤٠).

(٣) ينظر: الإغفال(١٣/٢)، وشرح المقدمة النحوية(٦١/٢)، والمرتجل(٥٨)، وأسرار العربية(٣٨٢)، وشرح الكافية الشافية(١١٥٨/٣)، وشرح كافية ابن الحاجب=

وألزموها الإضافة لفظًا ومعنى إلى اسمِ جنسٍ ظاهرٍ(اسمِ معنى غيرِ صفةٍ)، ومنعوا قَطعَها عن الإضافةِ؛ لأنها لا تقوم بنفسها في الوصف، ولأن المضاف إليها هو المقصود بالوصف، وأعربوها بعد التوصُّلِ بها صفةً، وأوجبوا تَبعيَّةَ المضافِ إليها للموصوف بها في التعريف والتنكير، فإن كان الموصوف نكرة وجب أن يكون اسم الجنس المضاف إليها نكرة، نحو: أنت رجلٌ ذو علمٍ، وإن كان الموصوف معرفة وجب أن يكون اسم الجنس مُعرَّفًا بـ" أل " الجنسية التي لتعريف الحقيقة؛ فتكتسب منه " ذو " التعريفَ[1]؛ فتصلح وصفًا للمعرفة، نحو: حضر محمدٌ ذو العلمِ[2].

=للرضي(٢/٢٧٤، ٢٧٥)، وارتشاف الضرب(٤/١٨١٥، ١٩١٧)، والكناش(١/١٥٦،١٥٧)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٣/٩٥٢)، وأوضح المسالك(٣/٣٠٤)، والتصريح (١/٦٣)، و(٢/١١١)، وهمع الهوامع(٢/٤٢٤)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٣/٦٢).

(١) " ذو " نكرةٌ، واستدل النحاة على تنكيرها بوقوعها موقع ما يقبل" أل " المُعَرِّفةَ، وهو كلمة" صاحب "، واكتسابها التعريف مثله بإضافتها إلى معرفة.

– ينظر: توضيح المقاصد والمسالك(١/٣٥٦)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١/١٠٤).

(٢) ذكر ابن السراج أن" ذو " إذا وُصِفَ بها نكرةٌ أُضيفت إلى نكرة، وإذا وُصِفَ بها معرفةٌ أُضيفت إلى معرفة، وذكر الشيخ أبو حيان أن إضافتها إلى اسم جنس نكرة هو الأصل فيها عند أكثر النحاة، وقصرها السهيلي –وتبعه الشيخ خالد – على وصف النكرات وهذا غير صحيح؛ فهي تُعرَّفُ بالإضافة كـ" صاحب "، فتقع أيضا وصفا للمعرفة.

– ينظر: الأصول في النحو(٢/٢٧)، ونتائج الفكر(١٣٦)، وشرح التسهيل(٣/٢٤١)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي(٣/١٧)، وارتشاف الضرب(٤/١٨١٥، ١٩١٧)، والتصريح (١/٦٣).

ولا يجوز أن تضاف" ذو " إلى غير اسم الجنس؛ فلا تضاف إلى عَلَمٍ، ولا إلى صفة، ولا إلى ضمير(١)، ولا إلى جملة، فلا يقال: ذو زيدٍ، ولا ذو صالحٍ، ولا:" ذوه " ولا:" ذوك "، ولا ذو يَضربُ(٢).

وسُمع إضافة" ذو" وهي غير وُصْلَةٍ إلى بعض الأعلام المشهورة عن العرب، ومنها:" ذو الخُلَصَةِ "(٣)، وذو المجازِ(٤)، ونُدر إضافتها إلى الضمير(٥)، ومنه قوله:

إنَّمَا يَعرِفُ ذا الفَضْ لِمَنَ النَاسِ ذَوُوهُ(٦)

---

(١) قال أبو البقاء في حديثه عن" ذو":....ومعناها" صاحب"، ولا تُستَعْملُ إلا مضافةً إلى جنس؛ لأنَّ الغرضَ منها التوصُّلُ إلى الوصف بالأجناس؛ إذْ كان يتعذر الوصف بها بدون " ذو" ، أَلا ترى أنَّك لا تَقول: زيدٌ مالٌ، ولا طَوْلٌ، حتى تقول: ذو مالٍ، وذو طَوْلٍ. ومن ههنا لم يجز إضافتها إلى المضمر؛ لأنه ليس بجنس، وما جاء من ذلك فشاذٌ أَو من كلام المحدثين....".

– اللباب في علل البناء والإعراب(٨٩/١). و ينظر: (١١٣/٢).

(٢) ينظر: الأصول في النحو(٢٧/٢)، وأسرار العربية(٣٨٢)، وشرح المفصل لابن يعيش(٣٧/٣، ٣٨)، وشرح الكافية الشافية(٩٢٨/٢، ٩٢٩)، وشرح التسهيل(٢٤١/٣، ٢٤٢).

(٣) اسم صنم، و" ذو " كناية عن بيته.

(٤) اسم سوق معروف من أسواق العرب في الجاهلية، وصدر الإسلام.

(٥) منع إضافتها إلى الضمير جُلُّ النحاة وعلى رأسهم الكسائي، والنحاس. وأجاز ابن بري أن تُضاف " ذو " إلى العَلَمِ وإلى الضمير مطلقًا إذا لم تكون وُصْلَةً، نحو: رأيت ذا زيدٍ، ورأيت الأميرَ وذويه.

– ينظر: ارتشاف الضرب(١٨١٥/٤، ١٩١٧)، والمساعد(٣٤٥/٢)، وهمع الهوامع(٤٢٤/٢).

(٦) البيت من مجزوء الرمل، لم أقف على قائله، وذكر ابن مالك في شرحيه للتسهيل(٢٤٢/٣)،، والكافية الشافية(٩٢٨/٢) أن هذا البيت أنشده الأصمعي. وهو بلا=

وقول بعضهم: " **اللهم صَلِّ على محمدٍ وذويهِ** "[1]

وشذَّ إضافتها إلى الفعل" تَسْلَمُ " خاصَّةً في قولهم: " **اذهبْ بذي تَسْلَمُ** "، أي: في وقتٍ صاحبِ سَلامةٍ، أو مَظِنَّةُ سَلامةٍ[2].

وما سبق في" ذو " يجري على جميع فروعِها، وهي:(ذَوَا، وذَوَيْ(للمثنى المذكر)، وذَوُو، وذَوِي، وأُولُو، وأُولِي(للجمع المذكر)، وذات(للمفردة المؤنثة)، وذَاتَا، وذَاتَيْ، أو ذَوَاتَا، وذَوَاتَيْ(للمثنى المؤنث)[3] وذوات، وأُولات(للجمع المؤنث)[4].

=نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش(٥٣/١)، و(٣٨/٣)، وارتشاف الضرب(١٨١٥/٤، ١٩١٧)، والمساعد(٣٤٦/٢)، وهمع الهوامع (٤٢٤/٢).

وفي البيت رواية أخرى، وهي: إنما يصطنع المعرو.. فَ في الناس ذووه "

والشاهد فيه: قوله:" ذَوُوهُ " حيث أُضاف" ذَوُو " جمعِ" ذو " وهي غير وُصْلَةٍ إلى الضمير، وهو نادر، وقيل: شاذ، وقيل: خاص بالشعر، وخفَّفَ منه في البيت عود الضمير على اسم الجنس(الفضل).

(١) هذا القول نسبه ابن مالك في شرحه للتسهيل(٢٤٢/٣) لعمرَ رضي الله عنه. وهو بلا نسبة في: شرح المقدمة النحوية(٦١/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش(٥٣/١)، و(٣٨/٣)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي(٢٧٥/٢). وهو أضعف من البيت لعدم عود الضمير على اسم جنس، وحكم عليه الرضي بالشذوذ.

(٢) وقيل: إن(ذي) في هذا القول موصولية، والجملة صلةٌ لا محل لها، والمعنى: اذهب في الوقت الذي تسلمُ فيه. وضَعَّفه ابن هشام من أوجه عدة. ينظر: مغني اللبيب(٤٨٣/٢، ٤٨٤).

(٣) في تثنية " ذات " وجهان، أحدهما: تثنيته على لفظه بالنقص، فيقال" ذاتا ". والثاني: ردها إلى أصها، فيقال: ذَوَاتا. وأصلها: " ذَوْي " أو" ذَوْو "، فعينها واوٌ، ولامها مختلَفٌ فيها، فقيل: ياء(وهو الأرجح؛ حملًا على الأكثر نحو: طويتُ، ولَوَيتُ، ونوَيتُ)، وقيل: واو. – ينظر: الأصول في النحو(٢٧/٢)، والمرتجل(٥٩)، ونتائج الفكر(٨٠، ٨١)، واللباب في علل البناء والإعراب (٨٩/١)، وشرح التسهيل (١٠٤/١، ١٠٥).

(٤) ينظر: الأصول في النحو(٢٧/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش(١٣٠/٢)، و شرح الكافية الشافية(٩٢٧/٢)، وارتشاف الضرب(١٨١٥/٤، ١٩١٧)، والمقاصد الشافية(٦٢٧/٤، ٦٢٨).

وأوضح السهيلي علة مجيئهم بـ" ذي " وُصْلَةً إلى وصف الأسماء بالأجناس، وإضافتها إلى ما بعدها، وجريانها على الاسم الذي قبلها في الإعراب، فقال:" اعلم أن العرب **لما جعلت الاسم الذي هو " ذو" وُصْلَةً إلى وصف النكرات بالأجناس،** فقالوا: هذا رجلٌ ذو مالٍ، حيث لم يمكنهم أن يشتقوا من " المال " ونحوِه اسمًا يكون وصفًا للرجل جارياً عليه، كما أمكنهم ذلك في الفعل، حيث اشتقوا منه أسماء يصفون بها، ويُضمِرون فيها ما يعود على الموصوف، فلمَّا لم يمكنهم ذلك في الاسم الجامد **توصلوا إلى الوصف به بكلمة جارية على الاسم الذي قبلها في الإعراب،** ليكون جَرْيُها عليه في الإعراب رابطًا لها به، وإضافتها إلى الاسم الذي بعدها رابطًا بينها وبينه "[1].

وعلل ابن الخشاب لملازمة" ذو " التي بمعنى" صاحب " الإضافةَ، فقال:" وإنما لزمتْ هذه الكلمةُ الإضافةَ إذا كانت بمعنى صاحب، **لأنها وضعت وُصْلَةً إلى الوصف بأسماء الأجناس، ولولا هي لم يصح الوصف بها،** ألا ترى أنك تقول: مررت برجل ذي إبلٍ وخيلٍ وثيابٍ، فيَصِحَّ. ولو قلت: مررت برجلٍ إبلٍ أو خيلٍ أو ثيابٍ لم يَصِحَّ، **فلما كانت ذو وُصْلَةً وذَريعةً إلى شيءٍ آخرَ لم تَقُمْ بنفسها في الوصف،** فتنفرد عما هي وُصْلَةٌ إليه"[2].

وعلل لذلك ابن يعيش أيضا، فقال:" وإنما لزمته الإضافة؛ لأن المضاف إليه هنا هو المقصود، وذلك أنهم أرادوا وصفَ الأسماءِ بالأجناس نحو" هذا رجلٌ مالٌ " فلم يَسُغْ ذلك؛ فأتوا بـ " ذي " التي بمعنى " صاحب "، وأُضيفتْ إلى اسم الجنس، **وجعلوها وُصْلَةً إلى وصْفِ الأسماءِ بالأجناسِ،** كما كانت"

---

(١) نتائج الفكر(١٣٦).

(٢) المرتجل(٥٨، ٥٩).

أيٌّ " وُصْلةً إلى نداء ما فيه الألف واللام. وكانت الإضافة لازمة كما كان النعت لازمًا لـ " أيٍّ " في النداء نحو" يا أيُّها الرجلُ " و" يا أيُّها الغلامُ " "[1].

وعلل الرضي[2] لذلك أيضا بقريب مما قاله ابن الخشاب، وابن يعيش.

تعقيب:

ترتب على كون اسم الجنس(المعنى غير الصفة) غيرَ صالحٍ للوصف به؛ لجمودِه، وعدمِ تَأوُّلِه بالمشتقِّ، ركاكةُ بعضِ التراكيب، وخروجُها عن أصول العربية وقواعدها، رغم الحاجة إليها في إيصال بعض المعاني؛ ولهذا جاؤوا بكلمةٍ صالحةٍ للوصف بها لتكون وُصْلَةً ومِعْبَرًا إلى الوصف بهذا الاسم، وهي" ذو " التي بمعنى" صاحب "، وألزموها الإضافة إليه، وأوجبوا كونَه نكرةً إن كان الموصوف بها نكرةً، نحو: حضر رجلٌ ذو علمٍ، ومعرفةً بالألف واللام إن كان الموصوف بها معرفةً، نحو: جاء محمدٌ ذو العلمِ.

(١) شرح المفصل لابن يعيش(١٣٠/٢). وينظر أيضا في المسألة ذاتها:(٥٣/١). و(٣٧/٣، ٣٨).

(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب(٢٧٤/٢، ٢٧٥).

الوُصْلةُ السابعةُ

" ذو " الطائيَّةُ

" **ذو" الطائية** مثل" الذي" من حيث إنه يُتوصَّلُ بها أيضا إلى وصف المعارف بالجمل[١]. **والمشهور عند طيِّءٍ** لزومُها الواوَ، وبناؤها على السكون[٢]، وإفرادها وتذكيرها في جميع الأحوال، مع المفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث، تقول: هذا زيدٌ ذو قامَ، ورأيت زيدًا ذو قامَ، ومررت بزيدٍ ذو قامَ، وبالرجلين ذو قاما، وبالرجال ذو قاموا، وهذه المرأةُ ذو قامت، ورأيت المرأةَ ذو قامت، ومررت بالمرأةِ ذو قامت، وبالمرأتين ذو قامتا، وبالنساء ذو قُمْنَ.

---

(١) ينظر: الأصول في النحو(٢/٢٦٢، ٢٦٣)، والأزهية(٢٩٣،٢٩٤)، واللباب في علل البناء والإعراب(٢/١١٩)، وشرح الجمل لابن عصفور(١/١٧٧)، وشرح التسهيل(١/١٩٩)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي(٣/٢٢، ٢٣)، وارتشاف الضرب(٢/١٠٠٧) و(٤/١٩١٧، ١٩١٨)، وأوضح المسالك(١/١٥٣-١٥٧)، والتصريح (١/١٣٧، ١٣٨)، وهمع الهوامع(١/٢٧٢، ٢٧٣)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١/١٥٧، ١٥٨).

(٢) تُعرَبُ" ذو" وحدها صفةً، وإن كانت ليست وحدها الصفة، وإنما هي وجملة الصلة معًا صفةٌ في المعنى، وتلزم الواو، والبناء على السكون، وحُكيَ إعرابُها إعرابَ" ذي" التي بمعنى صاحب، بالواو رفعا، وبالألف نصبا، وبالياء جرا. وخصه ابن الضائع بحالة الجر؛ لسماعه في قوله:" فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا".

- ينظر: الأصول في النحو(٢/٢٧)، وشرح التسهيل(١/١٩٩)، وارتشاف الضرب(٢/١٠٠٧)، وأوضح المسالك(١/١٥٣)، والتصريح(١/١٣٧).

ومن مجيئها للمفرد المذكر، بمعنى" الذي " قول قَوَّال الطائي:

قَولَا لهذا المرءِ ذُو جاءَ ساعيًا هَلَمَّ فإنَّ المَشْرَفِيَّ الفرائضُ[1]

أي: الذي جاء ساعيًا.

ومن مجيئها للمفرد المؤنث، بمعنى" التي " قولُ سنان بن الفحل الطائي:

فإنَّ الماءَ ماءُ أبي وجدي وبئري ذو حَفرتُ وذو طَويتُ[2]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لقَوَّال الطائي في: الإنصاف(٣١٧/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي(٤٥٥)، وخزانة الأدب(٢٨/٥)، و(٤١/٦). وبلا نسبة في: شرح كافية ابن الحاجب للرضي(٣١٤/٢)،و(٢٣/٣)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (١٥٧/١).

الساعي: الوالي على الصدقة. المَشرَفي: السيف المنسوب إلى المشارف، وهي قرى للعرب كانت السيوف تطبَعُ بها. الفرائض: ما يُؤخذ من نصاب السائمة في الزكاة.

المعنى: أَبلِغا المرء الذي جاء واليًا على الصدقات ومستوفيًا لها أن السيف في انتظارك بدلًا من الفرائض.

والشاهد فيه: قوله:" المرءِ ذُو جاءَ " حيث جاءت" ذو " موصولية للمفرد المذكر بمعنى" الذي "، ووقعت وُصلةً لوصف المعرفة" المرء" بجملة" جاء ساعيا"؛ لمشابهتها" ذو " بمعنى صاحب الموضوعة وُصلةً لوصف الأسماء بالأجناس.

(٢) البيت من الوافر، قاله: سنان بن الفحل الطائي يخاطب عبد الرحمن بن الضحاك في شأن بئر وقع فيها نزاع بين طيء وبعض بني فزارة. وهو له في: الإنصاف(٣١٨/١)، والتصريح(١٣٧/١)، وخزانة الأدب(٣٤/٦، ٣٥). وبلا نسبة في: المرتجل(٥٨)، والأزهية(٢٩٥)، وشرح التسهيل(١٩٩/١)، وتخليص الشواهد(١٤٣)، وهمع الهوامع(٢٧٢/١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (١٥٨/١).

والشاهد فيه: قوله:" وبئري ذو حَفرتُ وذو طَويتُ " حيث جاءت" ذو " في الموضعين موصولية للمفرد المؤنث، بمعنى:" التي "، والمعنى: والبئر بئري التي حفرتها والتي طويتها، أي: حفرتها، وبنيتها بالحجارة. وجاءت وُصلةً لوصف المعرفة" بئري " بجملة" حفرت " و" طويت ". وخالف ابن عصفور في مجيء" ذو " للمؤنث فذهب في شرحه للجمل(١٧٧/١) إلى أن "ذو " لا تقع إلا للمذكر عاقلا أو غير عاقل، وتقع" ذاتُ " للمؤنث، ونفى احتجاجهم بهذا البيت على أن " ذو " تقع للمؤنث، محتجا بأنه جاء على تذكير البئر لا على تأنيثها، وذكرَ على معنى قَلِيب، كأنه قال: وقليبي الذي حفرته والذي طويته. وتبعه الشيخ خالد في التصريح(١٣٧/١).

أي: والبئرُ بئري التي حفرتها والتي طويتها.

قال السهيلي:" فإذا أرادوا وصفَ المعرفةِ بجملةٍ لم يمكنهم من ذلك ما أمكنهم في النكرة لوجهين، أحدهما: أن النكرة مفتقرة إلى الوصف والتبيين، فعُلِمَ أن الجملةَ بعدها تبيينٌ لها، وتكملةٌ لفائدتها. الوجه الثاني: أن الجملة تتنزل منزلة النكرة لأنها خَبرٌ، ولا يُخبَرُ المُخاطَبُ إلا بما يجهله، لا بما يعرفه، فصلح أن يوصف بها النكرة، والمعرفةُ بخلاف هذا كلِّه. لو قلت: جاءني زيدٌ أبوه قائمٌ، على جهة الوصف، لَمَا ارتبط الكلامُ بعضُه ببعضٍ؛ لاستقلال كل واحد منهما بنفسه، **فجاؤوا بالوُصْلَةِ التي وَصَلوا بها إلى وصف النكرة بالأجناس**(١)، **وهي قولك: ذو**، فقالوا: هذا زيدٌ ذو قامَ أبوه، وذو وَجْهُهُ حسنٌ. هذه لغة طيء، وهي الأصل، قال الشاعر:

وبئري ذو حَفرتُ وذو طَوَيتُ "(٢).

وجاء في القاموس:" ويكون" ذو " بمعنى" الذي"، **تُصَاغُ ليُتَوصَّلَ بها إلى وصفِ المعارفِ بالجمل**، فتكون ناقصة لا يظهر فيها إعراب، كما في" الذي"(٣)، ولا تُثنَّى، ولا تُجمَعُ، تقول: أتاني ذو قالَ كذا(٤) "(٥).

---

(١) (ذو) الصاحبية، و(ذو) الموصولية يشتركان في البنيةِ، وفي التوصلِ بهما إلى الوصف، لكن الأولى يُتوصَّلُ بها إلى وصف الأسماء بالأجناس، والثانية يُتوصَّلُ بها إلى وصف المعارف بالجمل.

(٢) نتائج الفكر(١٣٦، ١٣٧).

(٣) أي: كما لا يظهر في" الذي ".

(٤) أي: الرجل ذو قال كذا. ومعناه: الذي قال كذا.

(٥) القاموس المحيط(ذو/١٣٥١). وينظر: تاج العروس(ذو-٤٠/٤٣٠).

وحُكي عن بعض طيء أنهم يستعملون" ذات " الملازمة للبناء على الضم مع المفرد المؤنث ومثناه وجمعه، وهذا هو الأفصح فيها[1]. **وحُكي عن بعضهم** جمعُها فقط على " ذوات "بمعنى: اللاتي، مبنية على الضم.

وحُكيَ عن بعضهم[2] تثنية" ذو " و" ذات " وجمعهما مطلقا، يقال في المثنى رفعا: ذَوَا، وذَوَاتا، ونصبا وجرا: ذَوَيْ، وذَوَاتَيْ. وفي الجمع رفعا: ذَوُو، وذواتُ، ونصبا وجرا: ذَوِي، وذَواتُ(بالبناء على الضم، وحُكي إعرابها إعراب جمع المؤنث السالم[3]).

ومن مجيء" ذو" للمفرد المذكر، و" ذاتُ " للمفردة المؤنثة، وهما وصلة لوصف المفرد المعرفة بالجملة قولهم: **بالفضلِ ذو فضَّلكم اللهُ بِه، والكرامةِ ذاتُ أكرمَكمُ اللهُ بَهْ**[4] "[5].

---

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي(٣/٢٢، ٢٣)، وارتشاف الضرب(٢/١٠٠٧).

(٢) حكاه ابن السراج وابن عصفور، ونازع في ثبوته ابن مالك. ينظر: الأصول في النحو(٢/٢٦٣)، والمقرب ومعه مثل المقرب(٨١، ٨٢)، وشرح التسهيل(١/١٩٩)، وارتشاف الضرب(٢/١٠٠٧)، و(٤/١٩١٨)، وأوضح المسالك(١/١٥٥)، والتصريح(١/١٣٧، ١٣٨)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٥٨، ١٥٩).

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل(١/١٤٤)، وهمع الهوامع(١/٢٧٣).

(٤) قوله:" بَهْ ":" بفتح فسكون، أصلها" بِهَا "، أي: التي أكرمكم الله بِهَا، ونُقلتْ حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركتها؛ فسكنت الهاء، وحُذفتْ الألف لالتقاء الساكنين.

– ينظر: الأزهية(٢٩٤)، وشرح التسهيل(١/١٩٦)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(١/١٥٨).

(٥) أي: أسألكم بالفضل والكرامةِ. وينظر هذا القول في: الأزهية(٢٩٤)، وشرح التسهيل(١/١٩٩)، وأوضح المسالك(١/١٥٥)، والتصريح(١/١٣٨)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١/١٥٨).

تعقيب:

كما كان للاسم الموصول(الذي) وفروعه دورٌ فاعلٌ في بعض التراكيب، من حيث الربطُ بين عناصرِها، وإصلاحُها صياغةً، وأسلوبًا، ومعنًى، كان كذلك لـ(ذو) الطائية الموصولية هذا الدور، حيث جاء كلاهما وُصْلةً إلى وصف المعارف بالجمل. ولم أجمع بينهما في موطنٍ واحدٍ حفاظًا على المنهج الذي انتهجته في ترتيب مسائل هذه الدراسة.

المبحث الثاني
الوُصَلُ الحَرْفِيَّةُ

ويشتمل على ستّ وُصَلٍ:

- **الوُصْلَةُ الأُولى**: باءُ التَّعْدِيَةِ(النقلِ).
- **الوُصْلَةُ الثانيةُ**: فاءُ الجوابِ.
- **الوُصْلَةُ الثالثةُ**: " قد " الحَرْفِيَّةُ.
- **الوُصْلَةُ الرابعةُ**: لامُ الجوابِ.
- **الوُصْلَةُ الخامسةُ**: " ما " الكافَّةُ.
- **الوُصْلَةُ السادسةُ**: نونُ الوِقايَةِ.

الوُصْلَةُ الأُولى

(باءُ) التَّعْدِيَةِ

التعدية العامة هي: إيصال معنى الفعل إلى الاسم بعده، ومباشرته، ونفاذه إليه. وهو معنى عامٌّ، مشترَكٌ في جميع حروف الجر(١).

تقول: " ذهبَ زيدٌ "، و" خَرَجَ عمرٌو "، فعلى الرغم من تمام أركان الجملة في التركيبين، إلا أن معنى الفعل فيهما بحاجة إلى تَتِمَّةٍ فرعيةٍ، تَزيده وضوحًا، ولا تتحقق إلا بإسقاط هذا المعنى على المفعول، ولما كان مستحيلا أن تقول مثلا: " ذهبَ زيدٌ الجامعةَ"، و" خَرَجَ عمرٌو البيتَ "؛ تَعَيَّنَ وجودُ وُصْلةٍ، أو مَعونةٍ يَتمكَّنُ بها الفعلُ من مباشرة مفعوله، وهي حرف الجر الأصلي، فتقول: " ذهبَ زيدٌ إلى الجامعةِ"، و" خَرَجَ عمرٌو من البيتِ ".

والسياق هو الذي يَستدعي الحرفَ المناسبَ ويُحَدِّده،؛ لذا نجد الفعل الواحد يتعدى بأكثر من حرف، فتتعدد التراكيبُ وفقًا لما يستدعيه السياقُ، ويَتطلبُه المعنى، تقول: رغِبَ فيه(أي: حَرَصَ عليه، وطَمِعَ فيه)، ورغِبَ إليه(أي: ابتهلَ إليه وتَضرَّع)، ورغِبَ عنه(أي: تَرَكَه مُتعمِّدًا، وزاهدًا فيه)(٢).

وهذا ما وضحه كثير من النحاة في غضون حديثهم عن حروف الجر عامَّةً، وأثرِها في التركيب.

---

(١) ينظر: الأصول في النحو(١/٥٥)، وبدائع الفوائد لابن القيم(٢/٢٢٥، ٢٢٦)، والأشباه والنظائر(٢/٤٢١).

(٢) ينظر: المعجم الوسيط(ر غ ب- ٣٥٦).

قال أبو البقاء:" وحروف الجر تختص بالأسماء لأن الغرض منها إيصال الفعل القاصر عن الوصول إلى ما يقتضيه، والفعل لا يقتضى إلا الاسم **فصار الحرف وُصْلَةً بين الفعل وما يتعدى إليه**"(١).

وقال الشاطبي:" فليست التعدية من المعاني التي وُضِعتْ لها الحروفُ، وإنما ذلك أمرٌ لفظيٌّ **مقصودُه إيصالُ الفعلِ الذي لا يستقلُّ بالوصول بنفسه إلى الاسم**، فيتعدى الفعلُ إلى ذلك الاسمِ بوساطة ذلك الحرفِ، وهذا القصدُ يشتركُ فيه جميعُ حروفِ الجرِّ، فإنها وُضِعتْ لأن تُوصِلَ الأفعالَ إلى الأسماء"(٢).

والتعدية الخاصة هي: إيصال معنى الفعل وأثره إلى مفعوله، ونقله من اللزوم إلى التعدي. فهي التعدية المرادفة للنقل(٣)، وهي مختصة ببعض حروف الجر دون بعض.

و**الباءُ** أشهرُ حروفِ التعديةِ الخاصةِ(٤)، بل قصره بعضهم عليها؛ لذا اكتفيت بها هنا كنموذج لهذه الأحرف التي تُؤدِّي هذه الوظيفةَ اللغويةَ، ويَتجلَّى أثرُها في التركيب لفظًا ومعنًى.

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب(٤٧/١).

(٢) المقاصد الشافية(٦١٤/٣).

(٣) تؤدي هذه الوظيفةَ اللغويةَ همزةُ التعديةِ(النقل)، والتضعيفُ، وبعضُ حرف الجر، تقول: أخرجتُه، وخرَّجتُه، وخرجتُ به، وأنزلتُه، ونزَّلتُه، ونزلتُ به.

– ينظر: الخصائص(١٠٧/١)، ورصف المباني(١٤٣).

(٤) اتفقوا على معنى التعدية(نقل الفعل من اللزوم إلى التعدي) في الباء، وقصره عليها الدسوقي في حاشيته على مغني اللبيب(١٤٨/١)، واختلفوا في غيرها من حروف الجر، واشتُهر خلافُهم في اللام، هل تأتي للتعدية الخاصة كالباء أو لا؟ حيث أثبته لها ابن مالك في الخلاصة(ص٣٠)، والكافية الشافية وشرحها(٧٩٥/٢، ٨٠٢)، وابنه بدر الدين في=

قال الدماميني في شرحه على المغني:" وهي المُعاقِبة للهمزة في تصـــيير الفاعلِ مفعولًا، وفسرها بذلك ليُعلمَ أن مراده بالتعدية هنا: أن يُضـــمَّنَ الفعـــل معنى التصيير؛ احترازًا من التعدية بالمعنى الآخر، فـــإنهم يُطلقونهـــا علـــى توصيل العامل إلى المعمول بواسطة الحرف، وهي بهذا المعنى لا خصوصية لها بالباء..." (١).

وقال الدسوقي في حاشيته:" قوله:" وتُسمى" أي: باءُ التعديةِ باءَ النقـــل، فالمراد: بالتعدية النقل. وقوله:" وهي المعاقبة إلخ " يشير إلـــى أنهـــا تعديـــة خاصة، وهي تَصْييرُ الفاعلِ مفعولًا، وهي مختصة بالباء. وأما التعدية بمعنى: إيصال معنى العامل إلى المجرور على المعنى الذي يقتضيه الحرف فليســـت خاصة بالباء، بل عامة في حروف الجر الأصلية "(٢).

فالباء تُعاقِبُ همزةَ التعديةِ، وتُناوِبُها في تعديةِ الفعلِ اللازمِ، وإيصالِ معناه وأثرِه إلى مفعوله، فهي وُصْلَةٌ بينهما، ودِعامةٌ تقوِّي الفعل على الدخول على

=شرحه للألفية(٢٦٢)، ومَثَّلا له بقوله تعالى:﴿**فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا**﴾[مريم/٥]، وبنحو: قلت له افعل كذا، ولم يرتضِ ابن هشام في التوضيح(٢٩/٣)، وفي المغني(٢٤٠/١) ما مَثَّل به ابنُ مالك وابنُه، وارتضى تركيبًا واحدًا ليكون مثالا لها، وهو" ما أَضرَبَ زيدًا لِعَمـــرٍو، وما أَحَبَّه لِبَكْرٍ" ونحوه، وأثبت تناقض ابن مالك حيث لم يـــذكر هـــذا المعنـــى للَّـــام فـــي التسهيل(١٤٥)، ولا في شرحه(١٤٤/٣، ١٤٥)، وجعل اللام في الآيـــة الكريمـــة لشـــبه التمليك، وفي المثال للتبليغ. ونقله الشيخ خالد في التصريح(١٠/٢، ١١)، ثم قال:" ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالمٍ من الطعن؛ فالأَوْلى إسقاطُه كما أَسقَطَه في التسهيل وشرحه ". ونفى الشاطبي أن يكون أحدٌ من المتقدمين ذكر هـــذا المعنـــى للَّام(المقاصـــد الشـــافية – ٦١٤/٣).

(١) شرح الدماميني على مغني اللبيب(٣٧٧/١، ٣٧٨).

(٢) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب(١٤٨/١).

مفعوله ومباشرته[1]. تقول: أذهبت زيدًا، وذهبت به. **وتسمَّى باءَ النقلِ**، كما تُسمَّى الهمزةُ همزةَ النقلِ[2].

وعبَّر **ابن جني** عن هذه الباء بأنها**(مَعُونةٌ)** للفعل، أي: مَعُونةٌ له على الوصول إلى مفعوله ومباشرته، والانتقال من اللزوم إلى التعدي. قال:" " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وما كان نحوه من حروف الجر، مما يلحق من حروف الجر **مَعُونةً** لتعدِّي الفعل، فمِن وجهٍ يُعتَقدُ في الباء أنَّها بعض الفعل **من حيث كانت مُعَدِّيَةً ومُوصِلةً له**، كما أن همزة النقل في (أَفْعَلْتُ)، وتكرير العين في (فَعَّلْتُ) يأتيان لنقل الفعل وتعديته؛ نحو: قامَ، وأَقَمْتُهُ، وسَارَ، وأَسَرْتُه، وسَيَّرْتُهُ "[3].

وقال ابن مالك: " وباءُ التعدية هي القائمة مقام همزة النقل، **في إيصال الفعل اللازم إلى مفعولٍ به**، كالتي في**﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾**[4]، و**﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۚ﴾**[5] "[6].

والجمهور[7] على أن باء التعدية كهمزة التعدية، لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول في الفعل، فقولك: أذهبتُ زيدًا، أو ذهبتُ به، لا يقتضي أن الفاعل شارك المفعولَ به في الذهاب أي نوع من المشاركة.

---

(١) قال ابن القيم في حديثه عن الوُصُلاتِ:" أحدها: حروف الجرِّ التي وضعوها ليتوصلوا بالأفعال إلى المجرور بها، ولولاها لمَا نفذ الفعلُ إليها ولا باشرَها ". بدائع الفوائد(٢/٢٢٦).

(٢) ينظر: شرح التسهيل(٣/١٤٩)، ورصف المباني(١٤٣)، ومغني اللبيب(١/١١٩)، وأوضح المسالك(٣/٣٥)، والجنى الداني(٣٧)، والتصريح (٢/١٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٢/٩٦)، و(٢/٢٢٠).

(٣) الخصائص(١/٣٤١).

(٤) البقرة/١٧.

(٥) البقرة/٢٠.

(٦) شرح التسهيل(٣/١٤٩).

(٧) ينظر: الجنى الداني(٣٨)، والتصريح(٢/١٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢/٢٢٠).

وذهب المبرد والسهيلي(١) إلى أن باء التعدية، تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول ومصاحبته له في الفعل، بخلاف الهمزة، فقولك: " ذهبتُ بزيد " لابد فيه من مشاركةٍ ما بين الفاعل والمفعول في الذهاب. ولا يلزم ذلك في: أَذهبتُ زيدًا.

" ورُدَّ عليهما بقوله تعالى:﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾(٢) لأن الله تعالى لا يُوصَفُ بالذهاب مع النور"(٣).

والذي أرجحه: جواز كون باء التعدية للمشاركة في بعض التراكيب دون بعضٍ، فإن كان الذهاب في حق الله تعالى مستحيلا، فهو في حق البشر ممكن، فليس ثمة ما يمنع من اشتراك الفاعل مع مفعوله في الذهاب في نحو: ذهب زيدٌ بعمرو، وليس بلازم.

تعقيب:

تقوم حروف الجر كافة بوظيفة مهمة في التركيب، وهي إيصال معنى الفعل الذي لا يستقلُّ بالوصول بنفسه إلى الاسم بعدها، وتمكين الفعل من مباشرته، واختُصَّ بعضُ هذه الحروف، وعلى رأسها الباءُ بتغييرٍ ذاتيٍّ في الفعل، وهو نقله من اللزوم إلى التعدي كالهمزة والتضعيف.

وكون باء التعدية تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول في الفعل مختلَفٌ فيه، والراجح جوازه في بعض التراكيب دون بعضٍ، حسب إمكانية ملاحظته، واستحالتها.

---

(١) ينظر رأيهما في: مغني اللبيب(١/١١٩)، والجنى الداني(٣٨)، والتصريح(٢/١٢)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(٢/٢٢٠).

(٢) البقرة/١٧.

(٣) الجنى الداني(٣٨).

الوصلة الثانية

فاءُ الجَوابِ

الأصل في جواب الشرط أن يكون فعلًا كالشرط؛ فبهذا تَتَحَقَّقُ بينهما المناسبةُ اللفظيةُ التي تجعل الجوابَ صالحًا للوقوع موقعَ الشرطِ[١]، و حينئذ لا يحتاج إلى وُصْلةٍ أو رابطةٍ؛ لأن هذه المناسبة تُغني عنها. وما جاء من الأجوبة على خلاف هذا فمحمولٌ عليه؛ ولهذا أوجبوا اقترانه بالفاء، وحكموا على موضعه بالجزم؛ لأنه لمَّا لم يَكُنْ على وَفق ما يقتضيه الشرطُ، ولم يكن صالحًا لأن يكون شرطًا، وجبَ اقترانُه بالفاءِ[٢]؛ لتكون وُصْلَةً بينهما، ولِيُعلَمَ ارتباطُه بالشرطِ، وتَعَلُّقُ أداتِه به[٣].

ويشمل ذلك أمورًا كثيرة[٤]، على رأسها الجملةُ الاسميةُ، حيث أرادوا مساواتَها بالجملة الفعلية في المجازاة بها، ولمَّا لم تكن الجملةُ الاسميةُ صالحةً

---

(١) يشمل: الفعل الماضي المتصرف، المجرد من "قد" وغيرها، والفعل المضارع المجرد، أو المنفي بـ"لا" أو" لم.

– ينظر: الجنى الداني(٦٦)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢١/٤).

(٢) تُسمى الفاءَ المُهَيِّئة؛ لأنها تُهيِّئ مالا يصلح أن يكون شرطا لأن يكون جوابًا، وتسمى أيضا: فاء الجواب(أو الجزاء)، وفاء الربط، وفاء الابتداء. وسماها ابن جني فاء الإتباع.

– ينظر: سر صناعة الإعراب(٢٥١/١، ٢٥٢)، والفاءات في النحو العربي والقرآن الكريم(٦٦، ٦٧).

(٣) ينظر: شرح التسهيل(٧٦/٤)، وشرح الكافية الشافية(١٥٩٦/٣)، وتوضيح المقاصد والمسالك(١٢٨٢/٤)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢١/٤).

(٤) أشهرُها: الجملة الاسمية، ومنها أيضا: الجملة الطلبية، نحو: إنْ كنت تحب والديك فأَحسِنْ إليهما، والجملة الفعلية التي فعلها جامد، نحو: إن تتصدق فعسى الله أن يباركَ مالَك، والتي فعلها مقرون بـ " قد "، نحو: إن تسافر فقد سافر أخوك، والتي فعلها مقرون بالسين أو سوف، نحو: إن يكن فقيرا فسيغنيه الله من فضله، والتي فعلها منفي بـ" ما " أو " لن " ، نحو: إن حضر زيدٌ فلن أضربه.

– ينظر: ارتشاف الضرب(١٨٧٣/٤، ١٨٧٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك(١٢٨٢/٤، ١٢٨٣)، ومغني اللبيب (١٨٦/١–١٨٧)، وأوضح المسالك (٢٠٩/٤، ٢١٠)، والتصريح (٢٥٠/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٩/٤، ٢٠)، والفاءات في النحو العربي والقرآن الكريم(٦٦–٧٠).

لذلك مباشرة، وكانت مستقلةً بركنيْها، وليس للشرط أثرٌ ظاهرٌ فيها، مما قد يُوهِمُ انقطاعَها عنه، جاؤوا بالفاء لتُهَيِّئَها للمجازاة بها، ولتكونَ وُصْلةً بينها وبين الشرط، وقد ورد كثيرا في الذكر الحكيم، ومنه وقوله تعالى:﴿**قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ**﴾(١)، وقوله تعالى:﴿**وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ**﴾(٢). ويشمل ذلك الجملة الاسمية المنسوخة، كما في قوله تعالى:﴿**فَإِن يَخْرُجُواْ مِنْهَا فَإِنَّا دَٰخِلُونَ**﴾(٣)، وقوله تعالى:﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ**﴾(٤).

قال سيبويه:" واعلمْ أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعلٍ أو بالفاءِ، فأما الجواب بالفعل فنحو قولك: إنْ تأتِني آتِكَ، وإنْ تَضربْ أَضرِبْ، ونحو ذلك. وأما الجوابُ بالفاء، فقولك: إنْ تأتِني فأنا صاحبُك"(٥).

وقال الشيخ أبو علي وهو يعدد بعض نظائر " أيٍّ " من الوُصُلاتِ: "ومن ذلك الفاء في جواب الشرط، **تُوُصِّلَ به إلى الجزاء بالجملة التي تكون من الابتداء والخبر**"(٦).

وسمى ابنُ جني هذه الفاءَ فاءَ الإتْباعِ، وهي مجردةٌ من العطف، تَلزمُ في كلِّ موضعٍ يكون فيه الأولُ علةً للآخِرِ، ويكون فيه الآخِرُ مُسبَّبًا عن الأول، ثم عَلَّلَ لدخول هذه الفاء جوابَ الشرطِ، فقال:" إنما دخلت الفاءُ جوابَ الشرطِ **تَوصُّلًا إلى المجازاةِ بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر، أو الكلام الذي يجوز**

(١) الزخرف/٨١.
(٢) الطلاق/٣.
(٣) المائدة/٢٢.
(٤) الحج/٥.
(٥) الكتاب(٦٣/٣).
(٦) الإغفال(١٢/٢).

أن يُبتدأ به، فالجملة في نحو قولك: إن تحسِنْ إليَّ فالله يُكافِئك، لولا الفاءُ لم يرتبط أولُ الكلامِ بآخره..." (١).

وعلل ابن الخشاب لدخول فاء الجواب على الجملة الاسمية، واختيارهم الفاء دون غيرها، فقال:.....**والمراد بدخول الفاء هاهنا هو التوصل إلى المجازاة بالابتداء والخبر**؛ لأنهم لَمَّا جازَوا بالفعل الذي هو الأصل، والفعل يلزم فاعله، فلا ينفرد عنه، وهو مع فاعله جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ. والجملةُ من الابتداء والخبر نظيرةُ التي من الفعل والفاعل وأختُها؛ فآثروا المجازاةَ بها كما جازَوا بتلك، فلم يُوقِعُوها موقعَها مفاجأةً، إذ كانت لا يتعين منها معنى استقبالٍ كما يتعين من الفعل؛ فلم يقولوا: إنْ يَقُمْ زيدٌ منطلقٌ، بل توصلوا إلى إيقاعها- أعني: الجملة من الابتداء والخبر- موقع الجملة من الفعل والفاعل بأن أَوْلَوْها حرفًا عاطفًا في الأصل يشارك الواوَ وغيرَها من العواطف في العطف، وينفرد عنها بمعنًى يخصُّه وهو التعقيب، وهو كون الثاني عُقَيْبَ الأولِ أي: بعده بلا مهلة، وذلك الحرف هو الفاء، فتجردت من العطف هنا؛ إذْ كان الجزاء لا يصح عطفه على شرطه، فأُخلِصَتْ للمعنى المختص بها وهو التعقيب؛ لأن الجزاء هذا حكمُه مع الشرط، إذ كان يليه إذا وقع بلا مُهلةٍ ولا فُسْحَةٍ في الزمان ولا مُتنَفَّسٍ، فقالوا: إنْ تذهبْ فإنِّي ذاهبٌ، وإن أَطَعتَ فلك الثوابُ....." (٢).

* **وقد يُحذفُ المبتدأ فتباشرُ الفاءُ** – في الظاهر – الفعلَ المضارعَ الصالحَ للشرطية، الواقعَ في صدرِ جملةِ الخبرِ؛ فيُرفَعُ وجوبًا، نحو: إن تَزُرْني

(١) سر صناعة الإعراب(١/٢٥٢، ٢٥٣).

(٢) المرتجل(٢١٦-٢١٨).

فأكرمُك، أي: فأنا أكرمُك. ولَولَا هذا التقدِير لوَجَبَ الْجَزْمُ وَتــركُ الفــاءِ، أو الحكمُ بزيادتِها(١).

قال سيبويه:"وقال: إنْ تأتِني فأكرمُك، أي فأنا أكرمُك، فلا بد من رفعِ " فأكرمُك " إذا سكَتَّ عليه، لأنه جوابٌ، وإنما ارتفع لأنه مبنيٌّ على مبتدأ. ومثل ذلك قوله عز وجل:﴿وَمَن عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنهُ﴾(٢) ومثله:﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾(٣) ومثله: ﴿فَمَن يُؤمِن بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخسا وَلَا رَهَقا﴾(٤) "(٥).

وقال ابن جني:"وجواب الشرط على ضربين: الفعل والفاء، فــإذا كــان الجوابُ فعلًا كان مجزومًا على ما تقدم نحو قولك: إن تَذهبْ أَذهبْ معك. وأما الفاء فيرتفع الفعل بعدها، نحو قول الله تعالى:﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾(٦)، وقال الله تعالى: ﴿فَمَن يُؤمِن بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخسا وَلَا رَهَقا﴾(٧)، **وَإنما جِيءَ بالفاء فِي جواب الشرط تَوصُّلًا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر** "(٨).

---

(١) ينظر: الكتاب(٦٩/٣)، وشرح التسهيل(٧٩/٤)، وارتشاف الضرب(١٨٧٦/٤)، والجنى الداني(٦٦، ٦٧)، ومغني اللبيب(١٨٧/١)، وهمع الهوامع(٤٥٩/٢).

(٢) المائدة/٩٥. والتقدير– والله أعلم: فهو يَنتقمُ اللهُ منه.

(٣) البقرة/١٢٦. والتقدير– والله أعلم: فأنا أُمَتِّعُهُ قَلِيلًا.

(٤) الجن/١٣. والتقدير– والله أعلم: فَهو لا يَخَافُ بَخْسًا وَلا رَهَقًا.

(٥) الكتاب(٦٩/٣).

(٦) المائدة/٩٥.

(٧) الجن/١٣.

(٨) اللمع(٩٥).

* وسُمِعَ حذف هذه الفاء وحدَها في الشعر[1]، ومنه قول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشكُرُها .·. والشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ اللهِ مِثْلانِ[2]

وسُمعَ أيضًا حذفُها هي والمبتدأ معًا، ومنه قوله:

بَنِي ثُعَلٍ لا تَنْكَحُوا العَنْزَ شِرْبُها بَنِي ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَحِ العنزَ ظالمٌ[3]

---

(١) الخليل وسيبويه والجمهور على أن هذه الفاء لا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر.
- ينظر: الكتاب(٣/٦٣-٦٥)، والمقتضب(٢/٦٩)، وارتشاف الضرب(٤/١٨٧٢، ١٨٧٣)، والجنى الداني (٦٩،٧٠)، ومغني اللبيب(١/١٨٧)، وأوضح المسالك(٤/٢١٠)، والتصريح(٢/٢٥٠).

(٢) البيت من البسيط، واختُلِفَ في نسبته، فقيل: لحسان بن ثابت، وقيل: لابنه عبد الرحمن(رضي الله عنهما)، وقيل: لكعب بن مالك(رضي الله عنه). وهو من شواهد: الكتاب(٣/٦٥)، والمقتضب(٢/٧٠)، وشرح المفصل لابن يعيش(٩/٣)، وضرائر الشعر(١٦٠)، وشرح التسهيل(٣/٧٦)، والجنى الداني (٦٩)، والتصريح(٢/٢٥٠)، وهمع الهوامع(٢/٤٥٨)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٤/٢٠).

والشاهد فيه: قوله:" مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشكُرُها " حيث حُذفت الفاءُ من جواب الشرط مع كونه جملة اسمية؛ للضرورة الشعرية، والقياس: فالله يشكرُها.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: اللسان(ن ك ع-٦/٤٥٤٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٤/٢١). بنو ثُعَل(بضم الثاء وفتح العين): بطنٌ من طيء. لا تَنْكَعوا: لا تَحبِسوا، أو لا تَمنعوا، مِنْ نَكَعَه حقَّه: حبَسَه عنه، ومنعَه إياه. الشِّرْب(بكسر الشين مشددة وسكون الراء): النصيب والحظُّ من الماء.

والشاهد فيه: قوله:" مَنْ يَنْكَعِ العنزَ ظالمٌ " حيث حُذفت الفاءُ مع المبتدأ من صدر الجملة الاسمية الواقعة جوابا للشرط، والتقدير: فهو ظالمٌ. ويجوز أن تكون منسوخة، والتقدير:فإنه ظالمٌ. وهذا خاصٌّ بالضرورة على الأرجح.

* **وتخلف" إذا " الفجائية الفاء**[1]، فتقع وُصْلَةً إلى المجازاة بالجملة الاسمية خاصةً[2]، بشرط: أن تكون هذه الجملةُ غيرَ طلبيةٍ، وغيرَ مصدَّرةٍ بأداةِ نفيٍ، أو " إنَّ "[3].

ومنه قوله تعالى:﴿**وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾[4]

---

(١) علل النحاة لمجيء" إذا " الفجائية خلَفًا عن الفاء في جواب الشرط إذا كان جملة اسمية بأنها كالفاء في عدم الابتداء بها، أي: في عدم وقوعها ابتداءً في أول الكلام، ووجوب كونها مبنيةً على كلام سابق، نحو: خرجت فإذا زيدٌ بالباب. وفي إفادة التعقيب، فالمفاجأة تعقيب، وفاء الربط يُلمَحُ فيها التعقيبُ، إذ إنها تُتبِعُ الشرطَ جوابَه.

– ينظر: الكتاب(٦٤/٣)، واللباب في علل البناء والإعراب(٥٨/٢، ٥٩)، وشرح المفصل لابن يعيش(٣/٩)، والتصريح (٢٥١/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٢٣/٤).

(٢) المشهور أن" إذا " الفجائية تنوب عن الفاء في الجملة الاسمية مع أدوات الشرط مطلقاً، وخصها ابن مالك بـ" إنْ " فقط، والمسموع وقوعها في جواب" إنْ " و" إذا " كما في الآيتين الكريمتين المذكورتين أعلاه.

– ينظر: شرح التسهيل(٨٥/٤)، وارتشاف الضرب(١٨٧١/٤)، والمساعد(١٦١/٣،١٦٢)، والتصريح (٢٥١/٢)، وهمع الهوامع(٤٥٩/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢٤/٤).

(٣) فإن كانت طلبية، نحو: إن وصل خالدٌ فسلِّمْ عليه، وإن خذلك أهلُك فمن ينصرُك؟ أو مصدَّرة بأداة نفي، نحو: إن ذهب عمرو فما زيدٌ بذاهبٍ، أو مصدرة بـ " إنَّ " الناسخة، نحو: إن تسافر فإنَّ الله معك، فلا يجوز أن تجيء فيها" إذا " الفجائية خلفًا عن فاء الجواب.

– ينظر: ارتشاف الضرب(١٨٧١/٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك(١٢٨٤/٤)، والمساعد(١٦٢/٣، ١٦٣)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٢٣/٤).

(٤) الروم/٣٦. قال مكي في إعرابه لهذه الآية الكريمة:" فـ " إذا " جوابٌ بمنزلة الفاء؛ لأنها لا يُبتدأُ بها كما لا يُبتدَأُ بالمفاجأة...". مشكل إعراب القرآن(٥٦١/٢).

وقوله تعالى:﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ﴾[1].

والجمهور على أن " إذا " الفجائيةَ وُصْلَةٌ رابطَةٌ بنفسها، وهو الراجح، خلافًا لمن ذهب إلى أن قبلها فاءً مقدَّرةً[2].

تعقيب:

لمَّا كانت الجملةُ الاسميةُ مستقلةً بركنَيْها، ولم يكن للشرط فيها أثرٌ ظاهرٌ، جاءت الفاءُ لتكون وُصلةً بينهما، ولتهيِّئَها للمجازاة بها كالجملة الفعلية؛ فيتحقق الترابط بين طرفَي التركيب(الشرط والجواب)، والراجح أن هذه الفاء لا تُحذف وحدها أو مع المبتدأ إلا في ضرورة الشعر، على ما ذهب إليه الخليل وسيبويه والجمهور.

وقد تنوب إذا الفجائية عن الفاء لمشابهتها لها في عدم الوقوع ابتداء، وفي إفادة التعقيب.

---

(١) الروم/٤٨.

(٢) ينظر: الكتاب(٦٤/٣)، وارتشاف الضرب(١٨٧١/٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك(١٢٨٤/٤)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٢٣/٤).

الوُصْلة الثالثة

"قَدْ" الحَرْفِيةُ

الفعلُ الماضي(لفظًا ومعنًى)[١]، المثبَتُ لا يصلح أن يكون حالا؛ لأنه لا دلالة فيه أيضا على الحال،؛ فلا يصلح أن تقول: جاء خالدٌ ركِبَ، ولا أقبلَ محمدٌ ضحكَ[٢].

ولهذا ذهب غير الأخفش من البصريين[٣]- ووافقهم الفراء، وأكثر المتأخرين[٤]- إلى وجوب اقتران الفعل الماضي المثبت الواقع حالا بـ" قد" ظاهرة أو مقدرة؛ لتكون وُصْلَةً إلى وقوعه حالًا؛ لأنها تقرِّبُه من الحال[٥]، فإذا لم توجد ظاهرة وجب عندهم تقديرها، سواء أكان رابط جملة الحال بصاحبها الضمير وحده، أم الواو وحدها، أم هما معا. تقول: رأيت زيدًا قد عزمَ على

---

(١) كذلك الفعلُ المضارعُ المعيَّنُ للزمن المستقبلِ لا يصلح أيضا أن يكون حالا؛ لأنه لا دلالة فيه على الحال فلا تقول: جاء خالدٌ سيركبُ، ولا: أقبل محمدٌ سوف يضحكُ.

- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش(٦٦/٢).

(٢) ينظر: الإنصاف (م٣٢ج١/ ٢٠٦)، وشرح المفصل لابن يعيش(٦٦/٢، ٦٧)، و(١٤٧/٨).

(٣) ينظر الخلاف في هذه المسألة في: الإنصاف(م٣٢ج١/٢٠٥- ٢٠٩)، والتبيين(٣٨٦-٣٩٠)، وارتشاف الضرب(١٦١٠/٣)، ومغنى اللبيب(١٩٥/١)، وائتلاف النصرة(١٢٤)، وهمع الهوامع(٢٥٢/٢، ٢٥٣)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢/ ١٩١).

(٤) ينظر: المفصل(٦٤، ٣١٦)، وشرح المفصل لابن يعيش(٢/ ٦٥-٦٧)، والمقرب ومعه مثل المقرب(٢٢١)، وارتشاف الضرب(٣/ ١٦١٠).

(٥) من معاني" قد ": التقريب، أي: تقريب الماضي من الحال. وسماها الزمخشري في المفصل" حرف التقريب ".

ينظر: حروف المعاني(١٣)، الهروي ت/ ٤١٥هـ، الزمخشري ت/ ٥٢٨ أو ٥٣٨هـ، والجنى الداني(٢٥٥، ٢٥٦)، ومغني اللبيب (١٩٥/١).

السفر، وأقبل محمدٌ وقد ركبَ فرسَه، ومنه قوله تعالى:﴿**وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ**﴾(١) وقوله جل شأنه:﴿**قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ وَٱمْرَأَتِي عَاقِرٌ**﴾(٢). ومنه قول الشاعر:

فجِئْتُ وقد نَضَتْ لنومٍ ثيابَها ∴لَدَى السِّتْرِ إلا لِبسةَ المُتفَضِّلِ(٣)

فإن لم توجد" قد" ظاهرة تَعيَّنَ عند البصريين ومن وافقهم تقديرُها، كما في قوله تعالى:﴿**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ**﴾(٤)، وقوله تعالى:﴿**أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُواْ قَوْمَهُمْ**﴾(٥)، وقوله جل شأنه:﴿**هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا**﴾(٦) فالتقدير – والله أعلم: وقد كنتم أمواتا، وقد حصرت، وقد رُدَّتْ.

---

(١) النساء/٢١.

(٢) آل عمران/٤٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه(١١٤)، والمساعد(٤٨٥/١)، وشفاء العليل(٤٦٢/١)، والتصريح(٣٣٦/١). وبلا نسبة في: رصف المباني(٢٢٣)، وأوضح المسالك(٢٢٦/٢)، وهمع الهوامع(٩٨/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٢٤/٢).

نضت: خلعت. لبسة المتفضل: ما تلبسه المرأة وقت النوم من نحو قميص وإزار.

والشاهد فيه هنا: قوله "فجئت وقد نضت" حيث اقترن الفعل الماضي المثبت الواقع حالا بالواو و" قد"، وهذا لازم عند البصريين ومن وافقهم.

(٤) البقرة/٢٨.

(٥) النساء/٩٠. وقرأ الحسن ويعقوب وغيرهما:(حَصِرَةً) بالنصب على الحال من الواو في (جاءوكم).

– ينظر: مختصر في شواذ القرآن(٣٤)، والنشر في القراءات العشر(٢٥١/٢، ١٣١).

(٦) يوسف/٦٥.

ومنه قول الشاعر:

وإنّي لَتَعْرُونِي لِذِكراكِ هِزَّةٌ كما انتفضَ العصفورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ(١)

أي: قد بَلَّلَهُ.

قال الفراء معلقا على قوله تعالى:﴿**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ**﴾(٢): "المعنى – والله أعلم: وقد كنتم. ولولا إضمار "قد" لم يجز مثله في الكلام... وقولك للرجل: "أصبحتَ كَثُرَ مالُكَ" لا يجوز إلا وأنت تريد: قد كَثُرَ مالُكَ؛ لأنهما جميعا قد كانا، فالثاني حالٌ للأول، والحالُ لا تكون إلا بإضمار " قد" أو بإظهارها، ومثله في كتاب الله:﴿**أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾ يريد– والله أعلم: جاءوكم قد حَصِرَتْ صدورُهم ..."(٣).

وقال ابن يعيش:": "فأما الفعل المستقبل فلا يقع موقع الحال؛ لأنه لا يدل على الحال، لا تقول جاء زيدٌ سيركبُ، ولا: أقبلَ محمدُ سوف يضحكُ. وكذلك الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالا لعدم دلالته عليها، لا تقول: جاء زيدٌ ضحكَ" في معنى ضاحكًا"، **فإن جئتَ معه بـ" قد " جاز أن يقع حالا لأن " قد " تُقَرِّبُه من الحال،** ألا تراك تقول: " قد قامت الصلاةُ " قبل حال قيامِها؛ ولهذا

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في: الإنصاف(م٣٢ج١/٢٠٥)، واللسان(رم ث – ٣/١٧٢٤)، والتصريح(١/٣٣٦). وبلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش(٢/٦٧)، وشرح التسهيل(٢/١٩٦)، وأوضح المسالك(٢/٢٢٧)، وهمع الهوامع(٢/٩٨).

والشاهد فيه هنا: قوله: "بلله القطر" حيث وقع الفعل الماضي المثبت "بلله" صدر الجملة الحالية ولم يقترن بـ"قد" ظاهرة، وهى واجبة التقدير عند البصريين ومن وافقهم.

(٢) البقرة/٢٨.

(٣) معانى القرآن(١/٢٨٢،٢٤).

جاز أن يقترن به " الآنَ " أو" الساعة "، فيقال: قد قام الآنَ أو الساعة، فتقول: جاء زيدٌ قد ضحكَ، وأقبل محمدٌ وقد علاه الشيبُ..."(١).

وذهب غيرُ الفراء من الكوفيين، ووافقهم الأخفشُ، وبعضُ المتأخرين(٢) إلى عدم وجوب اقتران الفعل الماضي المثبت الواقع حالا بـ" قد"، بل جعلوا ذلك جائزا فيه، فإن لم توجد " قد" ظاهرة فلا يجب عندهم تقديرها، وبناء عليه لم يقدروا " قد" في الشواهد السابقة كلها كما قدرها البصريون ومن وافقهم.

واستدلوا لذلك بكثرة ما سُمِعَ بدون " قد" كثرةً توجِبُ القياسَ عليها، كما أن الأصلَ عدمُ تكلُّفِ التقدير والتأويل، وبخاصة فيما كثر استعماله.

كما استدلوا له بالقياس أيضا من وجهين، **أولهما:** أن الفعل الماضي يكون صفة للنكرة، فيجوز أيضا أن يكون حالا للمعرفة، فكما تقول: "مررت برَجلٍ قَعدَ، وغلامٍ قامَ" تقول: "مررت بالرجل قَعدَ، وبالغلام قامَ"؛ لأن كلَّ ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالا للمعرفة، فكما تقول: "مررت برجلٍ قاعدٍ، وغلامٍ قائمٍ" تقول: "مررت بالرجل قاعدًا، وبالغلام قائمًا"(٣). **وثانيهما:** أن الفعل الماضي يجوز أن يقع موقع المستقبل بإجماعٍ(٤)، وقد ورد كثيرا في

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش(٦٦/٢).

(٢) ينظر: شرح التسهيل(٣٧٢/٢، ٣٧٣)، وارتشاف الضرب(١٦١٠/٣)، والجنى الداني(٢٥٦)، ومغني اللبيب (١٩٥/١)، والمساعد(٤٧/٢)، وهمع الهوامع(٢٥٣/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٩١/٢).

(٣) ينظر: الإنصاف (م٣٢ج١/٢٠٨،٢٠٦، ٢٠٩)، والتبيين(٣٨٩، ٣٩٠)، وشرح المفصل لابن يعيش(٦٧/٢).

وردوه بأن الأمر فيه بالعكس؛ فإنَّ كلَّ ما يجوز أن يكون حالا يجوز أن يكون صفة للنكرة، وليس العكس، فالفعل المستقبل يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحو: هذا رجلٌ سيسافر قريبا، ولا يجوز أن يكون حالا.

(٤) ينظر: الإنصاف(م٣٢ج١/٢٠٦)، والتبيين(٣٨٩).

القرآن الكريم مرادًا بـه المستقبل، ومنه قوله تعالى:﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾(١)، وقوله تعالى:﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ﴾(٢).

تعقيب:

الفعل الماضي لا يصلح للوقوع حالا؛ لعدم دلالته عليها، ولتدافع زمنه مع زمنها؛ ولهذا كان بحاجة إلى وُصْلَةٍ تُهيِّئُه للوقوع حالا كما وقع المضارعُ حالًا، فكانت" قد" أصلحَ أداةٍ لذلك؛ لأنها تُقرِّبُ الماضي من الحال.

وأرى أنه كما صلح الماضي للحالية بالقرينة اللفظية" قد"، فإنه يصلح لها أيضا بالقرينة المعنوية، فإذا وُجِدَ في سياق الكلام قرينة تدل على الحالية، وتُغني عن دلالة " قد" التقريبَ جاز أيضا وقوع الماضي حالا. ومنه ما ذكرته من شواهد نثرية وشعرية وقع الماضي فيها حالا بغير" قد"(٣)، وهو كثير. وهذا يُبعدنا عن تكلُّف التقدير والتأويل؛ لأن تأويل الكثير ضعيفٌ، وخلافُ الأصلِ(٤). ويدلُّ لما ذكرته أن الفعل الماضي جاز قيامُه مقامَ المستقبل بقرينة المعنى والسياق؛ لأغراض بلاغية عديدة، كما في الآيات الكريمات، سابقة الذِّكْرِ؛ فيجوز أيضا أن يقوم مقام الحال بقرينة المعنى والسياق(٥).

---

(١) النحل/١.

(٢) الزمر/٧٣.

(٣) " قد" هنا ملاحظةٌ بعد حذفها، والمعنى قائمٌ على اعتبارها موجودةً، فهي محذوفة بمنزلة المذكورة.

(٤) ينظر: شرح التسهيل(٢/٣٧٢، ٣٧٣)، وارتشاف الضرب(٣/١٦١٠)، والجنى الداني(٢٥٦)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٢/١٧١، ١٧٢)، ومغني اللبيب(١/١٩٥)، والمساعد(٢/٤٧)، وهمع الهوامع(٢/٢٥٣).

(٥) ينظر: الإنصاف(م٣٢ج١/٢٠٦).

الوُصْلَةُ الرابعة

لامُ الجوابِ

جواب القسم إذا كان موجَبًا(مثبَتًا) احتاج إلى اللام؛ مبالغةً في التأكيد[١]، ولتكون وُصْلةً بينه وبين القسم، سواء أكان هذا الجوابُ المثبتُ جملةً اسميةً، أم جملةً فعليةً فعلها مضارع، أو ماض(مقترن بـ" قد" في الغالب). وتخلف (إنَّ) المكسورةُ الهمزةِ(مشددةُ النونِ أو مخففتُها) اللامَ عند إرادة التأكيد فتكون هي الوُصْلةَ بين القسم والمقسم به إذا كان جملة اسمية مثبتة، سواء اقترن خبرها باللام أم لا[٢]. تقول: واللهِ لمحمدٌ مسافرٌ، واللهِ ليسافرنَّ محمدٌ، واللهِ لَسافرَ محمدٌ، واللهِ لقد سافر محمدٌ، واللهِ إنَّ محمدًا لمسافرٌ، واللهِ إنَّ محمدًا مسافرٌ. ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى:﴿**وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ**﴾[٣] وقوله تعالى:﴿**وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّواْ مُدْبِرِينَ**﴾[٤] وقوله تعالى:﴿**قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ**﴾[٥] وقوله تعالى:﴿ **وَٱلْعَصْرِ ١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ ٢**﴾[٦].

---

(١) جاء في رصف المباني(٢٣٩):" وإنما دخلت اللام في جواب القسم ليُتلقَّى بها مبالغةً في التوكيد، إذ القسمُ توكيدُ المقسَمِ عليه ".

(٢) ينظر: اللامات للزجاجي(٧٨، ٧٩)، والمفصل(٣٢٦، ٣٢٧)، وشرح المفصل لابن يعيش(٩/٢٠، ٢١)، وشرح التسهيل(٣/٢١٣، ٢١٤)، ورصف المباني(٢٣٨)، وارتشاف الضرب(٤/١٧٧٦، ١٧٧٧)، والجنى الداني (١٣٥)، والمساعد(٢/٣١٣)، وهمع الهوامع(٢/٣٩٧-٤٠٢).

(٣) النحل/١٢٦.

(٤) الأنبياء/٥٧.

(٥) يوسف/٩١.

(٦) العصر/١، ٢.

قال المبرد:" **فأما اللَّامُ فهِيَ وُصْلَة للقسم**؛ لِأَن للقسم أدواتٍ تصِلُه بالمقسم بِهِ، ولا يتصل إلا ببعضها، فمن ذلك اللَّامُ، تقول واللهِ لَأَقومَنَّ، واللهِ لَزيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو. ولولا اللَّامُ لم تتصل. وكذلك(إِنَّ)، تَقول: واللهِ إِنَّ زيدًا لمنطلقٌ، وإن شئت قلت: واللهِ إِنَّ زيدًا منطلقٌ..."(١).

ويَحسُنُ وصلُ هذه اللامِ بـ(قد) مع الفعل الماضي المثبت، نحو: واللهِ لقد رأيتُ زيدًا، واللهِ لقد انطَلَقَ في حاجتك(٢).

وإذا طال الكلام حسُن حذف اللام وحدها، أو اللام و(قد) معًا(٣)، كما في قوله تعالى:﴿**قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا**﴾(٤) وقوله تعالى:﴿**قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ**﴾(٥) جوابا للأقسام المتعاطفة قبلهما. والتقدير: لقد أفلح، ولقد قُتِلَ. والله أعلم

* **وجواب(لو) و(لولا)** المثبت كجواب القسم المثبت في احتياجه إلى اللام لتكون وُصْلَةً بينه وبينهما، سواء أكانتا مسبوقتين بالقسم أم لا. ويغلب كون جوابهما فعلا ماضيا مثبَتًا، نحو: لو نجحَ محمدٌ لكافأتُه، ولولا زيدٌ لأكرمتك(٦).

---

(١) المقتضب(٢/٣٣٣).

(٢) ينظر: المصدر السابق(٢/٣٣٤).

(٣) ينظر: المقتضب(٢/٣٣٥)، وشرح المفصل لابن يعيش(٩/٢١)، وشرح التسهيل(٣/٢١٣)، وارتشاف الضرب (٤/١٧٧٧)، والمساعد(٢/٣١٣).

(٤) الشمس/٩.

(٥) البروج/٤.

(٦) ينظر: اللامات للزجاجي(١٣٦، ١٣٩)، وشرح التسهيل(٤/١٠٠)، ورصف المباني(٢٤١)، والجنى الداني (٢٨٣، ٥٩٨)، ومغني اللبيب(١/٢٦٢، ٣٠٠).

ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(١) وقوله تعالى:﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾(٢).

وجمهور النحاة على أن هذه اللام لا تُحذفُ من جوابهما إلا قليلا؛ للعلم بها، ولنكتة يقتضيها السياق والمقام.

وذهب ابن عصفور إلى أن حذف هذه اللام ضرورة، ونُقل عنه أيضا: جواز الحذف في قليل من الكلام(٣).

قال ابن مالك في(لو):" انفردت(لو) بلزوم كون جوابها في الغالب فعلا مضارعًا مجزما بـ(لم)، نحو" لو قام زيدٌ لم أقم "، أو ماضيا مثبَتًا أو منفيا بـ(ما)، فإن كان مثبَتًا فالأكثر أن تصحبه لامٌ مفتوحة، نحو: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾(٤) وقد تخلوا منها' كما في قوله تعالى:﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّىَّ﴾(٥) وقوله تعالى:﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾(٦) "(٧).

---

(١) الأنبياء/٢٢.

(٢) هود/٩١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب(٤/١٩٠٥)، وتذكرة النحاة(٢٨٤)، ورصف المباني(٢٤٢)[ونسبه لجُلِّ النحاة]، والجنى الداني(٥٩٨، ٥٩٩)[نَقلَ عن ابن عصفور رأيين: أن حذف اللام ضرورة، وأنه يجوز في قليل من الكلام. ونَقلَ عن غيره جواز الإثبات والحذف على السواء]، وهمع الهوامع(٢/٤٧٦).

(٤) الأنفال/٢٣.

(٥) الأعراف/١٥٥.

(٦) النساء/٩.

(٧) شرح التسهيل(٤/١٠٠).

وقال المرادي في(لولا):" وجواب(لولا) ماض مثبَت، مقرون باللام، نحو:﴿**لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ**﴾(١) أو منفي بـ(ما) نحو:﴿**وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدا**﴾(٢). وقد يخلو المثبَتُ من اللام، كقول الشاعر:

لولا الحياءُ وباقِي الدينِ عِبتُكما ... ببعض ما فيكما إذْ عِبتُما عَوَرِي(٣)"(٤)

تعقيب:

تؤدي لام الجواب دورًا مهما في بعض تراكيب القسم وما أشبهها، حيث تصل القسم بالمقسَمِ به، و(لو ولولا) بجوابهما. ويَحسُنُ وصلُ هذه اللام بـ(قد) مع الفعل الماضي المثبَتِ، وربما حُذفتْ وحدها، أو هي و(قد) معًا إذا طال الكلام، وتعددت الأقسام. وحذفُها من جواب(لو ولولا) جائز نثرا وشعرا على الأصح، لكنه في النثر قليل.

---

(١) سبأ/٣١.

(٢) النور/٢١.

(٣) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ديوانه(٧١)، وتذكرة النحاة(٢٨٤). وبلا نسبة في: رصف المباني (٢٤٢)، وارتشاف الضرب(١٩٠٥/٤)، والجنى الداني(٥٩٨)، وهمع الهوامع(٤٧٦/٢).

والشاهد فيه: قوله:" لولا الحياء..عبتكما " حيث حُذفت اللام من جواب" لولا "، قيل: للضرورة، والصحيح جوازه أيضا في غيرها قليلا.

(٤) الجنى الداني(٥٩٨).

الوُصْلَةُ الخامسةُ

"ما" الكافَّةُ

تدخل" ما " الحرفية، الزائدة، غير الموصولة على **بعض الحروف والأفعال** فتكفها عن العمل، وتكون وُصْلةً بينها وبين ما لم تكن تصلح للوصول إليه، والدخول عليه قبل لَحَاقِها، وتُسمَّى المانِعةَ، والمُغَيِّرةَ، والمُوطِّئةَ، والمُهيِّئةَ، وهي تؤثر في التركيب معنًى، وإعرابًا.

أولا: الحروف:

ومنها:" إنَّ " وأخواتُها(١) فهن حروف مختصة بالاسم، تتصل بهن" ما " فتكفهن عن العمل(٢)، وتزيل اختصاصهن بالاسم، وتكون وُصْلةً بينهن وبين الفعل، تُهيئُهن للدخول عليه، وتَنقلُهن من الإعمال إلى الإهمال.

فإذا تلتهن حينئذ الجملة الاسمية كانت" ما " كافةً، مانعةً فقط، نحو: إنما محمدٌ أمينٌ. وإذا تلتهن الجملة الفعلية كانت" ما " كافةً، ووُصْلةً، كَفَّتْهن عن

---

(١) ينظر: الأزهية(٨٨)، ورصف المباني(٣١٧-٣١٩)، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان(٢٦٥)، والجنى الداني(٣٣٣، ٣٣٥، ٣٩٥)، ومغني اللبيب(١/٣٣٧-٣٣٩)، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب(١٥٦)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (١/٢٨٣، ٢٨٤).

(٢) الذي عليه سيبويه وجمهور النحاة هو وجوب الإهمال في" إنَّ " وأخواتها عند اتصالهن بـ" ما " فيما عدا " ليت " فأجازوا فيها الإعمال والإهمال(ونُقِلَ فيها الإجماعُ على الجواز). وأجاز بعض النحاة في غير" ليت " أيضا الإعمال والإهمال. وأوجب بعضهم في" ليت " الإعمال.

- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك(١/٥٣٣)، والجنى الداني(٣٩٥)، والتصريح(١/٢٢٥)، وهمع الهوامع (١/٤٥٨-٤٦١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (١/٢٨٣، ٢٨٤).

العمل، ووَصَلت بينهن وبين الفعل، وهيَّأتهن للدخول عليه[١]، نحو: إنما يسعى زيدٌ في الخير، فقد أدت " ما " في هذا التركيب وظيفتين، أولاهما معنوية، وهي الحصر، وأخراهما لفظية، وهي الكفُّ لـ" إنَّ "، وإيصالُها إلى الفعل بعدها. ومنه مع" إنَّ " قوله تعالى:﴿**إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟**﴾[٢]، وقوله تعالى:﴿**إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ إِن شَآءَ**﴾[٣]، ومنه مع "كأنَّ" قوله تعالى:﴿**كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ**﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿**كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ**﴾[٥]، ومنه مع" لكنَّ" قول امرئ القيس:

ولكنَّمَا أَسعَى لِمَجْدٍ مُؤثَّلٍ.·.وقد يُدركُ المَجْدَ المؤثَّلَ أمثالي[٦]

---

(١) قال أبو حيان:"....قوله: وكفٌّ وتَهْيئةٌ، هو(ما) تلحق" إنَّ " وأخواتها، فإن جاء بعدها جملة اسمية فهي كافة عن العمل، أي: مانعة، نحو: إنما زيدٌ قائمٌ. وإن جاء بعدها جملة فعلية، فقد هيَّأتْها لأن تَجيءَ بعدها الجملةُ الفعليةُ، نحو: إنَّما يقومُ زيدٌ ".

– النكت الحسان في شرح غاية الإحسان(٢٦٥).

(٢) فاطر/٢٨.

(٣) هود/٣٣.

(٤) الأنعام/١٢٥.

(٥) الأنفال/٦.

(٦) البيت من الطويل، وهو له في ديوانه(١٢٩)، وشرح المفصل لابن يعيش(٧٩/١)، و(٥٧/٨). وبلا نسبة في رصف المباني(٣١٩)، مغني اللبيب(٢٨٥/١)، وهمع الهوامع(٤٥٩/١).

المَجْدَ المؤثَّلَ: الأصيل الدائم.

والشاهد فيه: قوله:" لكنَّما أسعَى" حيث دخلت" ما " على " لكنَّ" فكفتها عن العمل، وأوصلتها إلى الفعل بعدها.

ومنه مع " لعل" قول الفرزدق:

أَضاءتْ لكَ النارُ الحِمارَ المُقيَّدَا[1] أَعِدْ نظرًا يا عبدَ قَيسٍ لَعَلَّمَا

* **ومنها:** "رُبَّ"، فهي حرفُ جرٍّ مختصٌّ بالدخول على الاسم الظاهر النكرة، نحو: رُبَّ رجلٍ كريمٍ قابلتُ، أو الضمير المفسَّرِ بالنكرة، نحو: رُبَّه رجلًا كريمًا قابلتُ[2].

وتُزادُ بعدها " ما " فتكفها عن اختصاصها بالاسم، وتمنعها من عمل الجرِّ فيه، فتليها الجملة الاسمية قليلا، وتكون" ما " كافة مانعة فقط، نحو: ربَّما خالدٌ نائمٌ، ومنه قول الشاعر:

رُبَمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فيهم وعَنَاجِيجُ بينَهُنَّ المِهَارُ[3]

---

(١) البيت من الطويل، وهو له في ديوانه(١٦١)، والأزهية(٨٨)، وشرح المفصل لابن يعيش(٥٧/٨). وبلا نسبة في رصف المباني(٣١٩)، وهمع الهوامع(٤٥٩/١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢٨٤/١).

والشاهد فيه: قوله:" لعلَّما أضاءت" حيث دخلت" ما"على" لعل" فكفتها عن العمل، وأوصلتها إلى الفعل بعدها.

(٢) ينظر: همع الهوامع(٣٤٩/٢-٣٥١).

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأبي دؤاد الإيادي في الأزهية(٩٤)، وشرح المفصل لابن يعيش(٢٩/٨)، ومغني اللبيب(٣٤٠/١). وبلا نسبة في رصف المباني(١٩٣)، وأوضح المسالك(٧١/٣)، والتصريح(٢٢/٢)، وهمع الهوامع(٣٤٩/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢٣٠/٢، ٢٣٢).

الجامل: جماعة من الإبل. المؤبَّل: للقنية. عناجيج: جمع عُنجُوج، وهو الجمل الطويل العنق.

والشاهد فيه: قوله:" ربما الجاملُ المؤبل فيهم " حيث اتصلت" ما الزائدة الكافَّة" بـ" رُبَّ" فكفتها عن عمل الجر، وهيأتها للدخول على الجملة الاسمية بعدها، خلافا لأبي علي الفارسي في منعه ذلك، وجعلِه" ما " نكرة موصوفة بجملة حُذِفَ مبتدؤها، أي: رُبَّ شيءٍ هو الجاملُ. ينظر: مغني اللبيب(٣٤٠/١).

وتليها الجملة الفعلية غالبًا، وتكون" ما " كافة، ووصلة بينها وبين الفعل، ومهيِّئةً لها للدخول عليه(١)، ويغلب أن يليها الماضي(٢)، نحو: ربَّما سافرَ زيدٌ، ومنه قول الشاعر:

رُبَّمَا أُفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعْنَ ثَوبِي شَمَالَاتُ(٣)

وإذا دخلت على المضارع حينئذ صرفت معناه إلى المضي(٤).

قال الهروي:" و" ما " ههنا حرفٌ زيدت مع " رُبَّ " كما زيدت مع" إنَّ " ليَصلحَ بعدهما وقوعُ الأفعال، ولتكُفَّهما عن عملهما، ولولا " ما " لم تدخل " رُبَّ " ولا " إنَّ " على الفعل "(٥).

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش(٢٩/٨، ٣٠)، الأزهية(٩٠، ٩٣، ٩٤)، ورصف المباني(٣١٨، ٣١٩)، والجنى الداني(٣٣٣، ٣٣٥)، وتوضيح المقاصد(٧٧٢/٢، ٧٧٣)، ومغني اللبيب(٣٣٩/١، ٣٤٠)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢٣٠/٢-٢٣٢)، وما الزائدة والكافة: استعمالاتها ودلالتها(ص٧٢)(بحث في مجلة الدراسات اللغوية – المجلد١١– العدد٢– يونية ٢٠٠٩م).

(٢) ينظر: مغني اللبيب(٣٣٩/١، ٣٤٠)، وأوضح المسالك(٧٠/٣)، والتصريح(٢٢/٢).

(٣) البيت من المديد، وهو لجذيمة الأبرش في الأزهية(٩٤)، والتصريح(٢٢/٢). وبلا نسبة في توضيح المقاصد والمسالك(١١٧٥/٣)، ومغني اللبيب(٣٤٠/١١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢٣١/٢).

أوفيت: نزلت. علم: جبل. شَمَالات: جمع شَمَال، وهي ريح تهب من ناحية القطب.

والشاهد فيه: قوله:" ربما أوفيت" حيث اتصلت" ما الزائدة الكافَّة" بـ" رُبَّ" فكفتها عن عمل الجر، وهيأتها للدخول على الجملة الفعلية بعدها.

(٤) ينظر: رصف المباني (١٩٣، ٣١٨، ٣١٩)، والجنى الداني(٤٥٥، ٤٥٦)، والإهمال في النحو(٨١، ٨٢) (بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية – المجلد١٥– العدد٢– يونية ٢٠٠٧م).

(٥) الأزهية(٩٠).

* **وحُمِل على** " رُبَّ " **بعضُ الأفعال**؛ فدخلت" ما " عليها، وكفتها عن عمل الرفع في الاسم، ووَصَلَتْ بينها وبين الفعل، وهَيَّأَتْها للدخول عليه، **وأشهرها:**" **قَلَّ، وكثُرَ، وطالَ، وحملوا عليهن**" **نِعْمَ، وبِئْسَ** "(١).

وعلل ابن هشام في المغني لكفِّ" ما " لـــ" قَلَّ، وكَثُرَ، وطَالَ " عن العمل بأنهن أشبهن" رُبَّ "(٢) أي: في إفادة التقليل أو التكثير(٣)، فـــ" قَلَّ" تفيد التقليل، و" كَثُرَ" و" طالَ" تفيدان التكثير(٤). ومثلهما " نِعْمَ " و" بِئْسَ "، فـــالأُولى تـــدل على زيادةٍ في المدح، والثانية تدل على زيادةٍ في الذم.

وعلل الرضيُّ لجواز كفِّ" نعمَ " و" بئس " بـــ" ما " عن فعليتهما بـــــعدم تصرفِّهما، ومشابهتهما للحرف(٥).

فهذه الأفعال الأصل فيها أن تُستعملَ مجردةً مختصةً بالدخول على اســـم مرفوع على الفاعلية، كغيرها من الأفعال، لكنها اختُصت بجواز تركيبها مع " ما " الكافة، تقول:" قَلَّما " ويدل على التقليل، و" كَثُرَ ما "، و" طالَما " ويـــدلان

---

(١) ينظر: الكتاب(١١٥/٣)، والمقتضب(٥٤/٢)، والأصول في النحـــو(١٦٩/٢، ٢٣٤)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي(٢٤٩/٤)، والأزهية(٩١-٩٣)، والجنى الـــداني(٣٣٣)، والتصريح(٩٧/٢)، وموصـــل الطـــلاب إلـــى قواعـــد الإعـــراب(١٥٥، ١٥٦)، وهمـــع الهوامع(٢٦/٣)، والإهمال في النحو(٥٩)، وأدوات التقليل والتكثير في العربية (٧٩)، وما الزائدة والكافة: استعمالاتها ودلالتها(ص٧٢).

(٢) ينظر: مغني اللبيب(٣٣٦/١).

(٣) اختُلِفَ في إفادة(رَبَّ)، فقيل: تفيد التقليل دائما. وقيل تفيد التكثير دائما. وقيـــل: تفيـــد التكثير غالبا، والتقليل نادرًا. وقيل: تفيد التقليل غالبًا، والتكثير نادرًا، وهو الأرجح.

– ينظر: همع الهوامع(٣٤٧/٢، ٣٤٨).

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب(٤١٦/١).

(٥) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي(٢٥٠/٤).

على التكثير[١]، و" نعم ما " وتدل على المدح، و" بئسما " وتدل على الذم. وتَجعلُ" ما " هذه الأفعالَ صالحةً لِمَا لم تكن صالحةً له من قبل، ولما لا يصلح له غيرها من الأفعال، وهو الدخول على الفعل. فـ"ما" تكفُّ هذه الأفعال عن عمل الرفع، وتُزيل اختصاصَها بالاسم، وتجعلها في غير احتياج إلى فاعل، وتكون وُصلةً بينها وبين الفعل، ومهيِّئةٌ لها للدخول عليه، ولا يليها حينئذ غيره في الاختيار، تقول: قلما يُخْلِفُ الأصيلُ وعدَه، وكَثُرَ ما يُكْرِمُ محمدٌ ضيوفَه، وطالَما يُجاهدُ المؤمنُ نفسَه[٢]، ومنه قول الشاعر:

قَلَّما يَبرَحُ اللبيبُ إلى ما ... يُورِثُ المَجْدَ داعيًا أو مُجيبا[٣]

وقول الآخر:

يا ابنَ الزبيرِ طالَما عَصَيْكَا ... وطالَما عَنَّيْتَنا إليكَا[٤]

ولا يليها الاسم إلا في الشعر، ومنه قوله:

---

(١) ينظر: أدوات التقليل والتكثير في العربية(٧٩).

(٢) هذا على ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، وذهب بعض النحاة إلى أن " ما " في هذه الأفعال مصدرية، مؤولة مع ما بعدها بمصدرٍ هو الفاعل، والتقدير: قَلَّ إخلافُ الأصيلِ وعدَه، وكَثُرَ إكرامُ محمدٍ ضيوفَه، وطالَ جهادُ المؤمنِ نفسَه.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لابن ريدان في: تذكرة النحاة(٣٠٤). وبلا نسبة في: مغني اللبيب(٣٣٦/١)، والتصريح(١٨٥/١). والشاهد فيه: قوله:" قلما يبرح " حيث اتصلت" ما " بالفعل" قَلَّ " فكفَّته عن طلب الفاعل، وأوصلته بالفعل، وهيأته للدخول عليه.

(٤) البيت من الرجز، وهو لرجل من حمير في: النوادر في اللغة(٣٤٧)، وشرح شواهد شرح شافية ابن الحاجب للرضي(٤٢٥)، وخزانة الأدب(٤٢٨/٤، ٤٣٠). وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب(٢٨٠/١)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي(٢٠٢/٣)، والجنى الداني(٤٦٨)، وتوضيح المقاصد والمسالك(١٦٢٦/٦).

والشاهد فيه هنا: قوله:" طالما عصيْكَ "، وقوله:" طالما عَنَّيتنا " حيث اتصلت" ما " بالفعل" طالَ" فكفَّته عن طلب الفاعل، وأوصلته بالفعل، وهيأته للدخول عليه. وفيه شاهد صرفي في قوله:" عصيكَ " حيث أبدل التاء كافا لإقامة القافية، ولتآخيهما في الهمس، وأصله: عَصَيْتَ.

صَدَدْتِ فأطولَتِ الصُّدُودَ وقلما وصالٌ على طولِ الصُّدُودِ يَدومُ[1]

قال سيبويه في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل:" ومن تلك الحروف "رُبَّما، وقلَّما" وأشباههما، جعلوا" رُبَّ " مع" ما " بمنزلة كلمة واحدة، **وهيَّئوها ليُذكَرَ بعدها الفعل**؛ لأنهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى " رُبَّ يقولُ "، ولا إلى" قَلَّ يقولُ "؛ فألحقوهما "ما "، وأخلصوهما للفعل.....وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال:

صَدَدْتِ فَأَطولَتِ الصُّدُودَ وقَلَّمَا .:.وصالٌ على طولِ الصُّدُودِ يَدومُ "[2].

وقال الهروي:" وكذلك قولهم: قَلَّما يخرجُ زيدٌ، والأصلُ فيها " قَلَّ " و" ما " زائدة. **زيدت ليَصلح بعدها وقوعُ الفعلِ**؛ لأن" قَلَّ " فعلٌ، والفعل لا يليه فعلٌ؛ لأن الفعل لا يعمل في الفعل..."[3].

وأما فعلا المدح والذم" **نِعْمَ، وبِئْسَ** " فتتصل بهما" ما"[4]، فتَكُفَّهما عن عمل الرفع في الاسم، وتهيئُهما للدخول على الفعل، نحو: نِعْمَ ما فعلتَ،

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمرار الفقعسي في: الأزهية(٩١)، ومغني اللبيب(٣٣٧/١)، وخزانة الأدب(٢٣١/١٠). وبلا نسبة في: الكتاب(٣١/١)، و(١١٥/٣)، والأصول في النحو (٢٣٤/٢)، والخصائص(١٤٣/١، ٢٥٧)، وهمع الهوامع (٤٣٩/٣).

أطولت: أطلتِ، وصححه شذذوذا، تنبيها على الأصل، مثل استحوذَ، وأغيلتْ، وأغيمتْ.

والشاهد فيه هنا: فوله:" قلما وصالٌ...يدوم " حيث قدم الاسم" وصال "على الفعل" يدوم "، فأوقع الاسم بعد" قلَّ " المكفوفة بـ "ما "، وهو ضرورة عند سيبويه ومن وافقه؛ لأن الأصل أن يليها الفعل، و"وصالٌ " فاعل لفعل محذوف مفسَّر بالمذكور. وقيل: " ما " زائدة، غير كافة، ووصالٌ فاعلٌ لـ قَلَّ. وقيل: "ما " ظرف بمعنى وقت، أي: قل وقتٌ يدوم فيه وصالٌ.

(٢) الكتاب(١١٥/٣). وينظر: المقتضب(٥٤/٢).

(٣) ينظر: الأزهية(٩١).

(٤) اختلف النحاة في" ما " المتصلة بـ" نِعْمَ، وبِئْسَ " ، وذكر المرادي فيها عشرة مذاهب، منها: أن" ما " كافَّةٌ لـ" نِعْمَ، وبِئْسَ" عن عمل الرفع في الاسم، ومهيِّئة لهما للدخول على الجملة الفعلية.

– ينظر: الجنى الداني(٣٣٨، ٣٣٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٩١٨/٣-٩٢٠)، وأوضح المسالك(٢٧٩/٣، ٢٨٠)، والتصريح (٩٦/٢، ٩٧)، وهمع الهوامع (٢٥/٣، ٢٦).

وبئسما صنعت، ونِعْمَ ما يقول الفاضل، وبئسما يقول المبطِل. ومنه قوله تعالى:﴿**إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ**﴾(١)، وقوله تعالى:﴿**بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ**﴾(٢).

تعقيب:

" ما " الحَرْفيةُ، الزائدةُ، الكافَّةُ من الأدوات التي لها أثرٌ كبير في بناء التراكيب، وتغيير خصائصِ عناصرِها، واختصاصاتِها، ومن ذلك أنها تدخل على بعض الأحرف والأفعال فتَصِلُهنَّ بما لم يَكُنَّ يَصلُحْنَ للوصول إليه، وتُهيئُهنَّ للدخول على ما لم يَكُنْ يَتأتَّى لهنَّ الدخولُ عليه، ومنها" إنَّ " وأخواتها، و" رُبَّ " وما حُمِلَ عليها من الأفعال، نحو:" قَلَّ، وكَثُرَ، وطالَ، ونِعْمَ، وبِئْسَ "، حيث إن" ما " تدخل عليهن فتكفُّهنَّ عن العمل، وتُزيلُ اختصاصَهن بالأسماء، وتَصِلُهن جميعا بالأفعال، وتُؤهلُهنَّ للدخول عليها.

(١) النساء/٥٨.

(٢) البقرة/٩٠.

الوُصْلة السادسة

نـونُ الوقايةِ

نونُ الوقايةِ(أو نونُ العِمَادِ)[1]: نونٌ مكسورةٌ تُزادُ قبل ياء المتكلم، في آخر فعلٍ، أو ما أشبهه من اسمٍ، أو حرف؛ وقايةً من الكسر.

فنونُ الوقاية يُناطُ بها بوظيفةٍ لغويةٍ مهمة في هذه التراكيب، فهي تعمل كوُصلةٍ، أو واسطةٍ بين الفعل وما أشبهه وياء المتكلم، وبها يَسلَمُ اللفظُ، ويَستقيمُ التركيبُ.

أولا: لحاقُها بالأفعال:

الفعلُ لا يتأتَّى اتصالُه مباشرةً بياء المتكلم الواقعة في محل نصب مفعول به؛ لِلُزومِ كسرِ ما قبلها، والكسرُ أخو الجرِّ، وهو لا يكون إلا في الأسماء؛ ولهذا جيء بنون الوقاية لِتَقِيَ الفعلَ وما أشبَهَه من الكسر، وتحافِظَ على حركة أواخرها أو سكونِها.

---

(١) سُميتْ نونَ الوقايةِ لأنها تقي الفعلَ من الكسر الذي يَلحَقُ الاسمَ مثلُه قبل ياء المتكلم. ولأنها تقي ما بُني على السكون(وهو الأصل في البناء) من الخروج عن ذلك الأصل. هذا هو المشهور عند النحاة، وهو من أعظم فوائدها اللفظية. وأضاف ابن مالك إلى هذه العلة اللفظية المعتبرة علة أخرى معنوية، وهي: أنها تقي الفعل من محذورين، هما: التباس أمر المذكر بأمر المؤنث، والتباس ياء المتكلم بياء المخاطَبَةِ في نحو" أَكْرِمْني "، إذ لولا هذه النون لكُسِرت الميمُ، ولقلنا: أَكْرِمِي، والياء في الأول للمتكلم، وهي في محل نصب مفعول به، وفي الثاني للمخاطَبَةِ، وهي في محل رفع فاعل. وسُماها الكوفيون، والمبرد، ومن وافقهم نونَ العمادِ؛ لأن الياء تُعمَدُ بها؛ صوناً للفعل من الكسر المُشْبِهِ للجر.

– ينظر: الكتاب(٣٦٩/٢)، والمقتضب(٣٩٨/١)، وشرح المفصل لابن يعيش(١٢٣/٣، ١٢٤)، وشرح التسهيل (١٣٥/١)، والجنى الداني(١٥٠،١٥١)، ومغني اللبيب(٣٩٧/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (١٢٣/١)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل(٦٠/١)، والنون وأحوالها في لغة العرب(١٧٨).

وهذه النون تلحق – لزومًا – الأفعال المتصرفة(صحيحة ومعتلة)عند اتصالها بياء المتكلم، نحو: أَكرَمَنِي، ويُكْرِمُنِي، وأَكرِمْنِي، وأَعطانِي، ويُعطِينِي، وأَعطِنِي(١).

قال سيبويه:" وإنما قالوا في الفعل: ضرَبَنِي ويَضْرِبُنِي كراهيةَ أن يُدخِلوا الكسرةَ في هذه الباء كما تدخل الأسماء؛ فمنعوا هذا أن يدخله كما مُنعَ الجرُّ"(٢).

ومن أمثلة اتصال نون الوقاية في القرآن الكريم بالماضي والمضارع قوله تعالى:﴿**قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ٣٠ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ٣١ وَبَرًّۢا بِوَٰلِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ٣٢**﴾(٣). ومن أمثلة اتصالها بالأمر قوله تعالى:﴿**رَبِّ ٱجْعَلْنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِيۚ**﴾(٤).

وتتصل أيضا ببعض الأفعال الجامدة(٥) كـ ليس، وعسى، وما خلا، وماعدا، وحاشا، تقول: ليسَنِي، وعَسانِي، وما خلاني، وما عداني، وحاشاني.

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش(١٢٣/٣)، وشرح التسهيل(١٣٥/١)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٣٧٨/١)، ومغني اللبيب(٣٩٧/٢)، وهمع الهوامع(٢١٤/١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٢٢/١)، والنون وأحوالها في لغة العرب(١٨٠).

(٢) الكتاب(٣٦٩/٢). وينظر: المقتضب(٣٩٨/١).

(٣) مريم/٣٠-٣٢.

(٤) إبراهيم/٤٠.

(٥) ينظر: الكتاب(٣٥٩/٢)، وشرح التسهيل (١٣٦/١)، وارتشاف الضرب(٩٢٣/٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣٧٨/١)، والجنى الداني(١٥٠)، ومغني اللبيب(٣٩٧/٢)، وأوضح المسالك(١٠٨/١)، والتصريح (١١٠/١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٢٣/١).

واتصالها بـــ ليس وعسى لازم عند جمهور النحاة، وقيل: غالب كـــ ليت[1].
واتصالها بـــ" ما خلا " وأختيها غالبٌ لا لازم؛ لأن آخرَهن ألفٌ فلا خشية من الكسر[2].

واختلفوا في اتصالها بـــ" أَفْعَل " في التعجب اختلافا مبنيًّا على اختلافهم في فعليتها أو اسميتها[3]، والصحيح أنها فِعْلٌ، و نون الوقايـــة تلزمهـــا عنـــد اتصالها بياء المتكلم كما تلزم غيرها من الأفعال، تقول: ما أَفقرَني إلى عفـــوِ اللهِ، وما أحسنَنِي إن اتقيتُ اللَهَ، ونحوه من التراكيب.

---

(١) اتصالها بـــ ليس وعسى لازم، وحذفها ضرورة عند سيبويه، وابن مالك، والمـــرادي، وابن هشام، وغيرهم. وقيل: غالب، لا لازم، فلا مانع من حذفها منهما في السعة؛ لأنهمـــا أشبها الحرف في الجمود وعدم التصرف.
– ينظر: الكتاب(٢٥٠/١)، و(٣٥٩/٢)، وشرح التســـهيل(١٣٦/١)، وتوضـــيح المقاصـــد والمسالك(٣٧٨/١)، وأوضح المسالك(٩٩/١)، والتصريح(١١٠/١).
(٢) ينظر: الجنى الداني(٩٦)، وأوضح المسالك(١٠٦/١)، والتصريح(١١٠/١)، وحاشـــية الصبان على الأشموني (٢٤٠/١)، والنون وأحوالها في لغة العرب(١٨٤).
(٣) ذهب البصريون والكسائي إلى أنها فعلٌ ماضٍ، واستدلوا على ذلك بأدلة، منها: دخول نون الوقاية عليها. وذهب غير الكسائي من الكوفيين إلى أنها اسمٌ جامدٌ، واستدلوا على ذلك بأدلة، منها: سماع تصغيره. والصحيح ما ذهب إليه البصريون والكسائي.
– ينظر: الإنصاف(١٠٤/١–١١٩)، وارتشاف الضرب(٩٢٢،٩٢٣/٢)، وتوضيح المقاصد والمســـالك (٣٨٠/١)، وهمـــع الهوامـــع(٢١٦/١)، وشـــرح الأشـــموني ومعـــه حاشـــية الصبان(١٦٢/١)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل(٦٠/١).

ثانيا: لحاقها بالأسماء:

حُمِلَ على الفعل بعض أسماء الأفعال القياسية المسندة إلى ياء المتكلم، فلحقتها النون أيضا كالفعل لزومًا عند جمهور النحاة[١]، نحو: دَرَاكِنِي، وتَراكِنِي(بكسر الكاف فيهما) بمعنى: أَدْرِكْنِي، واترُكْني، ورُوَيْدَني(بفتح الدال) بمعنى: أَمهِلْني، وعَلَيْكَني(بفتح الكاف) بمعنى: الزَمْنِي.

ولحقت أيضا بعضَ أسماء الأفعال السماعية كـ قَدْ وقَطْ (الاسميتين بمعنى: أكتفي)، فيقال: قَدْني، وقَطْني، ولَحَاقُها بهما لازمٌ أيضا- على الأصح - وقيل: غالبٌ لا لازم[٢].

ولحقت أيضًا "لَدُنْ "[٣] الظرفية المضافة إلى ياء المتكلم، كما في قوله تعالى:﴿**قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرا**﴾[٤] ولَحَاقُها بها غالبٌ، وحذفها جائز في السعة عند الجمهور، خلافا لسيبويه ومن وافقه في جعله خاصًّا بالضرورة[٥]. ويؤيد

---

(١) ينظر: الكتاب(٣٦١/٢)، والجنى الداني(١٥٠)، وتوضيح المقاصد(٣٨٧/١)، ومغني اللبيب(٣٩٧/٢)، وأوضح المسالك(١١٠/١)، والتصريح(١١١/١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٢٥/١)، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب(٧/٢).

(٢) ينظر: الكتاب(٣٧١/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش(١٢٤/٣)، وارتشاف الضرب(٩٢٤/٢)، والجنى الداني (١٥١)، وأوضح المسالك(١٢٠/١)، والتصريح(١١٢/١)، والنون وأحوالها في لغة العرب(١٩٠،١٨٩).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش(١٢٤/٣)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٣٨٤/١)، ومغني اللبيب(٣٩٧/٢)، وأوضح المسالك(١٢٠/١)، وهمع الهوامع(٢١٦/١)، والتصريح(١١٢/١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٢٤/١)، والنون وأحوالها في لغة العرب(١٩٦، ١٩٧).

(٤) الكهف/٧٦.

(٥) قال ابن مالك:" ولَحَاقُ النون مع(لَدُنْ) أكثر من عدم لحاقها، وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات، وليس كذلك، بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة نافع:(**مِنْ لَدُنِي عُذْرًا**) بتخفيف النون وضم الدال". شرح التسهيل(١٣٦/١). وينظر: شرح ابن الناظم(٤٢).

رأيَ الجمهورِ قراءة نافعٍ (لدُنِي)[1] بتخفيف النون، من غير نون وقاية قبل الضمير، وهو قليل.

واختُلِفَ في اتصال نون الوقاية بغير ما سبق من الأسماء، ومنه:

١- اسمُ الفاعلِ المضافُ إلى ياء المتكلم[2]، نحو: مُرشِدُني، ومُسعِدُني، والضارِبُني، والقاتِلُني، فمنعه سيبويه وجمهور النحاة، وأجازه ابن مالك وبعض النحاة قليلا، نثرا وشعرا.

وحجة سيبويه: أن اسم الفاعل يدخله الجرُّ، فلم يمتنع من شبيهه وهو الكسرُ العارضُ مناسبةً للياء[3].وحملوا ما سُمع منه على الشذوذ[4].

جاء في الكتاب:" وسألته رحمه الله عن" الضارِبي " فقال: هذا اسمٌ ويدخلُه الجرُّ. وإنما قالوا في الفعل: ضَرَبَني ويَضْرِبُني كراهيةَ أن يُدخِلوا الكسرةَ في هذه الباء كما تدخل الأسماء؛ فمنعوا هذا أن يدخله كما مُنعَ الجرُّ"[5].

---

(١) ينظر: السبعة(٣٩٦).

(٢) ينظر: الإنصاف(١٠٦،١٠٧/١)، وشرح المفصل لابن يعيش(١٢٣/٣)، وارتشاف الضرب(٩٢٥/٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٣٨٨/١)، والمساعد(٩٧/١)، وهمع الهوامع(٢١٤/١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٢٦/١)، والنون وأحوالها في لغة العرب(١٩٥).

(٣) قال ابن يعيش:" إن هذا الضمير إذا اتصل باسم لم تأت فيه بنون الوقاية، نحو: الضَّارِبي، والشَّاتِمِي؛ فلما كان الجرُّ مما يدخلُه لم يمتنع مما هو مقارِبٌ له ". شرح المفصل(١٢٣/٣).

(٤) منه قول الشاعر:

أَلَا فتًى مِنْ بني ذُبيانَ يَحملُني.·.وليس حامِلَني إلا ابنُ حَمَّالِ

وقول الآخر:

وليس المُوافِيني ليرفد خائبًا.·.فإن له أضعافَ ما كان أملا

(٥) الكتاب(٣٦٩/٢).

٢- اسمُ التفضيلِ[١]، منعه أيضا جمهور النحاة، وحملوا ما سُمِعَ منه على الشذوذ. وأجازه ابن مالك[٢] وبعض النحاة قليلًا؛ لمشابهته الفعلَ وزنًا ومعنًى، لاسيما فعل التعجب، محتجين بوروده على لسان النبي (صلى الله عليه وسلم) في الحديث الصحيح: "**غَيرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عليكم**"[٣].

قال ابن مالك:" وقد تلحق مع اسم الفاعل وأفعل التفضيل "[٤].

وعلَّقَ المرادي على لَحَاقِها باسم الفاعل واسم التفضيل، بعد أن نَقلَ كلامَ ابنِ مالكٍ، و ذَكرَ بعض الشواهد الشعرية على لَحَاقِها باسم الفاعل المنون والمقترن بـ أل، وذكر الحديث الشريف شاهدًا على لَحَاقِها باسم التفضيل، **فقال:**" واعلم: أن لَحَاقَها مع هذين في غايةٍ من القلةِ؛ فلا يُقاسُ عليه، والله أعلم. "[٥].

ثالثا: لحاقها بالأحرف:

حُمِلَ على الفعل " **إنَّ** " **وأخواتُها**، لمشابهتهن له في المعنى والعمل؛ فلحقتهن نونُ الوقايةِ أيضا عند اتصالهن بياء المتكلم. ويلزم لحاقها بـ" ليت

---

(١) ينظر: شرح التسهيل(١/١٣٥-١٣٩)، وارتشاف الضرب(٢/٩٢٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك(١/٣٨٨، ٣٨٩)، والمساعد(١/٩٧)، وشفاء العليل(١/١٨٧)، وتعليق الفرائد(١/٦٥)، وهمع الهوامع(١/٢١٧)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (١/١٢٦)، والنون وأحوالها في لغة العرب(١٩٦).

(٢) ينظر: شرح التسهيل(١/١٣٩).

(٣) رواه مسلم من حديث النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ(رضي الله عنه)(صحيح مسلم ٤/٢٢٥٠ برقم٢٩٣٧)، ورواه أحمد في مسنده من حديث أبي ذر(رضي الله عنه) بلفظ" لَغَيرُ الدجالِ أخوفُني على أُمَّتي "مسند الإمام أحمد(٣٥/٢٢٢ برقم٢١٢٩٦).

(٤) التسهيل(٢٥). وينظر: شرح التسهيل(١/١٣٥).

(٥) توضيح المقاصد والمسالك(١/٣٨٨، ٣٨٩).

"[1]، وقيل: يغلب. ويندر لحاقها بـــ" لعل "، ويستوي في الباقيـــات:" إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ "، فإثباتُها للحفاظ على حركات أواخرها، وإتمامِ شـــبهِها بالفعـــل الذي عملت من أجله، وحذفُها لكراهة اجتماع التضعيف مع كثرة الاســـتعمال. تقول: ليتني، ولعلي، وإنِّي، وإنَّني، وأنِّي، وأنَّني، وكأنِّي، وكـــأنَّني، ولكنِّـــي، ولكنَّني.

وتتصل نون الوقاية – أيضا – بـــ" مِنْ " و" عَـــنْ "[2] فقط من حـــروف الجر؛ لأنهما لمَّا سكَنَ آخرُهما أَشبهَتا الفعلَ أيضا، تقول: منِّي، وعنِّي، بإدغام نون الوقاية في نون،" مِنْ " و" عنْ ". واتصالها بهما لازم عند اتصالهما بياء المتكلم، حفاظًا على سكونِهما، الذي هو الأصل في البناء، وصونًا لهما أيضـــا من الكسر؛ إذ لو قيل: منِي، وعنِي لالتبستْ بما هو مبنيٌّ على حركة، وبما هو معربٌ من الأسماء التي على حرفين كـــ" يدِي " و" دمِي "[3].

---

(١) ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى ان لحاق نون الوقاية بـــ ليت لازم، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر. وأجازه الفراء في السعة، وجعله ابن مالك غالبًا لا لازما.

– ينظر: الكتاب(٣٦٩/٢، ٣٧٠)، والمفصل(١٣٨)، وشرح المفصل لابن يعيش(١٢٣/٣)، وشرح التسهيل (١٣٦،١٣٧/١)، والجنى الداني(١٥١)، ومغني اللبيب(٣٩٧/٢) ، وأوضح المسالك(١١٠/١-١١٤)،والتصريح (١١١/١-١١٢)، وشرح الأشـــموني ومعـــه حاشـــية الصبان (١٢٣/١، ١٢٤).

(٢) لا يجوز حذف نون الوقاية المتصلة بـــ " من، وعن " عند اتصالهما بياء المـــتكلم إلا ضرورة، وأجازه بعضهم في السعة، ومنه في الشعر قوله:

أيُّها السائلُ عنهم وعَنِي .:.لستُ مِنْ قَيْسَ ولا قَيْسُ مِني

(٣) ينظر: الكتاب(٣٧٠/٢-٣٧٢)، والمقتضب(٣٩٨/١)،وشرح المفصـــل لابـــن يعـــيش (١٢٤/٣)، وارتشاف الضرب (٩٢٤/٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٣٨٣/١)، والجنـــى الـــداني(١٥١)،)، ومغنـــي اللبيـــب(٣٩٧/٢)، وأوضـــح المســـالك(١٠٦/١)، والتصريح(١١٢/١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٢٤/١).

تعقيب:

تُزادُ نونُ الوقايةِ قبل ياء المتكلم، في آخرِ فعلٍ، أو ما أشبهه من اسمٍ أو حرف، فتقوم بوظيفتين لغويتين مهمتين، إحداهما لفظية، وهي: الحفاظُ على سلامة هذه الألفاظ من الكسر، وصونُ خصائصِها اللغويةِ، فتتحمل هذه النونُ كسرَ المناسبةِ عن أواخر هذه الألفاظ، وتَصونُ حركتَها أو سكونَها، وتكون بمثابة مِعْبَرٍ، أو جِسْرٍ يَصِلُ بين هذه الألفاظ وياء المتكلم، فيَسلَمُ اللفظُ، ويَصِحُّ المعنى، ويستقيمُ التركيب. والأخرى معنوية، وهي: وقايةُ الفعلِ من محذورين، هما: التباس أمر المذكر بأمر المؤنث، والتباس ياء المتكلم بياء المخاطَبَةِ في نحو" أَكْرِمْني"، إذ لولا هذه النون لكُسِرت الميمُ، ولقلنا: أَكْرِمِي، فيلتبس الأمران، وتلتبس الياءان، وأولاهما للمتكلم، وهي في محل نصب مفعول به، وثانيتهما للمخاطَبَةِ، وهي في محل رفع فاعل.

الخاتمة

أحمدُ اللهَ على التوفيق والتسديد، وأشكرُه وفضلُه على من شَـكَرَ مَزيـد، وأصلي وأسلمُ على نبيِّنا محمدٍ صاحبِ الكلمِ الجامعِ، والقولِ السديد، وعلى آله وأصحابه وتابعهيم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،،

فقد يَسَّرَ اللهُ تعالى إتمامَ هذه الدراسةِ النحويةِ التحليليةِ لموضوع:**(الوُصَلِ النحويةِ: خصائصِها ووظائفِها التركيبيةِ)**، وقد انتهتْ هذه الدراسةُ إلى كثيـرٍ من الفوائدِ الجَمَّةِ، والنتائجِ المهمَّةِ، وأَبرَزُها ما يلى:

١- الوُصَلُ النحويةُ الاسميةُ والحرفيةُ لها دورٌ مهمٌّ، وأثرٌ كبيرٌ في بناء الجمل، وإصلاح التراكيب، وتقويةِ التناسق والتماسكِ بين مفرداتها، وتوثيـق العلاقةِ اللفظيةِ والمعنويةِ بين أجزائها.

٢- الوُصْلةُ النحويةُ لها خصائصُ وسماتٌ تميزها عن الرابطةِ وغيرها من القرائن اللفظية، وعدم الخلط بينها وبين هذه القرائن يستوجِبُ مزيدا مـن التمحيص والتدقيق.

٣- اسمُ الإشارةِ يُشبِهُ" أَيًّا " في الإبهام والاحتياج إلى ما يُوضِّحُه؛ ولهذا استُعمِلَ مثلَها وُصْلةً إلى نداء ما فيه" أل "، فكلٌّ منهما يُنْشِئُ علاقةً تركيبيةً بين طرفي النداء لم تكن لِتُوجَدَ بدونه. ويؤدي اسمُ الإشارةِ وظيفةً تركيبيةً أخـرى لا تَقِلُّ أهميةً عن سابقتها، وهي الوقوعُ وُصْلَةً إلى نقلِ الاسمِ من تعريف العهد إلى تعريف الحضور أو الإشارة، نحو: البَسْ هذا الثوبَ، وهنا يَبـرُزُ أثـرُه الدلاليُّ في التركيب أكثرَ من اللفظيِّ.

٤- الاسمُ الموصولُ المبهمُ، المُحَلَّى بـ" أل " يَجِئُ وُصْلَةً إلى وصـف المعرفة بالجملة؛ تثقيفًا للَّفظِ، وإصلاحًا للتركيب، وتسويةً للمعرفة بالنكرة فـي

النعت بالجملة، فكما أن" أل " تكون في نعت المعرفة إذا كان مفردا، نحو: أقبل الرجلُ الكريمُ، يكون" الذي " في نعت المعرفة إذا كان جملة، نحو: أقبلَ الرجلُ الذي أبوه كريمٌ.

٥- أجمع النحاة على أن التعجب والتفضيل من المعاني التي لم تَستوفِ مادتُها الشروطَ الواجبَ توفرُها فيما تُصاغُ منه صيغُ التعجب والتفضيل لا يكون إلا عن طريق وُصْلةٍ، أو(واسطةٍ) تستوفي هذه الشروطَ، مصطَحَبةً ببعض التغييرات الأخرى اللازمة في التركيب.

٦- مجيءُ" أيٍّ "(أو اسمِ الإشارةِ) وُصْلَةً إلى نداء الاسمِ المعرَّفِ بـ" أل "، والموصولِ المُحلَّى بـ" أل "أساسٌ بُنِيَ عليه هذان التركيبان النِّدائيَّان؛ فلا يستقيمان بدونه، وهو ما كثر سماعه عن العرب نثرا وشعرا، وكثر وروده في الذكر الحكيم، وما سُمِعَ عن العرب مما ظاهره نداؤهما بغير" أيٍّ "، فالصواب أنها فيه مُقدَّرةٌ بعد حرف النداء، وأُقيمت صفتُها مقامَها؛ فما ذهب إليه البصريون ومن وافقهم هو الراجحُ، المعوَّلُ عليه في بناء هذين التركيبين.

٧- الراجح في(إيَّا) المركبة مع الياء، و" نا "، والكاف، والهاء(إيَّايَ، وإيَّانا، وإيَّاكَ (وفروعها)، وإيَّاهُ(وفروعها) هو ما ذهب إليه الفراء ومن وافقه من أن الياء، و" نا "، والكاف، والهاء هي الضمائر وحدها، كما كانت في حال الاتصال، فلما انفصلت عن العامل، وتقدمت عليه لم تَقُمْ بنفسها، واحتاجت إلى ما تعتمد عليه؛ فأُتِيَ بـ(إيَّا) عمادًا لها، ووُصْلَةً إلى اللفظ بها، فـ(إيَّا) دِعامةٌ تَعتمدُ عليها هذه اللواحقُ، وتَقوَى بها وتَستَكثِرُ.

٨- اسم الجنس(المعنى غير الصفة) لا يصلح للوصف به؛ لجمودِه، وعدمِ تَأوُّلِه بالمشتقِّ؛ ولهذا جاؤوا بكلمةٍ صالحةٍ للوصف بها لتكون وُصْلَةً إلى الوصف بهذا الاسم، وهي" ذو" التي بمعنى "صاحب"، وألزموها الإضافة إليه،

وأوجبوا كونه نكرة إن كان الموصوف بها نكرة، نحو: حضر رجلٌ ذو علمٍ، ومعرفةً بالألف واللام إن كان الموصوفُ بها معرفةً، نحو: جاء محمدٌ ذو العلمِ.

٩- (ذو) الطائية الموصولية جاءت وُصْلةً إلى وصف المعارف بالجمل كالاسم الموصول(الذي) وفروعه، فكان لها ما له من دورٍ فاعلٍ في بعض التراكيب، من حيث الوصلُ بين عناصرِها، وإصلاحُها صياغةً، وأسلوبًا، ومعنًى.

١٠- تقوم حروف الجر بوظيفة مهمة في التركيب، وهي إيصال معنى الفعل الذي لا يستقلُّ بالوصول بنفسه إلى الاسم بعدها، وتمكين الفعل من مباشرته، واختُصَّ بعضُ هذه الحروف، وعلى رأسها الباءُ بتغييرٍ ذاتيٍّ في الفعل، وهو نقله من اللزوم إلى التعدي كالهمزة والتضعيف.

١١- تقعُ الفاءُ وُصلةً بين الشرط والجملة الاسمية الواقعة جوابًا له؛ لكون هذه الجملة مستقلةً برُكنَيْها، وليس للشرط فيها أثرٌ ظاهرٌ، فتهيِّئُها الفاءُ للمجازاة بها كالجملة الفعلية، وتربط بينها وبين الشرط. وقد تنوب إذا الفجائية عن هذه الفاء؛ لمشابهتها لها في عدم الوقوع ابتداء، وفي إفادة التعقيب.

١٢- الفعل الماضي لا يصلح للوقوع حالا؛ لعدم دلالته عليها، ولتدافع زمنه مع زمنها؛ ولهذا كان بحاجة إلى وُصْلةً تُهيِّئُه للوقوع حالا كالمضارع، فكانت" قد " أَصلحَ أداةٍ لذلك؛ لِمَا اختُصَّتْ به من تقريب الماضي من الحال.

١٣- لام الجواب تؤدي دورًا مهمًّا في بعضِ تراكيبِ القَسَمِ وما أشبهها، حيث تَصِلُ القسمَ بالمقسَمِ به، و(لو ولولا) بجوابهما. ويَحسُنُ وصلُ هذه اللام بـ(قد) مع الفعل الماضي المثبَتِ، وقد تُحذَفُ وحدها، أو هي و(قد) معًا إذا

طال الكلامُ، وتعددت الأقسامُ. وحذفها من جواب(لو ولولا) جائزٌ نثرا وشعرا على الأصح، لكنه في النثر قليل.

١٤- " ما " الحَرْفيةُ، الزائدةُ، الكافَّةُ لها أثرٌ كبير في بناءِ التراكيبِ، وتغييرِ خصائصِ عناصرِها، واختصاصاتِها، ومن ذلك أنها تدخل على بعض الأحرف والأفعال فتَصِلُهن بما لم يَكُنَّ يَصلحْنَ للوصول إليه، وتُهيئُهنَّ للدخول على ما لم يَكُنْ يتأتَّى لهنَّ الدخولُ عليه، ومنها" إنَّ " وأخواتها، و" رُبَّ " وما حُمِلَ عليها من الأفعال، نحو:" قَلَّ، وكَثُرَ، وطالَ، ونِعْمَ، وبِئْسَ "، حيث إن" ما " تدخل عليهن فتكفُّهنَّ عن العمل، وتُزيلُ اختصاصَهنَّ بالأسماء، وتَصِلُهنَّ جميعًا بالأفعال، وتُؤهلُهنَّ للدخول عليها.

١٥- تُزادُ نونُ الوقايةِ قبل ياء المتكلم، في آخر فعلٍ، أو ما أَشبَهُه من اسمٍ أو حرفٍ، فتقوم بوظيفةٍ لغويةٍ مهمةٍ، وهي الحفاظُ على سلامة هذه الألفاظِ من الكسر، وصونُ خصائصِها اللغويةِ، فتتحمل هذه النونُ كسرَ المناسبةِ عن أواخر هذه الألفاظ، وتَصونُ حركتَها أو سكونَها، وتكون بمثابة مِعْبَرٍ يَصِلُ بين هذه الألفاظ وياء المتكلم؛ فيَسلَمُ اللفظُ، ويَصِحُّ المعنى، ويَستقيمُ التركيبُ.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي. تحقيق د/طارق الجنابي(عالم الكتب، ومكتبة النهضة – بيروت – ط: الأولى١٤٠٧ه =١٩٨٧م).

٢- أدوات التقليل والتكثير في العربية للأستاذ/عماد محمد محمود البخيتاوي(رسالة ماجستير – كلية الآداب – جامعة بغداد – ١٤٢٥ه=٢٠٠٤م).

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان. تحقيق د/رجب عثمان محمد، ومراجعة أ.د/رمضان عبدالتواب(مكتبة الخانجي- القاهرة – ط: الأولى١٤١٨هـ = ١٩٩٨م).

٤- الأزهية في علم الحروف للهروي. تحقيق أ/عبدالمعين الملوحي(مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ط:١٤١٣ه=١٩٩٣م).

٥- أساليب التعجب في اللغة العربية للدكتور/صلاح عبد العزيز على السيد(مطبعة الرضا بطلخات – ط: الأولى١٤١٢ه=١٩٩١م).

٦- أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري. تحقيق أ/ محمد بهجة البيطار(مطبعة الترقي – دمشق١٣٧٧ه=١٩٥٧م).

٧- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي. تحقيق د/عبدالعال سالم مكرم(مؤسسة الرسالة – بيروت – ط:١٤٠٦ه=١٩٨٥م).

٨- الأصول في النحو لابن السراج. تحقيق د/عبد رب الحسين الفتلي(مؤسسة الرسالة – بيروت – ط: الثالثة ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م).

٩- الإغفال لأبي علي الفارسي. تحقيق د/عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم(المجمع الثقافي – أبوظبي – بدون).

١٠- الألف واللام في كلام العرب للدكتور/المتولي على المتولي الأشرم(مكتبة جريرة الورد – المنصورة – ٢٠٠١م).

١١- أمالي ابن الشجري. تحقيق د/محمود محمد الطناحي(مكتبة الخانجي – القاهرة – ط: الأولى١٤١٣ه=١٩٩٢م).

١٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري. تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد(المكتبة العصرية – صيدا، بيروت ١٤٢٨ه =٢٠٠٧م).

١٣- الإهمال في النحو للدكتور/جهاد يوسف العرجا(بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية – المجلد١٥ – العدد٢ – يونية ٢٠٠٧م).

١٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ/ محمد محيي الدين عبدالحميد(المكتبة العصرية – صيدا، وبيروت– بدون).

١٥- أيٌّ المشددةُ واستعمالها في لغة العرب للدكتور/محمد عبدالله سعادة(بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها- ج٣ – ١٤١٣ه).

١٦- أيٌّ الموصولةُ في الدرس النحوي للدكتور/حماد بن محمد الثمالي(مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها – ج١٥ – ع٢٧ – ١٤٢٤ه).

١٧- بدائع الفوائد لابن القيم. تحقيق أ/علي بن محمد العمران(دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع – بدون).

١٨- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي. تحقيق أ/عبدالستار أحمد فراج(وزارة الإرشاد والأنباء – الكويت – مطبعة حكومة الكويت ١٣٨٥ه=١٩٦٥م).

١٩- تاج اللغة وصحاح العربية(الصحاح) للجوهري(النسخة الألف بائية). مراجعة د/محمد محمد تامر، وآخرين(دار الحديث – القاهرة ١٤٣٠ه=٢٠٠٩م).

٢٠- التبصرة والتذكرة للصيمري. تحقيق د/فتحي أحمد مصطفى(دار الفكر– دمشق– ط: الأولى ١٤٠٢ه = ١٩٨٢م).

٢١- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبى البقاء العكبري– تحقيق د/عبدالرحمن بن سليمان العثيمين (مكتبة العبيكان– الرياض– ط: الأولى١٤٢١هـ =٢٠٠٠م).

٢٢- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام. تحقيق د/عباس مصطفى الصالحي(دار الكتاب العربي – بيروت – ط: الأولى ١٤٠٦ه=١٩٨٦م).

٢٣- تذكرة النحاة لأبي حيان. تحقيق د. عفيف عبدالرحمن(مؤسسة الرسالة – بيروت – ط: الأولى ١٤٠٦ه=١٩٨٦م).

٢٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. تحقيق أ/محمد كامل بركات(دار الكاتب للطباعة والنشر١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م).

٢٥- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ/خالد الأزهري(دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – بدون).

٢٦- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني. تحقيق د/محمد بن عبد الرحمن المفدى(ج١، وج٢ ط: ١٤٠٣ه=١٩٨٣م، وج٣ ط:١٤٠٩ه=١٩٨٨م، وج٤ ط:١٤٠٩ه=١٩٨٩م).

٢٧- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش. تحقيق أ.د/علي محمد فاخر، وأ.د/جابر محمد البراجة، وآخرين(دار السلام- القاهرة، والإسكندرية- ط: الأولى١٤٢٨ه=٢٠٠٧م).

٢٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي. تحقيق د/عبدالرحمن على سليمان(دار الفكر العربي- القاهرة – ط: الأولى١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).

٢٩- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي. تحقيق د/ فخر الدين قباوة، و أ/ محمد نديم فاضل(دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى١٤١٣هـ= ١٩٩٢م).

٣٠- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب(مطبعة المشهد الحسيني – القاهرة – بدون).

٣١- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك(دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – بدون).

٣٢- حروف المعاني لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق د/علي توفيق الحمد(مؤسسة الرسالة – بيروت، ودار الأمل – إربد – ط: الثانية ١٤٠٦ه=١٩٨٦م).

٣٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي. تحقيق أ/عبدالسلام هارون(مكتبة الخانجي – القاهرة – ط: الرابعة ١٤١٨ه=١٩٩٧م).

٣٤- الخصائص لابن جني. تحقيق أ/محمد علي النجار(المكتبة العلمية – ط: الثانية ١٣٧١ه = ١٩٥٢م).

٣٥- الخلاصة الألفية لابن مالك(مكتبة الآداب – القاهرة – ط: الأولى١٤٢٢ه= ٢٠٠١م).

٣٦- دلائل الإعجاز للإمام عبدالقاهر الجرجاني. تحقيق أ/محمود محمد شاكر(مكتبة الخانجي – القاهرة – بدون).

٣٧- ديوان ابن مقبل. تحقيق د. عِزّة حسن(دار الشرق العربي – بيروت، وحلب – ١٤١٦ه= ١٩٩٥م).

٣٨- ديوان امرئ القيس. تحقيق أ/مصطفى عبدالشافي(دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الخامسة ١٤٢٥ه=٢٠٠٤م).

٣٩- ديوان عبيد بن الأبرص. شرح أ/أشرف أحمد عدرة(دار الكتاب العربي – بيروت – ط: الأولى١٤١٤ه= ١٩٩٤م).

٤٠- ديوان الفرزدق. شرح أ/علي فاغور(دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى١٤٠٧ه = ١٩٨٧م).

٤١- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي. تحقيق د/أحمد محمد الخراط (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – بدون).

٤٢- السبعة في القراءات لابن مجاهد. تحقيق د/شوقي ضيف(دار المعارف – القاهرة – بدون).

٤٣- سر صناعة الإعراب لابن جني. تحقيق د/حسن هنداوي(دار القلم – دمشق – ط: الثانية ١٤١٣ه=١٩٩٣م).

٤٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ/محمد محيي الدين عبدالحميد(دار التراث– القاهرة – ط: العشرون١٤٠٠هـ ١٩٨٠م).

٤٥- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. تحقيق أ/محمد باسل عيون السود(دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى١٤٢٠هـ =٢٠٠٠م).

٤٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني(دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – بدون).

٤٧- شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق د/عبدالرحمن السيد، ود/محمد بدوى المختون (هجر للطباعة والنشر – ط: الأولى١٤١٠هـ = ١٩٩٠م).

٤٨- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. تحقيق د/ صاحب أبو جناح(بدون).

٤٩- شرح الدماميني على مغني اللبيب. نحقيق أ/أحمد عزو عناية(مؤسسة التاريخ العربي–بيروت– ط: الأولى١٤٢٨ه=٢٠٠٧م)

٥٠- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي. تحقيق أ/غريد الشيخ، و أ/إبراهيم شمس الدين (دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى١٤٢٤ه=٢٠٠٣م).

٥١- شرح شافية ابن الحاجب للرضي تحقيق أ/محمد نور الحسن، وآخرين(دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٢ه=١٩٨٢م).

٥٢- شرح شواهد شرح شافية ابن الحاجب للرضي لعبدالقادر البغدادي. تحقيق أ/محمد نور الحسن، وآخرين(دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٢ه=١٩٨٢م).

٥٣- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك. تحقيق أ/عدنان عبد الرحمن الدوري (مطبعة العاني– بغداد ١٣٩٧ه=١٩٧٧م).

٥٤- شرح كافية ابن الحاجب للرضى. تحقيق د/يوسف حسن عمر(منشورات جامعة قاريونس– بنغازي – ط: الثانية ١٩٩٦م).

٥٥- شرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق د/عبدالمنعم أحمد هريدي(جامعة أم القرى– مركز البحث العلمي وإحياء التراث ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).

٥٦- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي. تحقيق أ/أحمد حسن مهدلي، و أ/علي سيد علي (المكتبة العلمية – بيروت – ط: الأولى١٤٢٩ه=٢٠٠٨م).

٥٧- شرح المفصل لابن يعيش(مكتبة المتنبي– القاهرة – بدون).

٥٨- شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ. تحقيق د/محمد أبوالفتوح شريف(الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية ١٩٧٨م).

٥٩- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي. تحقيق د/الشريف عبدالله علي الحسيني(المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة – ط: الأولى١٤٠٦ه =١٩٨٦م).

٦٠- شفاء الغلة في تحقيق مسألة" أيٍّ " المجعولةِ وُصْلَة لأحمد بن محمد مكي الحموي. تحقيق د/حازم سعيد يونس البياتي(آفاق الثقافة والتراث – بدون).

٦١- صحيح مسلم. تحقيق أ/محمد فؤاد عبدالباقي(دار إحياء التراث العربي – بيروت – بدون).

٦٢- ضرائر الشعر لابن عصفور. تحقيق أ/السيد إبراهيم محمد(دار الأندلس – ط: الأولى ١٩٨٠م).

٦٣- علل النحو للوراق. تحقيق د/محمود جاسم الدرويش(مكتبة الرشد – الرياض– ط: الأولى ١٤٢٠ه=١٩٩٩م).

٦٤- الفاءات في النحو العربي والقرآن الكريم للدكتور/شرف الدين على الراجحي(دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – ١٩٩٥م).

٦٥- القاموس المحيط للفيروزآبادي(النسخة الألف بائية). مراجعة أ/أنس محمد الشامي، وآخرين (دار الحديث – القاهرة ١٤٢٩ه=٢٠٠٨م).

٦٦- الكتاب لسيبويه. تحقيق أ/عبدالسلام محمد هارون(مكتبة الخانجي- القاهرة – ط: الثالثة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م).

٦٧- الكناش في النحو والتصريف لأبي الفداء. تحقيق د/جودة مبروك محمد(مكتبة الآداب – القاهرة – ط: الثانية ١٤٢٦ه=٢٠٠٥م).

٦٨- اللامات للزجاجي. تحقيق د/مازن المبارك(دار صادر – بيروت – ط: الثانية ١٤١٢ه = ١٩٩٢م).

٦٩- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري. ج١ تحقيق أ/غازي مختار طليمات، ج٢ تحقيق د/عبدالإله نبهان(دار الفكر – دمشق – ط: الأولى ١٤١٦ه=١٩٩٥م).

٧٠- لسان العرب لابن منظور. تحقيق أ/عبدالله على الكبير، وآخرين(دار المعارف – مصر- بدون).

٧١- اللمع في صنعة الإعراب لابن جني. تحقيق د/حسين محمد شرف(ط: الأولى ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م).

٧٢- " ما " الزائدة والكافة: استعمالها ودلالتها للدكتور/أحمد مطر(بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية – مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – المجلد١١ – العدد٢ – يونية ٢٠٠٩م).

٧٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني. تحقيق أ/ علي النجدي ناصف، ود/عبد الحليم النجار، ود/عبد الفتاح إسماعيل شلبي (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤١٥ه=١٩٩٤م).

٧٤- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه(مكتبة المتنبي – القاهرة – بدون).

٧٥- المرتجل لابن الخشاب. تحقيق أ/علي حيدر(دمشق١٣٩٢ه=١٩٧٢م).

٧٦- المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن عقيل. تحقيق د/محمد كامل بركات (جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي وإحياء التراث- ط: الأولى ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م حتى ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م).

٧٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل. تحقيق أ/شعيب الأرنؤوط، وآخرين(مؤسسة الرسالة – ط: الأولى ١٤٢١ه=٢٠٠١م).

٧٨- مصطلحات النحو الكوفي: دراستها وتحليل مدلولاتها للدكتور/عبدالله بن حمد الخثران(هجر للطباعة والنشر- ط: الأولى ١٤١١ه=١٩٩٠م).

٧٩- معانى القرآن للفراء(عالم الكتب – بيروت – ط: الثالثة ١٤٠٣ه=١٩٨٣م).

٨٠- معاني القرآن وإعرابه للزجاج. تحقيق د/عبدالجليل عبده شلبي(عالم الكتب – بيروت – ط: الأولى١٤٠٨ه=١٩٨٨م).

٨١- المعجم الوسيط(مجمع اللغة العربية بالقاهرة – مكتبة الشروق الدولية – ط: الرابعة ١٤٢٥ه =٢٠٠٤م).

٨٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام. تحقيق الشيخ/محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية – صيدا، وبيروت ١٤١١ه= ١٩٩١م).

٨٣- المفصل في علم العربية للزمخشري(دار الجيل – بيروت – ط الثانية – بدون).

٨٤- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي. تحقيق د/عبدالرحمن بن سليمان العثيمين(جامعة أم القرى – مكة المكرمة – معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي- ط: الأولى١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م).

٨٥- المقتضب للمبرد. تحقيق أ.د/محمد عبدالخالق عضيمة(المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م).

٨٦- المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور. تحقيق أ/ عادل عبد الموجود، و أ/ علي معوض (دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى١٤١٨ه=١٩٩٨م).

٨٧- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدلائي. تحقيق د/مصطفى الصادق العربي (مطابع الثورة – بنغازي – بدون).

٨٨- نتائج الفكر في النحو للسهيلي. تحقيق الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/على محمد معوض(دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى١٤١٢ه =١٩٩٢م).

٨٩- النشر في القراءات العشر لابن الجزري. تحقيق الشيخ/علي محمد الصباغ(دار الكتب العلمية – بيروت – بدون).

٩٠- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان. تحقيق د/عبد رب الحسين الفتلي (مؤسسة الرسالة – بيروت – ط: الأولى١٤٠٥ه=١٩٨٥م).

٩١- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري. تحقيق د/محمد عبد القادر أحمد(دار الشروق – بيروت، والقاهرة – ط: الأولى١٤٠١ه=١٩٨١م).

٩٢- النون وأحوالها في لغة العرب للأستاذ الدكتور/صبحي عبدالحميد عبدالكريم (مطبعة الأمانة – شبرا – القاهرة – ط: الأولى١٤٠٦ه=١٩٨٦م).

٩٣- هاء التنبيه في القرآن الكريم: دراسة نحوية دلالية م. واثق غالب هاشم(مجلة القادسية للعلوم الإنسانية – المجلد١٣ – العدد ٣/٢٠١٠م).

٩٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي. تحقيق أ/أحمد شمس الدين(دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى١٤١٨هـ = ١٩٩٨م).

Dissertation Abstract

Title of the research: (Grammatical Subordination: its Characteristics and its Synthetic functions)

This research is based on an introduction, a preface, two research items, and a conclusion. It was supported by sources and

Introduction: It includes the importance of the study, the motives behind choosing it, its methodology, and the plan on which it was based.

Preface: It includes the following: The concept of grammatical subordination, its characteristics and its significance

The first topic: the nominal connection. It includes seven subordinate The first subordinate: the demonstrative pronouns

The second subordinate: the relative pronoun “who” and its offshoots

The third subordinate: "Tougher" and "Tougher" and so on

The fourth subordinate: "Ie" is open Hamza, tightened Na

The fifth subordinate: "Ea" related to Y, or K, or h.

The sixth subordinate: "Zul" Sahibia

The seventh subordinate: "Thu al-Taeye.

The second topic: literal subordinate. It includes six subordinates

The first subordinate: Baa infringement (of transition)

The second subordinate: Faa associated with response.

The third subordinate: literal "Kaad".

The fourth subordinate: Laam for Response.

The fifth subordinate: Maa for Prohibition.

Sixth subordinate: Noun for protection.

Conclusion: It includes the most important findings and recommendations of the research

God grants success

Email:abdalhi2020@yahoo.com